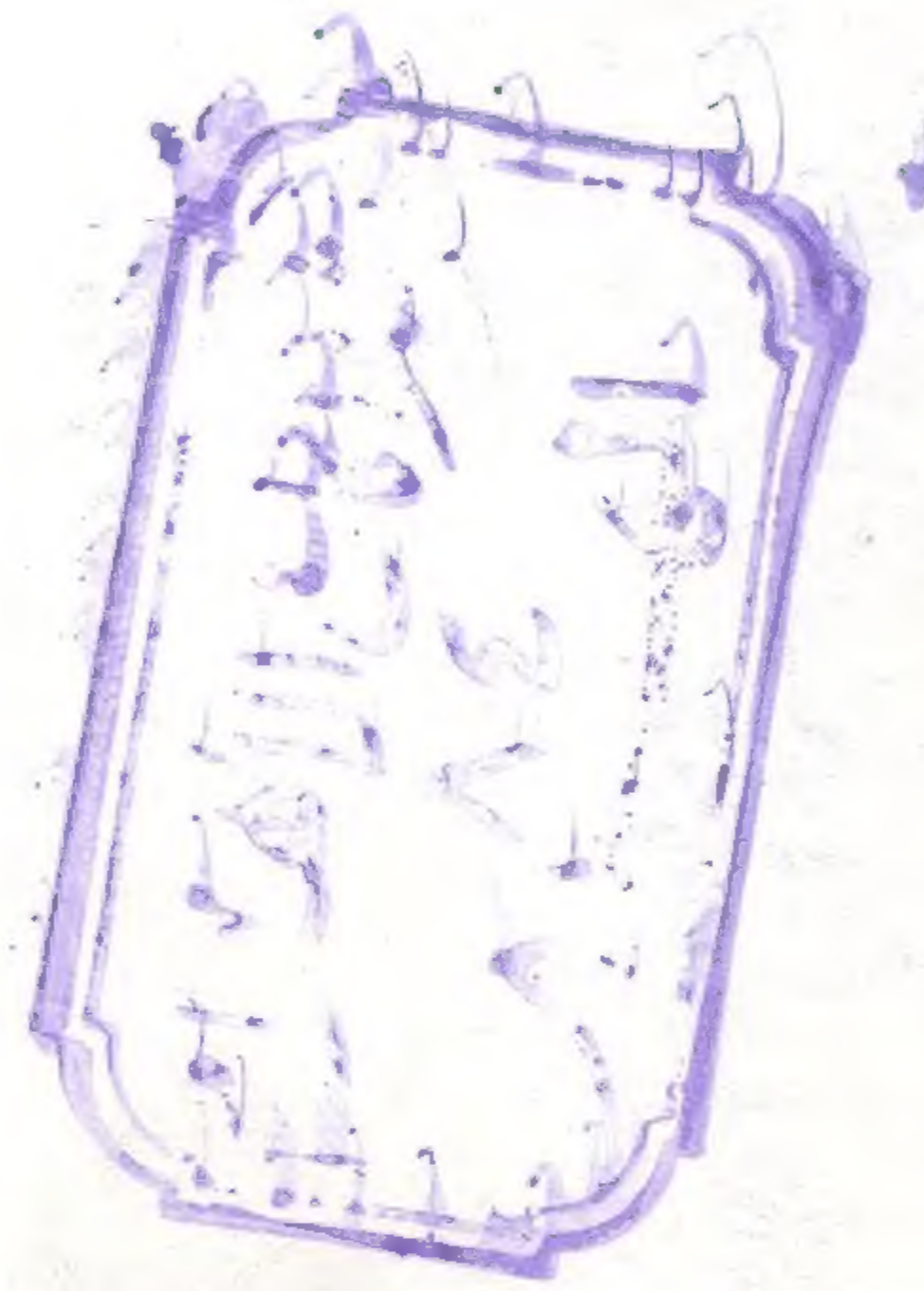
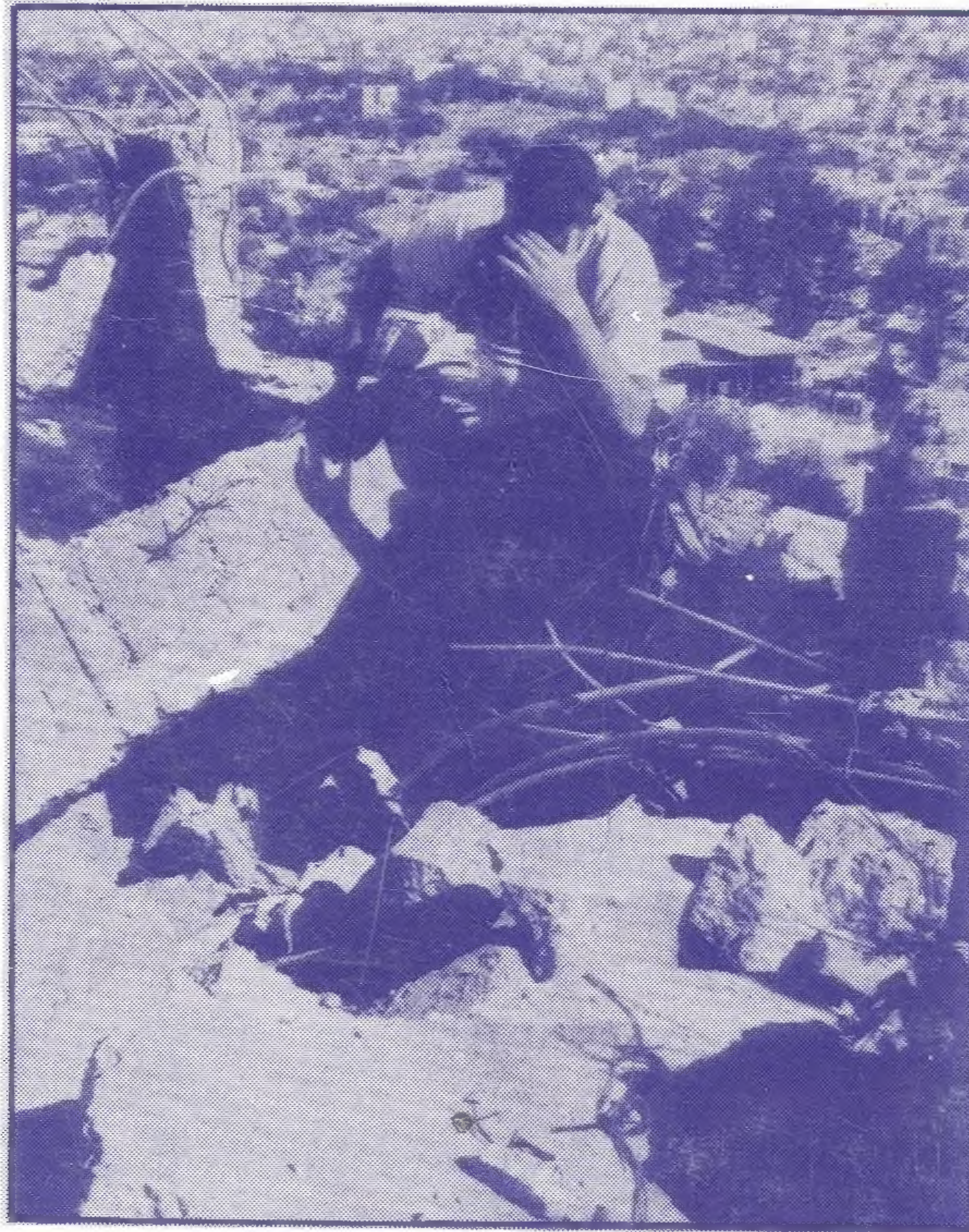


مخنارات السرائيلية

٨١



ترجمات عبرية

- إسرائيل تدق طبول الحرب
- انتصار التفاوض في إسرائيل
- انتخابات «العمل» ومستقبل عملية التسوية
- العلاقات المتغيرة بين المجتمع والجيش الإسرائيلي

رؤية

الهيكل الثالث في الحرم القدسي

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير

إبراهيم نافع

مدير المركز

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير

د. عماد جاد

نائب مدير التحرير

أيمن عبد الوهاب

المدير الفني

السيد عزمي

الخراج الفني

حامد العويضي

وحدة الترجمة

أحمد الحملي

د. جمال الرفاعي

د. يحيى عبد الله

عادل مصطفى

محب شريف

محمد إسماعيل

منير محمود

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة

جمهورية مصر العربية

ت: ٥٧٨٦٢٠٠ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٢٠٠

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

السنة السابعة، العدد ٨١، سبتمبر ٢٠٠١

- المقدمة :

٢ - تناغم إسرائيلي أمريكي د . عماد جاد

- أولا الدراسات :

١ - وقت الحقيقة : انتفاضة الأقصى واليسار الإسرائيلي عادي أوفير

٢ - فيروس الكراهية : انتصار التعصب في إسرائيل أولك نتسر

٣ - العلاقات المتغيرة بين المجتمع والجيش الإسرائيلي ستيفارت أكرمين

٤ - الاتجاهات المستقبلية للكيوترات مؤسسة دراسات وأبحاث الكيوترات

- ثانيا الأرشيف :

١ - وقفت على مسافة عشرين مترا من الخميني رونين برجمان

٢ - الأمم . العنصر البشري رونين برجمان

- ثالثا ترجمات عبرية :

- دق طبول الحرب :

١ - هكذا يجهزون حرب " لا خيار " باروخ كيمرلن

٢ - من يؤيد الحرب ؟ جيل هرافن

٣ - حتى تكون مستعدا اتخذ الاجراءات اللازمة يهودا آريئيل

٤ - تقدير موقف مستدير مقال هيئة التحرير (ملحق هآرتس)

٥ - نتانيا هو لا يريد الحرب عمى نور أون

٦ - هكذا تبدو الحرب مانويلا بغيري

٧ - ماذا قال كوردسمان حقا ؟ زئيف شيف

٨ - لا يجب وضع العالم في هذه التجربة ايتان هابر

٩ - عطل رئيسي وليس فني موشيه حزانى

١٠ - احتمال نشوب الحرب في تزايد عامير ريبورت

١١ - المواجهة قد تستمر حتى ٢٠٠٦ أمير أورين

- انتخابات حزب العمل :

١ - سيداتي سائتي - انقلاب ليلى جيللى

٢ - جدل الانتخابات الداخلية في حزب العمل إعداد : صبحى صادق النجار

٣ - انتظروا الرابع من سبتمبر أورنا كائوش

٤ - أين هؤلاء القادة ؟ شالوم يورشملى

- أزمة مسيرة التسوية :

١ - لماذا قُتل محادثات كامب ديفيد ؟ عقيبا الدار

٢ - دروس من نوايا خطة باراك للسلام جابى شيفر

٣ - الجميع يعرف الآن : هم مذنبون ألوف بن

٤ - مقياس شهر يوليو للسلام افرايم يعر وتمر هيرمان

مصر / إسرائيل :

١ - إذا حدث تصعيد في المواجهة مناحم جنتس

٢ - حرب الكلمات جاكى حوجى

٣ - صوت مصر العالي مقال افتتاحى (هآرتس)

- رابعا رؤية عربية :

١ - محاكمة شارون هانى عباد

٢ - فرص تحقيق السلام في انتخابات حزب العمل علا عبد الفتاح رجب

٣ - مستقبل حزب العمل الإسرائيلي حامد محمود السيد

٤ - موضوعية الكفاح الفلسطيني والرأي العام العالمي عزمي محمود عاشور

٥ - الهيكل الثالث في الحرم القدسي جيسان عدوان

تناغم إسرائيلي أمريكي

تتعرض مصر في هذه الأيام لحملة إعلامية إسرائيلية أمريكية مزدوجة، وبينما توالى إسرائيل إطلاق التهديدات ضد مصر من حين إلى آخر، تقوم الولايات المتحدة بإثارة قضايا "إسرائيلية" في وجه مصر وتركزت في الفترة الأخيرة على ما أسمته واشنطن برنامج تعاون عسكري بين مصر وكوريا الشمالية لتطوير طرازات معينة من الصواريخ.

وتفيد مراجعة مثلث العلاقات بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة، أن جزءاً رئيسياً من حال العلاقات المصرية الأمريكية يتحدد وفقاً لطبيعة العلاقات المصرية الإسرائيلية، فعندما تتسم هذه العلاقات بالهدوء حتى في ظل المسمى الإسرائيلي "السلام البارد"، فإن العلاقات بين القاهرة وواشنطن عادة ما تتسم بالاستقرار والهدوء، وعندما تتوتر العلاقات المصرية الإسرائيلية وتنفك منطقة "السلام البارد" إلى منطقة مغايرة وصفتها إسرائيل في مراحل معينة بالحرب الباردة، وفي مراحل أخرى بأوصاف لا يفصلها الكثير عن "لغة الحرب"، فإن علاقات القاهرة وواشنطن عادة ما تشهد تدهوراً شديداً وتطرح قضايا مثيرة للجدل وتظهر مقالات في الصحف ووسائل الإعلام الأمريكية تتحدث عن عدم إيجابية الموقف المصري. وأحيانا تعيد التذكير بكم المساعدات الأمريكية التي قدمت إلى مصر دون أن تؤدي إلى ما يروونه من "تغيير السلوك المصري العدائي ضد إسرائيل"، وفي لحظات التأزم الشديدة في العلاقات المصرية الإسرائيلية عادة ما تلجأ الولايات المتحدة إلى إثارة قضايا تتعلق بما تسميه برامج مصرية للتعاون العسكري مع عدد من "الدول المارقة" من وجهة النظر الأمريكية - مثل كوريا الشمالية - وأحيانا مع دول تقع جغرافيا في شرق أوروبا وكانت تنتمي إلى المعسكر الاشتراكي - مثل سلوفينيا - وتعرضها على سبيل "الانتقام".

والواقع أن ما لا تدركه الولايات المتحدة وإسرائيل هو أن مثل هذه الأقاويل التي ترد على سبيل الانتقام لا ينظر إليها كذلك من قبل الرأي العام المصري، بل العكس هو الصحيح، فهي تساعد في تأمين الدعم والمساندة من الرأي العام للقيادة المصرية.

لذا فإننا لسنا هنا بصدد تأكيد أو نفي ما تقوله واشنطن. فالموكد أن من حق مصر أن تطور قواتها على النحو الذي تراه كافيا للدفاع عن مصالحها القومية، وغاية ما نود تأكيده هو أن ما تطرحه واشنطن من اتهام لمصر بالتعاون مع دول أخرى لتطوير قدراتها العسكرية. إنما يعكس وصول العلاقات المصرية الإسرائيلية إلى مرحلة متقدمة من التأزم، فمثل هذه الاتهامات تأتي في لحظات التأزم الشديدة في العلاقات المصرية الإسرائيلية.

من هنا يبدو واضحا أن ما يصدر عن واشنطن من "اتهامات" لمصر بتطوير قدراتها العسكرية وإنتاج بعض أنواع أسلحة الدمار الشامل وتحديد الأسلحة الكيماوية، إنما يأتي لاحقا -ومتناغما أيضا- لحملة استفزاز إسرائيلية لمصر تأتي محصلة لتفاعل عوامل عدة بعضها نابع من عقد تاريخية مرضية وبعضها الآخر نابع من حسابات الفطرسية والهيمنة الإسرائيلية.

والمؤكد هنا أن لإسرائيل حساباتها من وراء التصعيد مع مصر، أما التناغم الأمريكي مع الرؤية الإسرائيلية فيأتي ليكشف بوضوح عن غياب دور المصالح الأمريكية عند صياغة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة واستمرار ذلك لفترة طويلة، وربما ساهم عدم تعرض هذه المصالح في المنطقة لخطر ما في استمرار هذه السياسة الأمريكية.



من كتاب "وقت الحقيقة"
انتفاضة الأقصى واليسار الإسرائيلي
تحرير عادي أوفير - إصدار ٢٠٠١

"انتفاضة المستوطنات ومعسكر السلام الإسرائيلي"

يارون إزراحي

بطريقة نمطية بين خطوات دبلوماسية وعسكرية، عندما يبادر أي طرف أحياناً، وأحياناً أخرى يرد وأحياناً ينجرّف لعمليات عنف سواء برغبته أو على غير رغبته.

إن المحرك الذي يدفع هذه المسيرة في السنوات الأخيرة هو أولاً وقبل أي شئ الإدراك بأنه لم يعد هناك طرف يستطيع في هذا الصراع أن يفرض خريطة أحلامه على الطرف الثاني. فالطرف الإسرائيلي لديه قوة عسكرية ووسائل عظيمة للضغط الاقتصادي. ولكن فيما يشبه وضع الولايات المتحدة في فيتنام ووضع روسيا في أفغانستان، فإن إسرائيل الصغيرة ليس لديها القدرة السياسية بل واستعدادها الداخلي الاجتماعي أقل بكثير في تفعيل كامل القوة ضد الطرف الثاني وتحمل النتائج الصعبة المرتقبة. ففي أوساط غالبية المجتمع الإسرائيلي يوجد تفهم بأن حرياً ضرورياً وتصفية ضد الجيران، وبالذات ضد سكان مدنيين، لا يمكن أن تثمر هدوءاً بين الشعبين. فالعنف الشديد من الممكن أن يزرع بذور الكوارث (النكبات) لسنوات عديدة. فعلى النقيض من الجانب الإسرائيلي، فإن الطرف الفلسطيني ليس لديه قوة عسكرية عظيمة، وكذلك فإن احتمالات أن يكون لديه القدرة على الضغط اقتصادياً على إسرائيل هي احتمالات ضعيفة نسبياً. ولكن مثل غالبية حركات التحرير المعادية للاستعمار في العصر الحديث، فإن لديها القدرة والاستعداد على التضحية البعيدة المدى مع القوة السياسية والتأييد الأخلاقي، السياسي والاقتصادي الدولي، مما يجعل في قدرة

إن تأثير اندلاع العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ سبتمبر ٢٠٠٠ على مواقف معسكر السلام الإسرائيلي يجب تمييزه على ضوء حقيقة أن المفاوضات حول تسوية الصراع، مثل الصراع ذاته أيضاً، لا تدور فقط بين رئيس حكومة إسرائيل ورئيس السلطة الفلسطينية، بل حتى لا تدور بين قيادتي الشعبين، فوفقاً للمنظور التاريخي، ففي كل جانب بهذه المفاوضات تشارك بشكل مؤقت أصوات وعناصر عديدة، وجزء منها معارض. فسواء في الصراع العنيف أو في المسيرة السياسية يشارك، إلى جانب القيادات أيضاً الجمهوران الفلسطيني والإسرائيلي، اللذان يستجيب كل طرف منهما للتطورات الدبلوماسية، السياسية، الاقتصادية والعسكرية، وكذلك الحال بالنسبة للمجموعات المتطرفة المنظمة والتي في اللحظات الحاسمة تتجسّد لفترات في إثارة القيادات، وهكذا الحال أيضاً بالنسبة للرأي العام الإسرائيلي والفلسطيني، والذي يتقلب أحياناً بصورة درامية، وكذلك الهيئات السياسية ومؤسسات المجتمعين، كل ذلك يمثل ضغوطاً واحتمالات ويملي أحياناً البرامج الزمنية لفتح أو غلق "نوافذ الفرص" للتسوية.

وعلى ذلك فإن اندلاع العنف المسمى "انتفاضة الأقصى" - والتي في الواقع كان الأجدر، بسبب أهدافها، أن تعرف باسم "انتفاضة المستوطنات" ليست إلا جزءاً من الصراع الدائر بين الشعبين حول تشكيل وبلورة خريطة المنطقة. وهذه العملية تمزج

الطرف الفلسطيني أن يمنع الطرف الإسرائيلي سواء في استمرار الاحتلال أو في فرض تسوية إسرائيلية من طرف واحد.

فمن الواضح إذن، أنه رغم عدم وجود تكافؤ في القوة العسكرية والاقتصادية بين إسرائيل والفلسطينيين، فإن أحداً من الأطراف لا يستطيع فرض إرادته على خصمه. وفي هذا الوضع لا يجب فهم التدهور العنيف منذ نهاية سبتمبر علي أنه جهد حربي لأحد الأطراف لتصفية الخصم أو إخضاعه، بل كانهيار مؤقت - جزء منه ربما مقصود وموجه وفي جزء آخر بالتأكيد ليس موجهاً - للمفاوضات الديبلوماسية ونقلها لساحة الصدام البدني. فيمرور الوقت من المتوقع عودة الأطراف إلى مائدة التفاوض حيث تكون الأوراق السياسية التي بأيديهم أكثر قوة، كل شيء حسب النتائج المترتبة على موجة العنف الأخيرة. إن مدى ضبط النفس النسبي الذي تبديه الأطراف في مراحل مختلفة من الحرب تشير إلي أن جزءاً غير بسيط من إطلاق النيران لا يستهدف تركيع الطرف الثاني، بل من أجل تسجيل مواقف وشد الخطوط الحمراء لفرض المفاوضات السياسية.

وحسب هذه النظرية، لم يكن لمعسكر السلام الإسرائيلي أي مبرر لفقدان طريقه أو للتخبط إزاء "انتفاضة المستوطنات". ففي نظرة للوراء، سنري أن الشارع الفلسطيني حاول أن يرسخ هنا حدوداً ليس فقط للجانب الإسرائيلي، بل أيضاً - وربما أصلاً، لقيادته. إن الموقف الأخلاقي والواقعية السياسية المتواجدة في أساس معسكر السلام لم تتهار، وإن كانت أي إصابة موجهة لمواطني إسرائيليين تفتتها. ومع كل ذلك هناك من أضير في الطرف اليساري للسياسة الإسرائيلية، وأقصد قطاعاً مهماً في معسكر السلام والذي ربما يمكن تسميته باسم "اليسار الجميل": وهم الأشخاص الذين يعتقدون أن حلول الوسط لرابين، وبيريز وبالذات باراك قد قدمت للفلسطينيين عرضاً مذهلاً و الكرم، من الإنسانية والليبرالية الإسرائيلية، أفرغم أننا الطرف القوي، إلا أننا قمنا بعمل لفئة تبرهن علي المشاعر الأخلاقية الخاصة بنا نحن الإسرائيليون. فلا يستطيع أحد أن يختلف علي أن الـ ٩٤٪ أو ٩٥٪ من الأرض التي يستعد ممثلونا لإعطائها (إن كلمة "إعادتها" تقريباً لا نسمعها في هذا السياق) للطرف الثاني هي نسبة كبيرة. ومن وجهة نظر "اليسار الجميل" فإن انتفاضة الأقصى هي صفقة علي وجه معسكر السلام الإسرائيلي وزعزعة لتطلعاته وإيمانه.

فمن ناحيته، نحن هنا بصدد خيانة للحلم المشترك وزعزعة لا رجعة فيها للثقة في القيادة الفلسطينية، وعلي رأسها عرفات.

إن الفشل الكامن في هذا الموقف هو فشلاً رباعياً: أولاً: أن تسوية باراك في كامب ديفيد تفترض استمرار السيطرة الإسرائيلية علي مناطق حيوية لنسيج الحياة وللتواصل الإقليمي للدولة الفلسطينية. من الصعب الافتراض بأنه إذا كان عرفات مستعداً للتوقيع علي هذا الاتفاق فإن الجمهور الفلسطيني كان سيسلم بثمن ضياع هذه الثروات ومع الضرر الذي كان سيلحق بالكرامة القومية الفلسطينية.

ثانياً: إن موقف "اليسار الجميل" لا يعترف بانسجام وتساوي الحقوق الأخلاقية للشعبين في هذه البلاد. حيث أنه لو كان يعترف بذلك لما كانت التسوية الإسرائيلية بدت وكأنها لفئة أخلاقية وإنسانية بهذا الكرم، والتي تجعل صورتنا أجمل من الفلسطينيين.

ثالثاً: إن موقف "اليسار الجميل" يميل إلى تجاهل حقيقة أنه إلى جانب الاعتبار الأخلاقي، فإن تنازلات من طرف إسرائيل هي ضرورة أمنية، اجتماعية واقتصادية حيوية، وذلك، في الأساس علي ضوء ترسيخ الاعتراف أيضاً بالطرف الثاني حيث أنه لا يوجد حل عسكري مقبول للصراع.

رابعاً: إن جوهر الانشغال بأزمة الثقة بعرفات وقيادته، والانتقال الحاد من هيئة القادة الفلسطينيين كشركاء في المفاوضات إلى النظر لهم كإرهابيين أو زعماء عصابات، كل ذلك يشير إلى جهل ساذج. فطالما أنه ليس للفلسطينيين دولة، والتي تقابل لديهم جيشاً نظامياً فإنها ستكون أقرب لأنماط العمل لتنظيمات ما قبل قيام الدول والتي تعمل في حركات تحرير قومية وفي ثورات تمرد ضد الاستعمار من النوع المعروف لنا من التاريخ في مرحلة «الدولة في الطريق». هذا بالإضافة إلى أن التاريخ لا يعرف أي نموذج لاتفاقية سلام بين شعبين، حاربوا بعضهم البعض وقتلوا بعضهم البعض، تم توقييعها من خلال ثقة متبادلة. فإن الصراعات والنزاعات من هذا النوع يتم تسويتها قبل أي شيء بواسطة ترتيبات تضمن توازن مصالح، وردعاً عسكرياً متبادلاً، وفتح الجسور لتعاون اقتصادي، ثقافي وسياسي. وعلي هذه الأسس من الممكن أن تتطور علاقات الثقة بين الخصوم سابقاً، ولكن فقط علي المدى الطويل. إن جماعات قائمة، مثل جماعة الآباء الثكلي من الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، تعتبر نموذجاً عاطفياً رائعاً للطاقة الإنسانية الكامنة في احتمالات العلاقات والثقة بين الأطراف، ولكن في هذه المرحلة من النزاع فإنه يعتبر تعبير شاذ.

إذا كان موقف غالبية معسكر السلام الإسرائيلي المستتير لم يتزعزع أمام الأزمة في أوساط "اليسار الجميل" فما هو يقوي ويسير نحو مواجهة اليمين الأيديولوجي. وبالطبع، فإن الصراع بين معسكر السلام

وبين اليمين ليس فقط صراعاً على الحدود مع الدولة الفلسطينية، بل على جوهر فهم الصهيونية ومغزى الوجود الإسرائيلي في عصرنا، حيث يدور بيننا جدال شديد حول أسس الثقافة السياسية في إسرائيل، وفوق كل ذلك، حول السؤال ما هي حدود الاستخدام الشرعي لقوتنا العسكرية ١٩

وعلى الرغم من حقيقة أنه في أوساط المعسكرين المتخاصمين توجد أحياناً أصوات متنوعة، فإن الفروق بين مواقف اليسار واليمين الإسرائيلي فيما يتعلق بالخط الأخضر، خط الحدود الشرقي لإسرائيل حتى حرب الأيام الستة، من الممكن أن تمثل مخرجاً للتناقضات الأساسية بين الحركتين في موضوعات ثقافية، سياسية مرتبطة بالوجود. إن غالبية معسكر السلام الإسرائيلي يرى في الخط الأخضر الحدود الشرعية بين الفلسطينيين وإسرائيل وكخط حدود يفصل بين مرحلتين في التاريخ الإسرائيلي.

فالمرحلة الأولى كانت مرحلة الكفاح لإقامة وطن قومي، والتي شارك فيها كل الجمهور اليهودي، والمرحلة الثانية، التي شارك فيها فعلياً فقط جزء من الجمهور (في الأساس بالطرف اليميني للخريطة السياسية)، فكانت مرحلة النضال من أجل توسيع الوطن القومي شرقاً. إن الخط الأخضر يفصل بهذه الرؤية بين حروب التحرير ودفاع إسرائيل وبين صراع استعماري، بين حرب لشعب يتطلع لإقامة دولة مستقلة وبين صراع بحماية الدولة التي قامت بالفعل على المستوطنات في المناطق التي احتلت بعد إقامتها.

إنه الخط الذي يفصل بين الاستعداد لتعرض الحياة للخطر من أجل الدفاع عن الحق في الوطن، في مكان تحت الشمس، وبين عدم الاستعداد لتعرض الحياة للخطر بهدف توسيع هذا المكان من أجل إضافة عدة غرف للمنزل بطريقة البناء غير المشروع على حساب الجيران. صحيح أن الرواية الصهيونية حول التحرير والعودة للوطن كانت دائماً مرتبطة، بعلم أو بدون علم، برواية اقتلاع الشعب الفلسطيني وقمعه، ولكن بينما نجد اليمين مستمر في تجاهل وجود وقوة الرواية الفلسطينية، فإن بمعسكر السلام مرت العلاقة بين الروايتين، الصهيونية والفلسطينية، بعملية تحول تاريخي ذات معان عديدة.

إن النواة الصلبة لليمين ترغب في محو الخط الأخضر، من خلال الاعتقاد بأن حرب التحرير لم تنته وأن الدولة لم تتأسس بعد. فمن جانبهم فإن ذلك جزءاً من الصراع على جوهر المنزل، وليس على غرفة إضافية. ولأجل تعضيد موقف ذلك اليمين فإنه لا يتردد في استغلال واستخدام أي إشارة أو دليل يقوم به المتطرفون من الطرف الثاني، والذين هم أيضاً من جانبهم يرغبون في محو الخط الأخضر من أجل التقدم في الاتجاه العكسي، فأولئك يعتبرون في أيدي اليمين

بمثابة دليل على أن الفلسطينيين أو كما يرغب ويحب اليمين تسميتهم "العرب"، لا يرون أي فارق بين طرد الإسرائيليين من مستوطنة آلون موريه، أو من أفرات، ومن الاستيطان اليهودي في الخليل، وبين طردهم من يافا وعكا. ومن هنا أيضاً يأتي الثقل الذي يعطيه اليمين الإسرائيلي لمفاهيم نظرية المراحل لتدمير إسرائيل على أيدي "العرب".

إن هذه النظرية تستند إلى أسس واهية منها إنصاف منتقي (غير موضوعي) للطرف الثاني، يتجاهل تزايد الأصوات ويختار منها تلك التي تلائمها، أو الذي يتجاهل حقيقة أن لسياسة وأفعال إسرائيل في الصراع توجد تداعيات مباشرة على نتائج الصراع بين المعتدلين والمتطرفين في الجانب الفلسطيني. ولكن الفشل الفكري في موقف اليمين هذا، يكمن في التوجه المعنوي - الأيديولوجي للنزاع، والذي يتجاهل أبعاده التاريخية، ومسيرة تطوره، والتفسيرات التي طرأت على وضع الأطراف ومواقفهم ويتجاهل أيضاً التوجهات الإقليمية والعالمية التي تؤثر على سلوك الأطراف.

بمفاهيم عديدة، فإن الحزم والصرامة للزعماء الذين قادوا حتى الآن مسيرة السلام يعطي تعبيراً عن تلك التحولات العميقة التي طرأت على طرفي النزاع. فعلي النقيض من سياسيي اليمين مثل شامير وبنحاسون فإن مواقف رابين، بيريز وباراك في النزاع لم تكن بمثابة رد فعل بل بمبادرات. فالقضية التي أرادوا حلها كانت ومازالت: ماذا تستطيع إسرائيل عمله من أجل تغيير موقف الطرف الآخر ومن أجل إذابة الحافز لديه لاتخاذ موقف العنف؟ إنهم لم يشغلوا أنفسهم تقريباً بقضية ماذا علينا فعله من أجل تعقيم الفلسطينيين كعدو، وكيفية تحويلهم من خصوم إلى جيران. فهناك الكثير مما يمكن قوله لانتقاد واتهام حكومات رابين، بيريز وباراك حيث أنها استمرت كذلك في تأييد المستوطنات، حتى لو كان هذا التأييد من جانبهم اعتباراً أساساً كوسيلة لتخدير وتهدة اليمين والاستحواذ على الوقت السياسي لأجل إدارة المفاوضات مع الفلسطينيين. فالنتيجة المتراكمة لسياساتهم الاستيطانية كانت في نهاية الأمر نتيجة كارثة: ظلم للفلسطينيين، ظلم للمستوطنين الذين انجرفوا لصراع مسلح وتحولوا لرهائن مسيرة السلام، وطريق مسدود هناك شك في أن نستطيع الخروج منه في هذه المرحلة بدون تدخل دولي. ولكن على الرغم من تلك الأخطاء، فإن التوجه بالمبادرة لدى سياسيي حزب العمل يبدو أكثر منطقية وإنسانية وضماناً من الموقف لدى الخصم (اليمين) والذي يزعم أنه عند الطرف الآخر لم ولن يتغير شيء. وعلى ذلك فإنه عندما يعرض رئيس حكومة يميني لإسرائيل الانتظار حتى تتحول دول المنطقة إلى ديموقراطية، فإن القصد في الواقع هو إعطاء مصداقية لنظرية استخدام القوة والعنف في النزاع

وترسيخ الاحتلال.

وكما هو معروف، أن اليمين مستمر في تجاهل الرواية الفلسطينية وقوتها الاخلاقية والسياسية في أوساط دوائر واسعة في المجتمع الإسرائيلي وفي العالم، فإن نظرية العلاقات بين الرواية الصهيونية والفلسطينية في أوساط معسكر السلام مرت بتحويلات ذات مغزى. وعلى الرغم من أن لهذه التحويلات بعداً تطورياً تاريخياً، فإنها لا تطرأ في نفس الوقت على كل أجزاء المجتمع الإسرائيلي، بل إنها تجسد احتمالات أو نظريات بديلة. فهناك دوائر في المجتمع الإسرائيلي مازالت تقبلي منظور بداية الرواية، وهناك دوائر موجودة الآن في الفصول الأخيرة منها، وهناك كذلك من هم في أطراف (هوامش) المجتمع السياسي والذين وجدوا في الفصول الأخيرة من القصة بالفعل منذ سنوات عديدة.

في المرحلة الأولى، في فترة «الدولة في الطريق» في سنواتها الأولى لإسرائيل، لم يكن هناك فارق ذا مغزى بين اليسار واليمين الصهيوني في فهم مكانة الرواية الصهيونية، فكلاهما تجاهل الرواية الفلسطينية، والتي من جانبهم لم تتبلور بعد، ولم تحظ بتعبير حاسم ومحدد، التي وجدت حماية لدى جماعات هامشية نسبياً مثل الحزب الشيوعي الإسرائيلي. إن تجاهل العامل الذاتي الفلسطيني تغفل عميقاً إلى الوعي التاريخي - الجغرافي، وإلى الثقافة والبناء النفسي الإسرائيلي. فحسب الرواية الصهيونية التاريخية، لقد جئنا للبلاد لنحيا وننشأ، والعرب قمنا بوضعهم في «الطبيعة»، خارج مسرح التاريخ. وهو ما رآه العديد من الصهاينة من أن عودة الشعب اليهودي للتاريخ كانت مرتبطة بتجميد للشعب الفلسطيني كجزء من الطبيعة أو المنظر الشرقي الساحر. وحتى لا تتم مواجهتهم فقد أهملناهم وأهدرنا دمائهم تقريباً بصياغة إسرائيلية للاستشراق الغربي، بأيدي مصوري الطبيعة للشرق التوراتي. إن تدخل الدول العربية في الحروب أتاح لنا تجاهل «العرب المحليين» والتركيز على قضايا الوجود والأمن بمفاهيم عسكرية.

وفي المرحلة الثانية التي استندت إلى النتائج المتشابهة لتجربة انتصار هائلة ومحررة في حرب يونيو (الستة أيام) وتجربة الاحتلال والسيطرة على سكان مدينتين عدائيتين، أدى ذلك بالتدريج إلى التنبه فيما يتعلق بحدود استخدام القوة العسكرية الكبيرة من أجل تحقيق أهداف قومية فكرية. إن هذه المسيرة استمرت حوالي عشرين عاماً حتى الانتفاضة الأولى، والتي عايشنا فيها للمرة الأولى بكل وضوح القيود المفروضة على استخدام القوة الفائضة لإسرائيل نحو الفلسطينيين.

وفي المرحلة الثالثة، مع تبلور واشتداد الرواية الفلسطينية والنجاحات السياسية والدولية للحركة

القومية الفلسطينية من ناحية، ومع تأسيس الرواية الصهيونية في هيئة دولة قوية ومزدهرة من ناحية أخرى، بدأ مؤرخون "جدد" ومبدعو ثقافة إسرائيليين عديدون في تنمية الاعتراف بوجود الرواية الفلسطينية. فالجدال حول مستوطنة عين هود، والتي أساسها خرائب القرية العربية عين حود، وظهور العربي كضحية في إنتاج المصورين، الرسامين، الشعراء، والأدباء الإسرائيليين وكذلك الحال في بداية معالجة عرض الفلسطينيين ومصيرهم في كتب تعليم التاريخ بالمدارس في البلاد، كل ذلك ما هو إلا نماذج تشير إلى تطور تلك المرحلة. وعلى الرغم من ردود الفعل القاسية من جانب اليمين القومي والديني، فإن الحضور الفلسطيني بدأ في التوغل إلى الطبقات العميقة للوعي واللاوعي الإسرائيلي وذلك بزيادة صور ثقافية ونفسية.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه من زاوية رؤية فلسطينية، فإن هذه المسيرة تبدو بطيئة، ضعيفة، هامشية، وفي الأساس يغيب تعبير سياسي ذو مغزى، فعلى مدى سنوات من تجاهل الحضور (الوجود) الفلسطيني والتي واكبها حظر على إسرائيليين لمقابلة رجال منظمة التحرير الفلسطينية، أقنع ذلك العديد من الفلسطينيين بأن طريق العنف المدني المحلي هو الوسيلة الوحيدة المتاحة لهم لإجبارنا على لقائهم على مسرح التاريخ.

إن صراع اليمين الديني والعلماني لتجميد وتثبيت «الرواية الصهيونية المتتابعة الكلاسيكية»، والتي تتجاهل الرواية الفلسطينية، وتؤسس فقداً البصيرة للفترة الأولى في كتب التعليم الحالية في التاريخ، ذلك السعي حكم عليه - طبعاً - بالفشل، فأى نصوص موجهة من أعلى لن تستطيع اقتلاع أو زعزعة الشك البحثي وحب الاستطلاع والنقد لدى شباب منفتحين غاليبيتهم على نظام ثقافة وإعلام عالمي ومنفتحين أيضاً على الصحافة الإسرائيلية، المكتوبة والإلكترونية، والتي أزال الكثير من قيود الماضي في تمثيل وتقديم الفلسطينيين.

واليوم نحن نتواجد بناءً على ذلك، على أبواب المرحلة الرابعة في قضية العلاقات بين الرواية الإسرائيلية والرواية الفلسطينية، وهي المرحلة التي من خلالها سيتيح الخط الأخضر الاستعماري لهاتين الروايتين البدء في التعود على الحياة في حيرة. في هذه المرحلة من المتوقع استمرار الصراع مع اليمين، والذي ليس مستعداً لتبني صيغة ودية للرواية الإسرائيلية، والتي تعتمد في الحقيقة على الاعتراف بأنه بدون جيش ودولة ربما لم يكن لنا وجود، ومع ذلك تعترف بالظلم والجور الذي سببته إسرائيل للفلسطينيين. إن اليمين الإسرائيلي لا يحترم العلاقة بين الحقيقة والمصالحة والتي أثرت بشكل كبير، على سبيل المثال، على جهود

المعسكرات المتخاصمة في جنوب أفريقيا لمرحلة اعتراف مؤلة بحقيقة تاريخية مع مسيرة التسليم بذلك.

ولكن في إسرائيل مقابل ذلك فإن جهود معسكر السلام لترسيخ وتنمية صيغة مصالحة تصطدم المرة تلو الأخرى بجهود اليمين لترسيخ وتنمية صيغة "الوقوف والجمود" وهي الصيغة التي كانت مركزية في الفترة الأولى للحرب على الوطن (البيت) والتي أضيرت كلما تم ربطها بالصراع على توسيع البيت.

إن العنف الذي ولدته انتفاضة الأقصى يثير الرهبة والخوف ويفتت الأسس النفسية لصيغة المصالحة، والتي تعتمد على الأمل والأمن. ومن هنا يأتي الشعور بالأزمة في أوساط معسكر السلام والذين التصقوا بصيغة المصالحة. والفارق الأساسي بين اليمين واليسار فيما يتعلق بالصيغتين يكمن في أن اليمين ينقل صيغة المصالحة والسلام لأدب الأحلام والمشيعيين ويضع صيغة الجمود على الساحة السياسية والتاريخية الحالية، بينما معسكر السلام يضع صيغة المصالحة في مركز الوجود التاريخي والسياسي الحالي ويضع صيغة الجمود في الحدود الأصغر حجماً للماضي وفي لحظات محتملة للأزمة والخطر على الوجود في المستقبل. وعلى ذلك فعندما يقول رجال اليمين أنهم هم أيضاً يريدون ويؤمنون بالسلام (حتى ولو كان سلاماً بارداً) فمن نفمة صوتههم يبدو شيء ما بصيغة: "كلنا نؤمن بمجيء المسيح".

إن الفارق بين التوجهين يعكس أيضاً نظريات مختلفة للعلاقة باستخدام القوة العسكرية. فعندما تكون صيغة الجمود هي وحدها المستخدمة كأساس لتعاملنا مع استخدام القوة فإن هذا الموقف يواكبه أحياناً كثيرة درجات مختلفة من الفكر الشيطاني وتجريد لصورة الخصم، وذلك من خلال تجاهل البعد الإنساني للموت الذي نسببه لهم ومغزاه كتراجيدية شخصية، أسرية وجماعية. بشكل عام، فإن اليمين يميل لكتابة تاريخ الصراع في المنطقة بمفاهيم الدوافع والنوايا للطرف الإسرائيلي، وحسب نظريته فلا توجد في عمليات المستوطنات أي نزعة استعمارية أو استعباد لشعب آخر بقوة الذراع، حيث أن دوافعنا هي، فقط لا غير، العودة إلى التحرر وخلاص شعبنا وأن كل نوايانا طاهرة وساذجة، وما يعيشه الطرف الثاني ليس له علاقة بنوايانا ولذلك فهو غير موجود في عالمنا، إن أخلاقيات اليمين هي أخلاقيات عصبية (عرقية) مركزية وليست أخلاقيات تفاعلية.

أما في معسكر السلام فإن صيغتي الجمود المصالحة يدوران في فلك واحد. فصيغة المصالحة تقوم بتحجيد صيغة الجمود وتتيح استيعاب إلحاق الأذى بالخصم وتجاريه كتراجيدية شخصية إنسانية، والتي تصعب على

استخدام السلاح القاتل ضد الجيران. والنتيجة هي موقف مزدوج القيم .. متكافئ أكثر إزاء جوهر استخدام القوة. وبعبارة أخرى .. في عمليات استخدام القوة يوجد في أوساط اليسار عناصر كابحة. وبناءً على ذلك فإن ثمن استخدام القوة لدى الفرد أعلى في اليسار عنه في اليمين، سواء على المستوى الأخلاقي أو على المستوى النفسي. تلك هي بالضبط مميزات وخصائص موقف اليسار نحو استخدام القوة في حين يخرج في مقابلهم اليمين، التأثير، على سبيل المثال، حينما يضمنون أحداث كفر قاسم أو أشعار محمود درويش في برامج التعليم.

وبأقوال أعمق، فإن المواجهة بين مواقف معسكر السلام واليمين في النزاع مع الفلسطينيين معلقة بالحسم بين الحرية والخوف كمبادئ بديلة لتنظيم النظام الاجتماعي والسياسي.

في منظور كهذا، ففي أوصلو، وكامب ديفيد لم يكن هناك أية فرصة للنجاح حتى ولو كانا أديا إلى تسوية النزاع كما ينبغي أن يكون. فبالنسبة لليمين العربي خطر على الوجود ليس فقط، وهو مسلح بل أيضاً عندما يؤلف الأشعار عن عالمه الداخلي وعن أشواقه. فجوهر الارتباط الإنساني مع الآخر هو بمثابة خطر يضعف من نفسه، ويضيف غموضاً على جوهر الآخر - كعدو، ويهز من القدرة على الصمود.

وبالنسبة للييسار أو الليبرالية الديمقراطية، مقابل ذلك فإن الحرية تنقل مسألة مغزى الوجود إلى مجال الحسم الشخصي والاجتماعي الداخلي، والذي يعمل ويربط نفسه بقضايا الهوية والعدل الاجتماعي.

إن معسكر السلام الإسرائيلي أصبح ذا خبرة وتجربة بالنتائج الصعبة لتوجيه نظرية العداء أيضاً نحو الداخل، أو صيغة الجمود وأسسها النفسية لا تتيح مساحات رمادية أو درجات وسط بين الحسن والسيئ، ولأن الحياة مبنية، حسب رأي رجال اليمين، على صراع بيننا وبين أعدائنا، فهناك من يحاول فهم العدو، والحوار معه للوصول معه لاتفاق وبذلك لا يمكن أن يكون جزءاً منا. ولكن بالذات عندما يوسع اليمين بدوره مفهوم العداء للداخل، فإنه يجب على معسكر السلام أن يستوعب نحوه صيغة التسوية التي توجهنا لإذابة الجدار وليس الاصطدام به.

إن الصراع بين اليسار (معسكر السلام) واليمين في إسرائيل هو بشكل ما صراع على نفس الإسرائيلي، على قيم المجتمع ومبادئ النظام السياسي. فهذا الصراع يبدو أنه لا نهاية له في القريب، وأن أي انفجار أو اندلاع للعنف بيننا وبين الفلسطينيين لن يحررنا من مسئولية الحسم بين هذين الطريقتين المتناقضتين.

فيروس الكراهية .. أولك نتسر
القسم الثاني

انتصار التعصب في إسرائيل

الفصل الأول: الخط الأحمر في طريق الاستيلاء.
◆ وثيقة فريدلندر: "النقطة الحاسمة التي لا رجوع عنها".

في يوم الاستقلال الـ ٢٥ لدولة إسرائيل، في أبريل ١٩٨٢، شارك البروفيسور شاؤول فريدلندر في مظاهرة ضد إقامة استيطان يهودي في جبل البركة بالقرب من نابلس. كانت تلك هي المستوطنة الأولى فيما عرف آنذاك باسم "قلب التجمع العربي المزدحم". في نفس المساء كان علي فريدلندر أن يسرع بالعودة إلى القدس لحضور الاحتفال بحصوله علي جائزة إسرائيل لمساهمته الحاسمة والقوية في تحقيق وبحث فترة الإبادة والنازية الألمانية". وقد سأله الصحفي والكاتب عاموس ايلان، لماذا يخاطر لانه قد لا يستطيع أن يعود ليلحق بالاحتفال الرسمي. فأجاب فريدلندر - انتبهوا أيها المؤرخون والنفسانيون المستقبليون - أنه لم يستطع أن يفعل شيئاً آخر، وأوضح:

"الاستيلاء علي الضفة الغربية وضمها يقترب الآن من النقطة الحاسمة التي لا رجعة عنها، حتى ولا مقابل السلام. أنه أمر غاية في الخطورة، غاية في البشاعة والتدمير من الناحية الأخلاقية والاجتماعية، غاية في الحماقه من الناحية السياسية، إذ أن من يصمت الآن ولا يعترض ويحتج ولا يصرخ في وجه الظلم - حتى مع تضاعف احتمال أن يسمع صوته - يصبح شريكا في جريمة ستدمر - عل أقل تقدير - الديمقراطية في إسرائيل".

البروفيسور شاؤول فريدلندر هو مثال للقيادة أو الزعامة الروحية لإسرائيل ذاتها التي تحكى قصتها في سنوات التوسع علي أراضي المناطق في هذه الحقبة التاريخية. وأجدني استقي مقتطفات أخرى من أحاديثه التي تضم الدروس التاريخية التي يقترحها، باعتباره مؤرخ باحث ومحقق في كارثة الإبادة. أحدها ليس بالضبط درسا مستخلصا بل هو قاعدة تلزم استخلاص - الدروس: "ضعف المعارضة الليبرالية أو الاشتراكية الديمقراطية مقابل عملية شر وتوحش نراها بالعين ولكن لا نعرف كيف نوقفها". وكذلك يستخدم للتعامل مع هذه المسألة كلمات صريحة: "نضع خطا أحمر. ونثور: "نظراً لأن كل مرحلة تبدو في حد ذاتها، كما لو كانت محتملة ومبررة، وقانونية - لا نستطيع تحديد نتائجها فوراً - فإنه من الصعب أيضاً علي الأسوياء أن يقرروا كيف نرسم الخط الأحمر الذي حظ عبوره وتجاوزه. غير أن هناك خطا أحمر، ويجب تحديده قبل فوات الأوان. متى، أين، نتمرد ونثور؟".

وللدقة التاريخية يجب أن نذكر أن كلام فريدلندر لم يكن موجهاً مباشرة إلى المعارضة الليبرالية في إسرائيل. علي أية حال، فإن ما أورده هو المثال الوحيد في مخزون المصادر التاريخية عندي (غير ما يعكسه الأدب والفن) الذي نجد فيه شخصية مهمة في اليسار الصهيوني تقول ما لم يفعله الفضلاء هناك، كي يلمح إلى ما يجب أن يقرره "الفضلاء" هنا. وهنا تصل

قصتنا إلى ذروتها الدرامية: فالبروفيسور فريدلندر يقول أن ضم الضفة "يقترّب الآن من النقطة الحاسمة التي لا رجوع عنها". ويوقف القارئ انفساه ليري متي تحدث هذه النقطة وتسقط عليه وعلينا كحقيقة واقعة تستوجب "الثورة". اذن: فحتى اليوم، مئات المستوطنات ومئات آلاف فيما بعد من المستوطنين، نفس الشئ "خطر - مفرز - مدمر من الناحية الأخلاقية - والذي سيطيح علي الأقل بالديمقراطية في إسرائيل لم يحدث بعد. لم تقع الكارثة من جراء ذلك تلك هي الجزئية الأهم في القصة. فالقصة التاريخية المروعة لإسرائيل في الربع الأخير من القرن العشرين هي قصة شئ ما كان يجب أن يحدث في نفوس معارضي القصة لكنه لم يحدث. وفصل القول فيما أورده البروفيسور فريدلندر هو كالاتي: طبقاً لكلامه ومنطقه الداخلي، فإن بطل قصتنا "نحن" اليسار الصهيوني، يعيش بهدوء كشريك، في جريمة تقود إلى دمار الديمقراطية في إسرائيل. أن دولتنا الديمقراطية قد انضوت داخل دولة الاستيلاء والضم بعد أن عجزنا عن وضع أي خط أحمر، ولم نكتفي فقط بعجزنا عن التمرد والثورة، بل شاركنا في هذا الفخر أو بالمناسبة فريدلندر نفسه، توقف عن الاحتجاج، وانقطع لمزاولة مهامه العملية في مؤسسات أكاديمية خارج البلاد وداخلها، رغم الدرس الأول الذي استخلصه بنفسه وحدده: "من المخجل، بل وبعد كارثة، الميل بين المفكرين إلى الصمت، والانفلاق والانعزال علي تخصصهم العلمي".

♦ وثيقة تلمون: "يتراخي لنا دمار يزدي وبهزا باحلامنا في نهضة قومية .."

تعود القصة إلى ثلاث سنوات، يوم ٢١ مارس ١٩٨٠، قبل حرب لبنان بعامين، وقبل ثلاث سنوات من ذات "نقطة الحسم التي لا رجوع عنها" التي اقتحمت فيها حكومة إسرائيل بالمستوطنات "قلب التجمعات العربية المزدهمة". وقد نشر أحد كبار المؤرخون الإسرائيليين، وربما أكبرهم وصاحب المكانة العلمية العالمية الأرفع من بينهم، يعقوف تلمون، الذي نشر مقالا ضخما، علي صفحتين كاملتين في هاآرتس بأحرف صغيرة، أسس فيه - باستخدام حشداً من النماذج التاريخية - لرايه الذي قال فيه:

"التحول الذي حدث، عندما تخلت الحكومة الإسرائيلية في صيف أو في خريف ١٩٦٧ عن السياسة المعلنة فور انتهاء حرب يونيو بأن ليست لديها مطالب أو مطامع إقليمية، كان هذا التحول عقبة حتمية .. ليس لدى ما يخفف الشك، أنه خلال محاولة السيطرة علي مليون وربع مليون عربي ضد رغبتهم تبرز نبوة فتاء نا التي تزدي وتهزا بأجمل ما في أحلامنا حول نهضة قومية وروحية، وأنه من أجل ضم المناطق لن تقبض هذه الأحلام فحسب، بل لن يوفر ذلك الأمن من لنا إلا إذا

اقتلعت قوتنا في الدفاع والمواجهة أمام عداء جيران ومعارضة المجتمع الدولي وشعوب العالم.

ونذكركم، أن يعقوف تلمون كان ممثلاً لدولة إسرائيل والصهيونية في الجدل العام الذي شهدته بريطانيا ضد المؤرخ البريطاني أرنولد تونبي، الذي ادعى أن الصهيونية هي حركة عنصرية. وقد تبوأ مقاله الكبير منزله محترمة، باعتباره حدثاً تاريخياً في قصة تاريخ معارضي الاستيلاء والضم، أولاً بسبب أهمية مضمونه ثم بسبب أن ما استحق مكانة محترمة من الأحداث كان قليلاً جداً، ثانياً، من الناحية التاريخية هناك سابقة في غاية الأهمية وهي إدراج المقال في صحيفة بين أهم الأحداث التاريخية. والمقارنة المطلوبة هي بحدث لم تحتفل الأمة الفرنسية والعالم به منذ وقوعه قبل مائة عام، حدث كانت له أهمية خاصة في التاريخ الصهيوني: «أنا اتهم الشهير لإميل زولا في قضية دريفوس». وكان زولا كذلك شخصية بارزة في مجاله وليس رجل صحافة. وسواء هو أو تلمون (الذي لم يتهم) كتب خطاباً صريحاً لرئيس الدولة. زولا كتب لرئيس الجمهورية وتلمون كتب لرئيس الحكومة مناحم بييجين.

خطاب زولا صنع تاريخاً أما خطاب تلمون فهو يلائم قصتنا التي توضح الأمور المهمة والثابتة التي كان يجب أن تحدث ولم تحدث، لم يفعل شيئاً، غاص كحجر في بركة. السبب الثاني في إظهاره من جديد هنا هو أن هذا المقال يسعى إلى انصافه تاريخياً. وناهيك عن ذلك فقد قررت بكل ما أوتيت من قوة أن أقدم علي الأقل، لفترة احترام لمن كان في نظري أحد الأبطال القلائل للصراع حول روح إسرائيل ضد العداوة والكراهية. تلمون، على ما يبدو، عرف عندما كتب مقاله أن أيامه معدودة. وهناك ما يجعلني اعتبره بطلاً حقيقياً لأنه كرس ما تبقى من حياته في محاولة لنشر آرائه ومواقفه حول حيال الأمة (كان عنوان المقال "الوطن في خطر") والتأثير علي المجتمع وحكامه في الدولة. هذا ما اعتبره جديراً بوصف معجزة. أن ما قام به يلائم عالماً حقيقياً مثل تلمون: أنه لم يخدع نفسه بأن بييجين سيفير من أسلوبه كثيراً، لكنه تصرف كطبيب جيد يعرف أنه إذا كان المريض معرض للموت - واحتمال شفائه لا يتجاوز نسبة ٥٪، عليه أن يطبق العلاج بإخلاص لا يقل عن ١٠٠٪ كي يحقق هذا الاحتمال.

سبب آخر يجعلني أصنف مقالة تلمون كحدث تاريخي وهو أن له خصوصية، وأنه مثال فريد في أهميته القصوى لأمر ما كان يجب أن يحدث كل هذه الفترة لم يحدث. غير أن المقالة ظلت مختلفة تماماً في الوسط الإعلامي، فلم تكن جدلية الطرح بل حوارية حقيقية، مثلما كان مارتن بوير يتحدث إلى خصومه وإلى أي إنسان. لقد توجه بالفعل وتحدث إلى بجيين كما يتحدثون عندما يريدون التأثير علي شخص أو إنسان

حتى لو كان متعصب أو مريض بالكراهية: باحترام، بتسامح، بصراحة، وبمحاولة دؤوبة للتعامل مع إطاره القيمي والتعامل مع دون تشويه وفساد لمواقفه. وتبرز أهمية المقالة علي خلفية الحقيقة التاريخية الدامغة أنه طوال هذه الفترة التراجيدية محل النقاش لم تكن هناك أي محاولة جادة من جانب معارضي الضم للتعامل مباشرة مع مؤيدي الضم أو بصفة عامة مع هذا الشعب ذاته. فلم تجر أي محاولة جادة لإيجاد اتصال حقيقي للتعامل الفكري في هذا السياق. تجاوز الكراهية والتعصب وتحول إلى عدوان وتزييف ولهو، شعاره الأبرز هو «ثقافة الشعبية السياسية».

لقد تعامل تلمون مع ضرورة النزاع اليهودي - العربي ويجذور النزاع بين المتعصبين وغير المتعصبين في الشعب. وفي هذا السياق سأذكر نماذج أخرى من أقواله لتوضيح وبصورة موثقة المواقف الأولية لمعارضي الاستيلاء والضم، وأساسهم الفكري والتاريخي. ولأنني لست مؤرخاً متخصصاً سعدت أن أجد لدى رجل متخصص له هذه القيمة موقفاً تاريخياً يؤيد النظرية النفسية السلوكية المطروحة هنا، والتي تتناسب بدقة مع نظرية التعصب المطروحة ونظرية التعامل معها:

«المؤرخ العام هو بمثابة كاهن الاعتراف، وبواسطة هذا المفهوم فإنه يعلم ويربي ويوجه في نفس الوقت كما لو كان محللاً نفسياً. والسعي إلى التمييز بين العادي والمنحرف عن المعيار أو النموذج يؤدي به إلى البحث عن جوافز، ودوافع ظاهرة وباطنة، أفكار منطقية ودوافع خلاقية، أفكار معبرة وقوى حاكمة، سعيًا لهدف واضح واندفاعاً وراء مشاعر مؤثرة - وأن يرى في كل ذلك مفتاح السر للفجوة الرهيبة والتراجيدية بين النوايا والنتائج، وإيضاحاً للأخطاء والادعاءات البائسة في التاريخ. هذه النظرية بالضرورة ستكون موجهة ومحرزة، كالتقطيع من لحم الحي، عندما يتعلق الموضوع بجذور الوجود القومي لشعب اعتاد تحمل العناء».

♦ وثيقة حيفر: «لديمقراطية أيضاً خط أحمر»

ما أوردته سابقاً قيل علي لسان أساتذة أكاديميين وجري نشره في صحيفة «هآرتس» التي تعتبر للصفوة وتوزيعها قليل نسبياً. وبعد سنتين علي الخطاب الصريح من تلمون إلى ييجين، وقبل سنة واحدة علي وضع «الخط الأحمر» لاختراق المستوطنات إلى قلب الأراضي المأهولة بالعرب. ولكن لم تكن حرب لبنان قد اندلعت بعد حتى ظهرت في «يديعوت أحرونوت»، الصحيفة الأوسع انتشاراً، مقطوعة شعرية لحاييم حيفر، الشاعر ذائع الصيت. وبات واضحاً إذن أن الكلام الذي يردده الأساتذة الأكاديميون الذين يعتبرون سياسة الاستيلاء والضم تتطوي علي كارثة لإسرائيل ونهاية للديمقراطية والذين يشيرون إلى ضرورة وضع خط أحمر، لم يكن بمقدورهم ألا يصبحوا جزءاً من وعي المجتمع الواسع وبخاصة ذلك المجتمع الذي يموج

بمعارضي الضم والاستيلاء. كان عنوان المقطوعة الشعرية «من حيروت إلى العمل» وهي بمثابة نصيحة الشاعر للاحتفاء بالحرية. واليكم أجزاء من هذه القصيدة التي تمثل حدثاً ثقافياً ..

ماذا يحدث لنا، ماذا يحدث لنا؟ ما الذي نفعله؟

كيف أصبحنا خلال سنوات قليلة مستبدين وقساة؟ ونحن الشعب الذي دائماً - وحتى في الأوقات العصيبة كان داعياً للعدل، حافظاً للقوانين الأخلاقية، مقاتلاً إلى جانب الضعفاء.

واليوم - نحن نفرض الحصار، نحن الذين نحبس ونعاقب.

نحن - وخاصة حافظي التواره بيتنا والمؤمنين.

نحصل علي بيت مقابل بيت ونبذر اليتيم والترمل.

إننا - وبالأذات حافظي التوراه فيما بيننا - وبأعين كارهة.

نحرق كل ما هو مزهر.

الديكتاتورية تقترب، مثل سحابة سوداء تزحف ببطء. ونحن الذين كنا خبراء في مراقبة القمع ورصد أساليبه. نفلق أعيننا وأذاننا ونقول: يمكن أن نفعل ذلك هنا. ونواصل ذلك كالعتاد ونتجاهل الحقائق والأدلة. انفلق كل فم، وكثيرون من أولئك الذين كانوا ذات مرة شجعان وطيبون، بدأوا القلق علي الرواتب والمناصب - وتحولوا إلى خراثيت. وربما يجب أن نفتش عن أسماء من يقفون خلف التلفاز والإذاعة وموجات جيش الدفاع الإسرائيلي. الذين أما يضعون للديموقراطية خطاً أحمر، وأما يخطون بالديمقراطية خطوة للأمام. وجاء الوقت لنرد علي طابور المترددين.

هذه الوثيقة التاريخية تثبت أن بطل قصتنا " اليسار الصهيوني"، لم يكن فقط فكر أكاديمي، بل اسشعر نفسه أنه الشعب "نحن الشعب الذي دعا للعدل"، "أن نرد علي طابور" .. هذه الوثيقة تلمح أيضاً لعدة ملامح أخرى لهذا البطل: هو "نحن"، هو المؤسسة، هو التلفاز، هو جيش الدفاع. والديكتاتورية القريبة مثل سحابة سوداء تهدده مباشرة وتهدد دولته، لكن ذات الدولة مهددة أمام ديكتاتورية تمثل قوة خارجية أجنبية. والحديث الذي قفز بحياة حيفر هو محاولة إلغاء ناخلة (الشبيبة الطلائعية المحاربة) وشليت (الخدمة الحرة) التي قال عنها "هكذا يبدأون في تفكيك الاستيطان"، وكذلك تهديدات علي حرية التعبير لليهود من أمثاله. لكن الكلام الصريح عما يحدث لنا، وعن المستوطنين والاستبداد، يشير إلى وعي عالي بما يعتبر حدود الجهالة في النظرية التعصبية: فمعاناة المهزوم والخطر التقليدي المترتب بنا بسبب تسلطنا عليهم .. كذلك يتضح للغاية الإحساس بالخطر أمام الحد من حريتنا (الإحساس الذي لم يتحقق، لأن الكيبوتز ومعارضة الضم والاستيلاء تفككت من تلقاء نفسها في ظل حرية الرأي وحرية ثقافية كاملة).

وبخلاف خطاب تلمون إلى ييجين، فإن مقطوعة حيفر الشعرية لم تسقط تماماً في متاهة النسيان، بل تداولتها الألسنة وتناولتها مقالات جادة تتضمن كل صنوف أعراض الكراهية المتاحة، ولكن بهذا الشكل تقريبا انتهى الموضوع برمته.

♦ وثيقة حركة السلام الآن: "أذرع شريرة وفظيعة" إذا كان البروفيسور فريدلندر قد تحدث عن "النقطة الحاسمة التي لا عودة عنها" فشبه المؤكد أنه استقى معلوماته عن الحالة القائمة علي أرض الواقع من كتيب صغير أصدرته لجنة الإعلام التابعة لحركة السلام الآن قبل ذلك بثلاثة أشهر، أي في يناير ١٩٨٢. وكان الدكتور ميرون بنفشتي هو الذي أمدهم بمعظم البيانات، حيث كان سابقاً نائب رئيس بلدية القدس، وأحد الخبراء البارزين في أوضاع المناطق وأحد القلائل في "اليسار الصهيوني" الذي يشاركني معظم الآراء الانتقادية تجاه سياسة الاستيطان.

والوثيقة التاريخية "للسلام الآن" تلقى الضوء علي مواقف ونشاط العناصر الصهيونية المنظمة، الناشطة والممولة، من معارضي الضم والاستيلاء. أولاً، العنوان "كل ما لم ترد معرفته عن تسكين الضفة" .. أنه عنوان غاية في الأهمية بالنسبة لكل من يحاول حقاً فهم الأحداث التاريخية ولزاماً عليه من أجل ذلك، كما قال يعقوف تلمون "أن ينبش وراء الدوافع الظاهرة والباطنة". باعتبارها مفتاحاً لفهم "سر الفجوة الرهيبة والتراجيدية بين النوايا والنتائج".

ويشير هذا العنوان إلى أن نشطاء السلام الآن كانوا مدركين أن مجتمعهم لا يريد أن يعرف الحقيقة حول تسكين أو توطين الضفة. وفي محاولة فهم، لماذا يوجد أناس في مجتمع معين لا يريدون أن يعرفوا شيئاً ما ينتمي إلى السياسة. وما يعنيها هو العالم الداخلي لهم، ولم يحاول الكيب الذي أصدرته السلام الآن أن يجب علي السؤال، لماذا لا يريد المجتمع الذي يتجهون إليه - أن يعرف، ولذلك يجب أن يعطي التحليل التاريخي الذي نطرحه إجابة لهذا السؤال. وما هو أمامكم.

في حالة الحرب، فالحقائق لا يريد المجتمع، يعرفها خاصة لو كانت في إطار التهديد من جانب العدو، فالسبب، طبقاً لكل النظريات وأيضاً طبقاً للرأي السائد، هو الخوف. وإذا كانت الحقائق تأتي في إطار سياستنا وسلوكنا تجاه العدو الذي تم احتلاله وتدميره بالفعل، مثل الحقائق حول توطين الضفة، فالسبب هو عدم الاستعداد للتعامل مع المعنى الأخلاقي والشخصي والقومي، لنفس السياسة. في الحالة الأولى خوف من خرق السلام المادي المحسوس وفي الحالة الثانية خوف من خرق السلام والتوازن الداخلي الذي يعتبر الاتفاق مع سياستنا المعلنة هو عنصره الأساسي.

والكتيب يذكر الحقائق التالية: إن حوالي ٢٠,٠٠٠ يهودي يسكنون بالفعل في الضفة الغربية في ٨٠ تجمع

استيطاني (واليوم، عام ١٩٩٩ يقترب عدد اليهود في الضفة من ربع مليون)، وأن الحكومة والوكالة اليهودية تتفدان التوطين بتكلفة من ١٢٠ إلى ١٥٠ ألف دولار للأسرة الاستيطانية الواحدة، باجمالي ٢٠ مليار شيكل حتى عام ١٩٨٢. وأن الاستيطان غير قانوني (مخالفا لاتفاقية جنيف). والكتيب يحوي تفصيلاً تاماً لخطط التوطين والأساليب الوحشية في غطاء قانوني (قوانين عثمانية، أردنية وقوانين طوارئ) تستولي به الحكومة علي الأراضي.

ومن الصور التي وردت في النص ما يشير إلى خطورة هذا التوجه:

♦ أنها سياسات تهدد بتحول عكسي علي المجتمع الإسرائيلي.

♦ أحداث ستحدد مصير كل فرد فينا - للعار أو الكرامة.

♦ واقع جديد من شأنه أن يرتد علي وجوهنا.

♦ اعتزام استيطان مائة ألف يهودي في الضفة لكي يتحقق ضم المناطق.

♦ هذه الكوايبس يجب أن تتوقف.

كل هذه النماذج تمثل تهديداً لمستقبل مجهول: ليس هناك تحقق لسياسة الضم، عملياً، هناك فقط توطين ونية لتحقيق الضم، ليس هناك واقع جديد بل الواقع الجديد "سينبت علي وجوهنا في القريب"، مثل السياسات التي تهدد بالانقلاب علي رؤوسنا (لكنها لم تقلب بعد)، فما هي تلك النقطة الحاسمة التي في اللحظة التي تتخطاها إسرائيل فإن التهديد المرتقب سيتحقق وسنضطر إلى التعامل مع "واقع جديد" يقلبنا علي رؤوسنا علي الفور. وكنتيجة لذلك فالنبؤة المفزعة ستتحقق ولن تتوقف وقد أوجد معارضي الضم الإطار الاستثنائي "نبؤة مفزعة" وعاشوا فيها، ومازالو يعيشون فيها حتي اليوم. وحتى مع وجود ٢٠٠,٠٠٠ يهودي في الضفة فالنبؤة باقية للمستقبل وأما الموعد فلم يحل بعد.

♦ وثائق ألوني: "حاد وواضح: حد إسرائيل الديموقراطي وحد الاحتلال"

في نوفمبر ١٩٧٩ قالت شوليت ألوني في خطاب بالكنيست (من خلال مذكرة خطبها التي تصدرها حركة راتس):

"تحاول حكومة ييجين أن تضم عملياً المناطق إلى دولة إسرائيل، بأن تمنح الأراضي لليهود وأن تعامل سكان المكان الأصليين كسكان أجنب .. وهذا ليس أكثر من منطقة محتلة وتحت حوزة حكم عسكري ضماناً للأمن حتى انتهاء ترتيبات واتفاقات السلام، غير أن السكان العرب الواقعين تحت حكم عسكري بسبب كونهم أجنب ومعارين بينما أرض الوطن لنا..

هكذا، بكلمات واضحة "ليست هذه أكثر من منطقة محتلة .. بينما أرض الوطن لنا" عبرت شخصية

سياسية كبيرة في "اليسار الصهيوني عن حقيقة أن الحكومة اجتازت الخط الأحمر، وأن هذه ليست أكثر من منطقة محتلة مؤقتا حتى مجئ السلام، بل جزء منضم إلى أرضنا - قالت وأضافت أن الحكومة تخرج نفسها بذلك من "جماعة الشعوب الديمقراطية" أي أن نظام الحكم تغير، وأنها "ستؤدي إلى عصيان مدني مزدوج في بلادنا - عصيان سكان يهودا فشمرون" (المقصود هنا السكان الفلسطينيون وكانت المستوطنات آنذاك قليلة ومنعزلة، لكن المهم أنها استخدمت منذ ذلك الحين مصطلح يهودا فشمرون وليس الضفة الغربية) وعصيان مواطني إسرائيل، الذين يريدون دولة ديمقراطية بنص ميثاق الاستقلال وليست دولة مغامرة إمبريالية تؤدي إلى كارثة".

كان هذا هو التصور الشخصي للغالبية في اليسار الصهيوني: نسب لهم عصيانا مدنيا لا أكثر ولا أقل. وبعد عشر سنوات (نهاية ١٩٨٩) أصبح هناك ما يزيد على ١٠٠.٠٠٠ مستوطن، وكانت مرت سنتان علي الانتفاضة مخلفة عدة آلاف من الضحايا المدنيين، قدمت راتس "حركة حقوق المواطن والسلام" كشف حساب لناخبيها ظهر في خطاب زعيمتها شوليت ألوني وعندما راجعت ما قالتها عام ١٩٧٩ وجدت التعبير الأكثر صراحة، وربما الوحيد "بأنها ليست أكثر من منطقة محتلة"، وأن نظام الضم اخرج إسرائيل من الديمقراطية - أيضا وجدت في أقوالها عام ١٩٨٩ تعبيراً أكثر وضوحاً وأجدر بالتفكير أنه ليس هناك ض واستيلاء، وإنما هناك ديمقراطية !!

"هناك دولة إسرائيل وهناك مناطق محتلة خاضعة لحكم احتلال. وحد تطبيق قوانين إسرائيل الديمقراطية (مازال) واضح وحاد، ومثله حاد وواضح حد الاحتلال".

لم تعترف راتس بسياسة الضم لأنها عارضتها ومثلها كل اليسار الصهيوني. ويمكنكم أن ترون بسهولة ميزة هذه النظرية وهذا الموقف: إذا كان شخص ما ليس داخل حد دولة إسرائيل، فهو ليس ضمن حد مسؤوليتنا ونحن معفيون من التزام التعامل معه والتصرف كما كان يجب علينا أن نتصرف. فحقيقة أن سياسة الحكومة وليس معارضوها هي التي حددت حدود دولة إسرائيل وهوية نظامها الحاكم كانت واضحة لشوليت ألوني في عام ١٩٧٩ عندما كانت القضية في بدايتها والخطر أقل تجسدا. بعد ذلك توارت هذه الحقيقة من وعي هوة الديمقراطية ومعارضتي الضم والاستيلاء.

وبسبب المحيط الذي قيلت فيه هذه الكلمات (الكلمات في سياقها) - فلا يمكن عدم المقارنة بسابقة تاريخية مشهورة في السياق ذاته. كان السياق، أن أعضاء في حركة ألوني ضغطوا بأن تحدد الحركة "خط أحمر"

وتؤيد رفض الخدمة العسكرية في المناطق. وهذا بالضبط سببه أن ألوني كانت صبورة في التعامل مع الأعضاء بالنسبة لما أبداه بعضهم، فرأت ضرورة التأكيد علي أن دولة إسرائيل ديمقراطية (مازالت) أي جديرة بالاتفاق في الرأي معها والانصياع لقوانينها، وأن هذا الاحتلال لا يغير هويتها. والمقارنة التاريخية المطروحة هي مع هنري ديفيد توررو الأمريكي، زعيم العصيان المدني، فقد عاش في حدود ولاية شمالية لم يكن بها عبودية، وهي ماساشوسيتس، وحد العبودية، خط ميسون ديكتسون كان حادا وواضحا. إلا أن توررو تمسك بالموقف الذي يفرض رد فعل أخلاقي معاكس لما تبنته ألوني. فالخط الفاصل لم يكن له أي دور في نظره وما عمل علي تحديد موقفه كان سياسة الحكومة في ولايته التي كانت أقل ديمقراطية من دولة إسرائيل:

"كيف يجدر بإنسان أن يتعامل مع الحكومة الأمريكية اليوم؟ إجابتي هي، أنه لن يستطيع أن يكون متعاوناً معها دون أن يلحق بنفسه العار. انني لا يمكن حتى ولو لثانية واحدة أن أمنح اعترافاً لهذه الحكومة باعتبارها حكومتي بينما هي حكومة استعباد أيضاً".

ألوني بالطبع، لم تستطع الا تري أن هناك منظومتان منفصلتان للقوانين. لكن من النظام الحاكم في دولتنا، الذي يقيم قوانين التفرقة العنصرية وينتج واقع استعباد. صنعت كيانين منفردين وأبقتنا باعتبارنا "إسرائيل الديمقراطية حتى الآن" التي حدها حاد وواضح.

خارطة المصطلحات التي اعتمدتها شوليت ألوني تحسب عرضاً علي اليسار. وبصورة بارزة الاختلاف عن البروفيسور تلمون وفريدلندر، شطبت من الصورة الخاصة بها للواقع ومن مخزون تعبيراتها كلمة ضم واستبدلتها بمصطلح "احتلال" الذي يعد في منظومة مصطلحات اليسار مؤقت ومبرر حتى يأتي السلام "الاحتلال" هو وضع شاركنا جميعاً في صنعه، في عام ١٩٦٧. وبلاغة البيان تسفر عن نفسها دائماً علي خارطة المصطلحات وأيضاً في هذه الحالة، انتبهوا، لو أنها قالت الحقيقة، "دولة إسرائيل امتدت إلى المناطق التي ضمتها بالفعل"، أو "سياسة ضم المناطق إلى إسرائيل هو أمر حاد وواضح" - فلم يكن هناك أساس للتفريق بينهم بعد حوالي عشر سنوات سابقة رأت فيها أن الحكومة تربط بينهم. أو كانت لديها مشكلة. اذن .. هو واليسار كله يستشعرون برهافة أننا اجتزنا الخط الأحمر.

كان الضم والاستيلاء هو مشكلة اليسار الصهيوني. وكانت نتيجة نفس النظرية أن الحد الأخلاقي الذي يعتبر من يتخطاه "شريكاً في جريمة تدمير الديمقراطية في إسرائيل" هذا الحد قد تم محوه. وكما يبدو باستمرار، أن كل الخطوط الحمراء قد

محيت عند معارضي سياسة الضم: سواء الخطوط الأخلاقية، أو خطوط تمييز المصطلحات الأيديولوجية مثل "الصهيونية" و"الاستيطان" أو الخطوط الاستراتيجية للتعامل، أو الخطوط الأساسية للأمن أو خطوط الهوية القومية نفسها.

♦ وثيقة ديان: "يا جنود إسرائيل لمست لنا أية مطاعم احتلال!"

إلي أي مدى كانت بطلقة قصتنا، إسرائيل الصهيونية، حقاً صاحبة ماضي نظيف من الكراهية؟ - الجغرافية علي الأغلب هي أحد الأسباب وأيضاً نتيجة للحرب. في وثيقة الاستقلال، التي كتبت في أصعب وقت علي إسرائيل الصهيونية، بعد قرار الأمم المتحدة بإقامة دولة يهودية مستقلة ودولة عربية وبتقسيم البلاد بين الشعبين، قيل أن "حتى في ذروة الهجمات الدموية التي وقعت علينا .. مددنا يدنا للسلام ولحسن الجوار علي أساس مواطنة كاملة ومساواة". هكذا اعتدنا أو عودنا أنفسنا، علي اليد الممدودة بالسلام والمعلقة في الهواء. بينما "أعداءنا" يحاولون تغيير الوضع علي الأرض ونحن نريد فقط أن يتركوا لنا ما كان لنا عند حدود الخط الأخضر. هكذا تعلمنا وثقفنا، قاتلنا وعشنا، ومرت أزمات.

وفي ٤ يونيو ١٩٦٧ وقفنا علي قمة الهضبة، المكان الوحيد في القطاع السوري الذي كنا فيه أعلى وهم أسفل في موقع مصب النهر، لم يكن هناك تلفاز ولا هواتف نقالة آنذاك لكن كانت أجهزة الترانزستور وجلسنا بجوار أحدها لكي نسمع أن الحرب بدأت. وزير الدفاع الجديد والنشط موشيه ديان القي كلمته لجيوش إسرائيل وقال "يا جنود إسرائيل ليست لدينا أي مطاعم احتلال" .. تلك كانت الرسالة السياسية الأخيرة التي تلقاها ٦٠٠ من الذين قتلوا من جانبنا في هذه الحرب الناجحة. لا اذكر أن أحد من أفراد الكتيبة كانت لديه مطاعم احتلال. كانت لدينا تطلعات لإنقاذ دولة إسرائيل المحاصرة من الاحتلال. وتقلصت الفوارق بين اليسار واليمين.

يعلم المؤرخ اليوم جيداً أن موشيه ديان كانت لديه نوايا احتلال (ربما مكبوتة) لأنه لم يمر يوم الا وأعلن أن القدس كلها ستبقي لنا للأبد وخلال شهور حول شرم الشيخ، في الركن البعيد من سيناء، إلي ثروة امتلاكها أفضل في عينيه من السلام المطلق، وعلي الرغم من ذلك فإن الكاريزما التي تمتع بها ديان باعتباره رمزا عالميا لإسرائيل القوية - جعلته يري ضرورة التأكيد لجنوده بعدم وجود مطاعم احتلال. من أجل أن نؤمن بأنها حرب مبررة ونقاتل بحماس. أنها نقطة انطلاق منطقية يمكن بواسطتها تقييم ما جري بعد ذلك للصهاينة الطيبين.

الفصل الثاني

لتعرف حدوداً - آلية تحديد الاتجاه

طبقاً لخارطة الحدود التقديرية

لا يقف هذا الفصل عند مجرد السرد التاريخي بل يتجه إلى تفسير النتائج. وفي نيتي أن أطبق علي غير المتعصبين ذات الموقف الذي اتخذته تجاه المتعصبين (الكارهين) ونفس النظرية التي تفهم إدراك وسلوك سياسي ما باعتباره مهمة تحديد الاتجاه علي ضوء مرجعيات اصطلاحية. وقد حان الوقت لتحقيق ما طالب به يعقوف تلمون عندما كتب "أن الكشف عن الآلية غير المرئية من شأنه ان يضيف انسجاماً أدق عند الأزمات والتعقيدات وأن يمتص الانفعالات العصبية والهستيرية التي تعذبنا". و"نا" يقصد بها أساساً هنا معارضي سياسة الضم لاسباب أخلاقية، الذين يعتبرهم المتعصبون "مرهفي الحس" و"يساريون".

ولانتي لا أريد أن استخدم مصطلح "مرهفي الحس" المنتمي لأعراض التعصب والكراهية، فإني سأستخدم مصطلح "اليسار الصهيوني" حتى اصل إلى الهدف التحليلي المطلوب وتعريف هذا المصطلح الواجب للنقاش هو اعتباره نفسياً وليس سياسياً: فتضمن "اليسار" قد حل عليهم من أنفسنا، دون أي صلة بانتماثلهم الحزبي، الأمر الذي يعتبر نظرية التعصب أحد مجالات الجهالة كالمعاناة الإنسانية وحقوق الفلسطينيين في المناطق، ومثل المخاطر والعيوب الأخلاقية الموجودة أو المتاحة في السلوك وفي موقفنا من النزاع. فما هي المنظومة الداخلية التي جعلت اليسار، علي خلاف وعيه، يسمح بسياسة الضم والاستيلاء أن تمضي دون أن يقرها بالمرّة؟

وكلام البروفيسور شأؤول فريدلندر السابق يمكن اعتباره نقطة انطلاق جيدة لفهم هذه المنظومة باعتبارها منطقية، وصريحة، ومقبولة، ان لم يكن بالنسبة لنا، فعلى الأقل بالنسبة لكل ما يتصل بالآخرين.

نظراً لأن كل مرحلة في حد ذاتها تبدو وكأنها محتملة، ومبررة، وقانونية - ولا نميز نتيجتها علي الفور - فمن الصعب حتى علي الأخيار أن يقرروا أين نضع الخط الأحمر الذي يحظر اجتيازه. لكن هناك خطأ أحمر، يجب تعريفه قبل فوات الأوان.

حتى في قضية الضم كنا غارقين في موقف معقد يتطور بالتدريج، بخطوات صغيرة كل واحدة منها يمكن احتمالها بذاتها ولا يتمخض عنها تغير انقلابي. فلو أعلنت حكومة إسرائيل في يوم صحو واحد عن ضم المناطق مثلما أعلنت عن ضم القدس والجولان، لكانت نتجت ظروف مختلفة ولكانت مشكلة وضع "الخط الأحمر" قد أخذت شكلاً آخر. ولكن حسبما تطورت الأمور (لم تكن حكومة الضم حمقاء) وجب التصرف تجاه الواقع الخارجي ووضع نموذج للأزمة المتطورة

بالتدريب.

١ - التصرف مع أزمة تتطور تدريجياً..

ذكر شاؤول فريدلندر أنه في ظل ظروف أزمة تتطور بالتدريج يصعب حتى علي الأختيار أن يقرروا أين يوضع الخط الذي يحظر تجاوزه وهو صادق في ذلك تماماً، سواء علي ضوء الشهادات التي أدلى بها من خرجوا سالمين من كارثة الإبادة أو علي ضوء التجارب العلمية، التي عن طريقها تصطنع الأزمة بصورة حرفية داخل المختبر.

برونو بتلهاييم، أحد علماء النفس المعروفين من بين الناجين من معسكر التجميع النازي، أوضح القانونية التالية، التي تصعب تماماً اختيار اللحظة المناسبة للتمرد علي موقف متأزم ومعقد يتطور بالتدريج: طالما أن الإنسان يؤخر اللحظة التي يقرر فيها تعريف الموقف باعتباره أزمة يجب تغييرها بالسلوك العادي - فسيكون من الصعب عليه بدرجة أكبر أن يختار هذه اللحظة. والطاقة المطلوبة لكي ينتفض ويقوم بعمل يبدد تردده، تتلاشي، وفي كتابه "القلب الصديق" أوضح بتلهاييم أنه في مثل هذه الحالات يعمل جهاز تحفيز منطقي جداً: "إذا لم أفعل شيئاً حتى الآن، فلماذا أفعل ذلك الآن بالذات؟ وإذا ما قمت وتوقفت عن المشاركة الآن؟ سيكون هذا بمثابة اعتراف بجريمة أنني لم أقم ولم أشارك من قبل ..".

والأبحاث الكلاسيكية في "الطاعة المدمرة" التي قام بها ستانلي مليجرم في حقبة الستينات، فقد دفع مالا قليلاً مقابل بعض وقت لأناس عاديين أختيار في أمريكا لكي يشتركوا في تجربة في سبيل العلم، كما قيل لهم، حول تأثير الألم علي الذاكرة. وقد نفذ نصف هؤلاء الناس أوامر التجربة حتى عندما كان الأمر هو إعطاء صدمة كهربائية لشخص آخر (الواقع أن المشارك مع صاحب التجربة هو الذي لعب الدور، لأن صدمة الكهرباء لم تكن حقيقية) حتى إذا توسل الشخص لوقف التجربة، وانتحب من الألم، ولم يرد بالمرّة، أي يمكن أن يصبح ميتاً أو مغطى بالكهرباء. وقد رتب مليجرم التجربة طبقاً لنموذج الأزمة التي تتطور بالتدريج، حيث أن المشارك يعتقد أنه يزيد قوة صدمة الكهرباء بالتدريج بدءاً من ١٥٠ فولت ترتفع إلى نسبة ٤٥٠ فولت مع كل محاولة جديدة، نقاط الاتصال بالكهرباء كانت ذات علامات متوالية والأجزاء المتوالية كانت ذات علامات بإعداد الفولتات وبالكتابة: "صدمة خفيفة"، "خطيرة - صدمة قوية" وفي النهاية "XX" وقد عمل هذا الجهاز بهذه الكيفية، حيث وصلت غالبية المشاركين في التجربة إلى المحطة النهائية ٤٥٠ فولت. ورغم أن الأشخاص اظهروا دلائل قوية للتراجع والخوف والضغط لم يقولوا للقائم علي التجربة "كفي لا نريد المزيد". فقط قال القائم علي التجربة أنه يتحمل المسؤولية والتجربة يجب أن تستمر.

عندما تغيرت ظروف التجربة وسمح للمشاركين بحرية أن يقرروا عند أي قوة يمكن إعطاؤهم الصدمة الكهربائية، فإن غالبيتهم لم يزيدوا عن ١٥٠ فولت. من هنا، فإن تطوراً تدريجياً بطيئاً لوضع متأزم يرفع حد معاناة وآلام الفرد لهذا الموقف ويرفض تماماً احتمال أن يحاول وضع حداً له.

ما الذي يمكن أن نتعلمه من هذا؟ أنه لا يمكن منع مثل هذه المواقف في الحياة والممكن هو وضع القضية علي خلفية الوعي، وأن ندرسها ونلم بها، وأن نقترح عن وعي سبل التعامل معها. ولكن، وكما أثبتت حالة فريدلندر، عندما نحيط علماً بخيانة المفكرين في أوروبا ولا نكتسب الخبرة في مواقف مشابهة في حياتنا فسيبقى الدرس غير فعال ولا جدوى منه. والأسلوب السائد لاكتساب المهارة هو خوض التجربة، وفي هذه الحالة، طالما أن المهارة المطلوبة هي معيار أخلاقي مستقل وقرار يعكس الصلاحيات، فالتعليم يجب أن يضع المتعلم في موقف حاسم حتى يكون هو نفسه في وضع يفرض عليه اتخاذ القرار ولا يحكم علي الآخرين فحسب.

إن الفجوة بين المعرفة الآتية من التعلم والحكم علي الآخرين وبين ما يتضح عندما يواجه الإنسان بالفعل تجربة ما، هي فجوة رهيبية، أكبر بكثير مما نحصله من الدروس. لقد دهش ستانلي مليجرم نفسه من النتائج التي توصل إليها، حتى أنه قرر أن يدرس ما يعتقده أناس آخرون في هذا الأمر. فسأله طلاب، أطباء نفسيون وأناس عاديون، بعد أن حكى لهم ظروف التجربة ولم يذكر لهم شيئاً عن نتائجها: هل هم أنفسهم كانوا سيصلون إلى هذا الحد الأقصى في القسوة علي الآخر لو كانوا مشاركين في التجربة. وكما هو متوقع كان ردهم جميعاً، لا. وعندئذ سألهم عن الآخرين محل التجربة، وجاء متوسط تقديراتهم أنه ربما وصل شخص واحد من بين ١٠٠٠ إلى ٤٥٠ فولت! وإذا لم تكونوا قد سمعتم عن هذه التجربة حتى الآن، ما هو ظنكم بها؟ - وأن أنبهكم أن ٢٢ (أي ٦٥٪) من جهود البحث أطاع حتى النهاية، حتى خط الـ ٤٥٠ فولت، دون أي إجبار أو تهريب أو ضغط بل فقط لأن صاحب الصلاحية في إجراء التجربة قال إن شرط التجربة يلزمك بالاستمرار.

ولكي نقلل هذه الفجوة الرهيبة بين "تعليم جيد" وتحمل تجربة حقيقية، فالتعليم، خاصة للكبار الذي يعمل علي إكساب مهارات وقدرات في السلوك والتفكير، أصبح "تعليم خبراتي" أي لاكتساب الخبرات، يبحث طرق وأساليب وضع المتعلمين قدر الإمكان أقرب ما يكون من الوضع الحقيقي الذي يضطرون فيه لاستخدام نفس القدرات التي تعلموها. هكذا يعلم الفلكيون والطيارون والمقلدون (الممثلون). ويمكن اكتساب خبرة المحاكاة، أو علي الأقل في حالات

تحليل الأحداث، لكي ندرس أنفسنا في مواقف المشابهة التي من الممكن أن نواجهها في الحياة. والوعي هو مفتاح النجاح في مثل هذه المواقف، لأن العملية التدريجية لا تعمل مباشرة على الإحساس (فريدلندر أقر بصحة ذلك، لا نميز النتائج فوراً) ولكي يثار مشاعر وردود أفعال يجب أن يحدث شيء ما، وفي أزمة تدريجية لا يحدث أي شيء مؤثر في وحدة زمنية مخصصة لاستنتاج مشاعر، لذلك ليس هناك خيار استخدام الوعي. ليجري العمل على أساس ما تعلمه المرء ويعرف أيضاً إذا كان لا يستشعر ذلك بدنياً أو مادياً ولا يكتسب خبرة في ذلك مباشرة.

مثال، لأزمة معتادة طبقاً للنموذج المتطور بالتدريج هي إضرابات جامعي القمامة في المدن أكثر من مرة، في البداية لم يحدث شيء، استمروا كالمعتاد. وبالتدريج ارتفعت جبال القمامة وجعلت الحياة لا تطاق .. الخبرة أو التجربة التاريخية، إذا جاز تسميتها كذلك، لهذه الإضرابات كان يجب أن تؤدي الأزمة بالسكان وأصحاب المحال أن يستخدموا وعيهم، وكان يجب أن يقودهم هذا الوعي إلى تفكير مسؤول ومنطقي ينتهي بهم إلى قرار ما أو موقف معين. مثلاً، تدريبات طوارئ يتم تنفيذها فوراً عند اندلاع الإضراب: نفترض، أنهم لن يلقوا القمامة في الحاويات المخصصة بل يخزنونها في المنزل، وإذا لم يكن ذلك كافياً، يحفرون بئراً في منطقة مفتوحة قريبة ويدفنون فيها قماماتهم .. إلى آخره.

٢ - القدرة على تحديد خطوط الحدود التقديرية الاصطلاحية على الأرض .

في نفس القضية التي أوضح فيها شاؤول فريدلندر الطابع البطيء التدريجي، المقبول والقانوني إلى حد ما، لمسيرة الأزمة التي يصعب حتى على الخيار فيها اتخاذ قرار أين هو الخط الأحمر، فإنه يصيف الكلمات الأكثر أهمية في موضوعنا: "لكن هناك خط أحمر موجود".
حقاً؟ أين هو هذا الخط؟ بالتأكيد ليس على الأرض، ليس واقعياً. هو موجود فقط في العالم الداخلي للمتحدث وبالدرجة التي يدركه بها، فهو يمكن أن يظهر فقط للمرء نفسه في إطار عالم المصطلحات والقيم الخاص به. فالخطوط التي يتحدث عنها فريدلندر ليست موجودة في الطبيعة، أنها فقط في أفعال الإنسان وفي منظومة مصطلحاتنا. إن أي علم أسود، كما قالت المحكمة التي أصدرت الحكم على متهمي كفر قاسم لم يرفرف فوق أي نقطة غير قانونية على الأرض، هذا هو كل شيء في قلب ورأس المعنيين بالأمر. وطبقاً لدرس فريدلندر ومليجرم وكذلك طبقاً لحكم المحكمة، إذا لم يكشف الشخص "العلم الأسود" أو "الخط الأحمر" على أرض الواقع ولم يعتبر نفسه ملزماً بالبحث عنه وتعيينه قبل فوات الأوان، فيمكن

تحميله مسئولية عبوره الخط المتخيل الذي كان محظوراً عليه اجتيازه.

أما الآن نحدد المشكلة الخاصة بمصطلحات تعيين الاتجاه، المتعصبون ينجرون في طريقهم بمساعدة خارطة اصطلاحات لا تتشابه مع الواقع على الأرض وتموج بجهالة عظمى. واليساري هو شخص تتشابه خارطة مصطلحاته تماماً مع طبيعة الصراع الإنساني ومع تلك الأمور التي تقبع في الجهالة لدى المتعصبين: قلدي وعي فاعل بإنسانية وحقوق أعدائنا، ومخاطر الاستخدام المفرط للقوة، وللتغيرات التي تحدث مع الوقت .. إلخ.

والمشكلة الإنسانية للتوجه والابحار الصحيح في الحياة ليست فقط مشكلة مواعمة الخارطات الاصطلاحية للواقع الخارجي، بل أيضاً القدرة على وضع الخطوط والمصطلحات في خريطةنا على الواقع الخارجي. ومن لم تتوفر لديه هذه القدرة فإنه يبحر في طريقه بمساعدة خريطة اصطلاحية لا وجود فيها للحدود وعندئذ فإنه يتوه ويجتاز الحدود بين مناطق هوية "نحن" ولا نحن أو أعدائنا، بين القوى على الطبيعة، بين مناطق حيوية وغير حيوية، بين المسموح والمحظور. وإذا انعدمت القدرة على تمييز الحدود فليست هناك هوية واضحة ولا موقف واضح. لكن سيكون هناك دهم للواقع بطريقة ملتوية. لا إبحار، بل هناك حالة عصبية اضطرابية تجد مردوداً لها في الواقع.

هذا الاضطراب العصبي من انعدام الحدود موجود ليس فقط في السياسة، بل في الحياة اليومية، فالشاعر والأحاسيس تقودنا بصفة عامة لتعرف متى يتجاوز أحد أو نتجاوز نحن أنفسنا أو حتى نقرب من الخطوط الفاصلة - على سبيل الافتراض - بين الحب والسيطرة، الصداقة والعداوة، المساعدة والاستغلال، الحوار والمناقضة، المباشرة والالتواء. أن الأشخاص الذين يجدون صعوبة في تمييز هذه الفواصل والخطوط، يمكن اعتبارهم مقيدي الفكر وعديمي الذكاء. والناس الذين يفسرون سلوكهم باعتباره إيجابياً ويسارعون إلى تفسير سلوك الآخر باعتباره سلبياً يعتبرون عدوانيون ومصابون بجنون الاضطهاد. وكل هذه التمييزات وآلاف غيرها أصبحت يومية دون أن نتمكن من الحكم بصورة واضحة عليها ودون أن نحدد بدقة أمور الواقع التي أدت بنا لوضع خطوطنا المميزة خاصة في نفس الأماكن ونفس النقاط. والحقيقة أن "اليسار" لم يبذل جهوداً لتحديد ما يعتبره من وجهة نظره "الخط الأحمر" أثناء الضم والاستيلاء، وهو ما يشبت أن الأهم من ذلك بالنسبة له هو تعريف هوية الخط الأحمر والتعريف بأننا توصلنا إلى ذلك. ورغم ذلك فقد افتقد اليسار الصهيوني حاسته التمييزية للمعركة.



العلاقات المتغيرة بين المجتمع والجيش في إسرائيل: الآثار العملية

بقلم: ستورات.أ. كوهين

إعداد / مصطفى الهواري

الداخلية التي تحدد الأولويات القومية مع نظريات عسكرية محددة وأساليب تطبيقها؟
ينزع الكثير من الباحثين الآن إلى الرد على هذه الأسئلة بالإيجاب. وعلى النقيض من الفرضيات الواقعية الجديدة المألوفة، يبدو أنه ليس بالضرورة أن تؤدي إملاءات التافس والسعي للبقاء في المنظومة الدولية إلى أن تقوم كل المجتمعات في هذه المنظومة بتنظيم الجيش بأساليب عملية متشابهة في جوهرها. كما أن الواقع الاستراتيجي المشترك لا يقتضي على الدوام اتجاه مختلف الأمم إلى استخدام القوة وفقاً لأساليب أمن متشابهة. الأكثر إقناعاً هو تفسير الخيار الذي يتم في المجال العسكري عن طريق الاختلافات في الطرق التي بواسطتها تقوم مختلف المجتمعات بتعبئة مواردها وتتيح الإمكانية لتطبيق قيمها. وهذا هو السبب في عدم وجود جيشين متشابهين أو يعملان بنفس الأسلوب. ولا نقصد فقط التقاليد التاريخية المختلفة، فكل جيش يعكس أيضاً تأثير البيئة الثقافية المحلية التي نشأ فيها الجنود الذين يخدمون فيه. وبناءً على ذلك فإنه حتى عندما تحتاج للجيش موارد تكنولوجية متشابهة، قد يتبنى كل منها نظام وشكل القتال الخاص به. والاستنتاج هو أن العوامل الاجتماعية لا تؤثر فقط على الكفاءة في ميدان القتال، بل إن لها أيضاً تأثيراً كبيراً على هيكل الجيش وانتشار القوات.

ورد في هذا المقال أن هذه الاعتبارات تتيح إمكانية فهم التغيرات العسكرية التي تحدث في دول مختلفة. وعلى هذا المستوى تشكل الظروف الاجتماعية متغيراً مستقلاً، من شأنه أن يؤثر على الأولويات العملية للدولة، بما لا يقل عن الأثر الذي تتركه عليها التغيرات التي تظهر في البيئة

منذ سنوات طويلة سادت بين العاملين في مجال البحوث الاستراتيجية تلك النظرية التي تربط نتائج الصراعات العسكرية بالعوامل الاجتماعية. ولقد ظهرت هذه النظرية في كتابات سون تسو، وعادت وتمثلت لدى مكيا فيلي وكلاوزفيتش. وخلال القرن العشرين تزايد الثقل الذي يعزى للعوامل الاجتماعية في تحديد نتائج الحرب، إلى حد أنهم أصبحوا الآن يعززون للأبعاد الداخلية "الرخوة" للأمن الثقل الذي كان يعزى من قبل لمعطيات "صلبة" مثل الأرض، التكنولوجيا، القيادة في ميدان القتال، والقدرة على الإنتاج. ففي السبعينيات من القرن العشرين - مثلاً - قدم روزن (Rosen) وهوارد (Howard) فرضية مقنعة تقول أن الانتصار في الحرب يكون في النهاية من نصيب الطرف الذي يتمتع بالقوة الداخلية والروح المعنوية الأعلى.

وفقاً للتعريفات المحددة لنظرية الأمن، بدأت بحوث السنوات الأخيرة في دراسة بعض الاستنتاجات التي تظهرها هذه الفرضية. في غضون ذلك تغيرت أيضاً النقاط التي يركز عليها البحث: فبدلاً من التركيز على المساهمة النسبية للظروف الاجتماعية في نتائج الصراع المسلح، يقوم الباحثون الآن بدراسة تأثير هذه الظروف على الأسلوب الذي تجري به الحروب، ومثل هذا التغيير في نقاط التركيز فتح عدة مسارات جديدة للبحث - نظرية وتاريخية على حد سواء - تركز على مسيرة تعبئة القوة داخل الدولة، وليس بالضرورة على الأبعاد الدولية الخاصة بتنفيذ ذلك: هل سيكون من الصواب أن نقول أن الاختلافات والفوارق بين مجتمع وآخر هي المسئولة عن الفوارق والاختلافات في هياكل القوة العسكرية في هذه المجتمعات؟ هل هناك مجال للتعرف على العوامل

الأمنية الخارجية للدولة. وعن طريق التغيرات في البيئة الداخلية يمكن إذن محاولة تفسير التعديلات في النظريات المألوفة وفي الإدارة العسكرية الوطنية. ويتمثل ذلك أبلغ تمثيل عندما تحدث تغيرات داخلية عميقة علي غرار ما حدث في فرنسا سنة ١٧٨٩، وفي روسيا سنة ١٩١٧ وفي إيران سنة ١٩٧٩. إلا أن التغيرات التي تطرأ علي هيكل القوة العسكرية وعلي النظريات العملية ليست مرهونة فقط بانقلابات من هذا الحجم، فمثل هذه التغيرات قد تحدث أيضاً عندما تكون مسيرات التغير الداخلية طويلة ومتدرجة، مثل تلك التي تحدث فيما يطلق عليه مجتمعات "ما بعد العهد العسكري" في الغرب.

وفيما يلي سوف نبحث هذه الفرضية، مع التطرق إلى الإنجازات العملية الحالية لجيش الدفاع الإسرائيلي. صحيح أن إسرائيل (حتى الآن) غير مستوفية لمتطلبات التصنيف المعياري لزمن ما بعد المعاصرة. فعلى النقيض من الغالبية العظمى من المجتمعات الديمقراطية بعد انتهاء الحرب الباردة، ما تزال إسرائيل حتى الآن تواجه أخطاراً عسكرية كثيرة، تعتبر بعضها أخطاراً حقيقية علي وجودها. ولعل هذا هو السبب في استمرار تمسك جيش الدفاع الإسرائيلي بنظام خدمة عسكرية يقوم علي مبدأين: تجنيد عام (للشباب والفتيات اليهود)، وواجب الخدمة في الاحتياط. وهذا الإطار يساهم كثيراً في تعزيز الصورة التقليدية لجيش الدفاع الإسرائيلي كـ "جيش الشعب"، كما أنه يساعد أيضاً في ترسيخ الطابع العام للمجتمع الإسرائيلي - اليهودي كـ "أمة ترتدي الزي العسكري".

وكما يشير المراقبون طوال ما يزيد علي عقد من الزمان، فإن التقارب بين جيش الدفاع الإسرائيلي والشعب لم يعد علامة مميزة بارزة علي الساحة الاستراتيجية لدولة إسرائيل. فالخدمة العسكرية - التي كانت ذات مرة عنصراً رئيسياً من عناصر "العقيدة المدنية" في دولة إسرائيل - بدأت تصبح عنصراً ثانوياً في قطاعات كثيرة. وعلي غرار ذلك بدأ التقدير الجماهيري لجيش الدفاع الإسرائيلي يتآكل باستمرار هو الآخر. وفي استطلاعات الرأي التي كانت تجري سنوياً بين ١٩٨٧ و ١٩٩٩ أبدي ٢٥.٥٪ من السكان اليهود في إسرائيل موافقتهم علي ما يقال من أن قوة جيش الدفاع الإسرائيلي تضاعفت في السنوات الأخيرة، واعتقد ١٠٪ آخرون أن هذا التضائل "شديد".

وسبب حدوث هذه الظواهر يتصدر نقاشاً عميقاً. وفي مقابل ذلك لم تجر أبحاث دورية عن الآثار المحتملة لهذه الظواهر علي سلوك إسرائيل العسكري، ونحن نتطلع هنا إلى إصلاح هذا الخلل. ولتحقيق ذلك سوف أبدأ بشكل موجز في وضع أبرز سمات التغير في العلاقات بين إسرائيل وجيشها. وبعد ذلك سوف نبث بعض مظاهر تأثير هذه التغيرات علي السلوك العملي لجيش الدفاع الإسرائيلي.

(١)

من بين مختلف سمات تغير العلاقات بين المجتمع والجيش في إسرائيل، هناك اثنتان جديرتان باهتمام خاص: الأولى هي هبوط مكانة الخدمة العسكرية كتعبير عن تجسيد المواطنة، أما الثانية فهي تحلل القيود التي كانت في الماضي تعطي جيش الدفاع الإسرائيلي الحصانة من النقد العام. وعلي الرغم من أن هذين التطورين قد حدثا معاً وأن هناك علاقة بينهما، فسوف يتم بحثهما الواحد تلو الآخر.

أ - الهبوط في مركزية مكانة جيش الدفاع الإسرائيلي في الوعي الثقافي للمجتمع الإسرائيلي ملحوظة من فترة طويلة في عدة مستويات، وبرز بشدة في الفترة الأخيرة إلى حد أن هناك مصادر عسكرية لذلك بمفاهيم تقترب من كشف الأسرار. والمثال الشهير لذلك كان في أكتوبر ١٩٩٦، في كلمة الرثاء المؤثرة التي ألقاها رئيس هيئة الأركان العامة آنذاك، أمنون ليبكين شاحاك، في الذكرى السنوية الأولى لاغتيال رئيس الوزراء اسحق رابين:

"ولكن كم ابتعدنا أيها القائد عن أيام التي كان فيها زي جيش الدفاع الإسرائيلي مبعثاً للفخر ومصدراً للشرف... لم يعد التهرب من الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي وصمة عار في جبين الشباب. ولا يحظى العطاء التطوعي الذي يرغب في المساهمة، بالتقدير اللائق".

حتى لو تحفظ بعض الضباط من زملاء ليبكين شاحاك من أسلوبه، فإن معظمهم متفقون علي مضمون كلامه. أن الوضع الخاص بالعلاقات بين المجتمع والجيش في إسرائيل - والتي كانت تعتبر منذ عقد أو عقدين أمراً مسلماً به من وجهة نظر الأغلبية - هو الآن علي رأس اهتمامات جيش الدفاع الإسرائيلي. ومهمة حفظ مكانة الجيش في بؤرة الوعي القومي، هي ضمن المهام الرسمية للجيش، والسؤال عن كيفية القيام بهذا علي أفضل وجه، أصبح بنداً دائماً في جدول أعمال المناقشات الاستراتيجية في مختلف المحافل.

وتركز معظم التحليلات التي تتم في هذا الشأن في جيش الدفاع نفسه، علي ضرورة الاستعداد لظروف ستكون فيها النظرة العامة إلى أهمية ومغزى الخدمة العسكرية نظرة مائعة، بل إنها في أوساط معينة من المجتمع تمر بمسيرة تغير جذري. وهناك قلق خاص ينبع من انتشار ظاهرة التهرب من الخدمة في الاحتياط، والتي وصلت في وحدات معينة إلى حد "الوباء" إلا أن هناك آملاً جديدة من التجنيد بين المرشحين لخدمة الدفاع، والذين يبدو أن مؤشر الهبوط في الدافع للخدمة لديهم قد توقف بنجاح. ويشير البحث الذي تحرى وجهات النظر بشأن التجنيد بين خريجي المدارس الثانوية في إسرائيل في منتصف التسعينيات، بوضوح إلى اتجاه التغير: رغم أن المستوى العام للاستعداد للخدمة العسكرية ظل مرتفعاً، بل وازداد ارتقاعاً في حالات معينة، فإن المبررات الخاصة التي أعطيت لهذا الاستعداد تغيرت بقدر كبير. وبوجه عام (ومن المؤكد أن هناك الكثير

من الاستثناءات) فإن النظرة التقليدية إلى الخدمة العسكرية كتعبير عن إنكار الذات، تحل محلها النظرة إلى الخدمة العسكرية كوسيلة لتحقيق الذات والرفي الشخصي.

ومن منطلق الحساسية لهذه التغيرات، قامت شعبة القوة البشرية في جيش الدفاع الإسرائيلي - بصورة متدرجة - بتغيير معاملتها للمرشحين لخدمة الدفاع وللضباط الصغار الذين يقضون علي أعتاب التوقيع علي خدمة دائمة. صحيح أن التأكيد علي واجب الخدمة العسكرية كتعبير عن التزام وطني ظل يحتفظ بأولويته، ولكن كدافع للخدمة تم استبداله بحوافز ومكافآت مادية أكثر. و"السلة" المروضة الآن علي الجندي تشمل منح تسهيلات ضريبية لأفراد الاحتياط الذين تم استدعاؤهم لفترات خدمة طويلة، وإعطاء منحة نقدية وامتنيازات تكميلية بعد الخدمة للجنود النظاميين الذين أدوا خدمة قتالية في جنوب لبنان، ومرتببات محسنة للضباط الصغار الذين يوقعون علي فترات خدمة في وحدات "التكنولوجيا المتقدمة". بل إن القيادة العليا اقترحت أن يقوم الكيمست بشكل جاد بدراسة إمكانية دفع مبلغ يساوي الحد الأدنى للأجر للجنود الذين سيختارون الخدمة في وحدات قتالية. والمنطق الذي يتمثل في هذه المقترحات بسيط للغاية. فمنح الحوافز المادية لن يرفع مستوى الاستعداد للخدمة، إلا أن عدم منحها من شأنه بالتأكيد أن يكون حافزاً سلبياً. والمثال علي النتائج التي قد تتجم عن عدم وضع هذا العامل في الاعتبار هو رفض الطيارين المقاتلين في الاحتياط القيام بمهام طيران في أوائل سنة ١٩٩٩، قبل ترتيب مسألة التأمين الذي توفره لهم وزارة الدفاع، وقد بذل رئيس هيئة الأركان العامة - الذي كان يخشى أن يفكر أفراد احتياط في أسلحة أخرى القيام بخطوة مماثلة - جهوداً كبيراً من أجل إيجاد حل سريع لهذا الخلاف.

ب - هناك أمر آخر أكثر جلاءً ووضوحاً وهو مسيرة التآكل في حصانة جيش الدفاع الإسرائيلي التقليدي ضد النقد العام وضد كشف أسرار. وهذا المظهر الثاني المهم في مسيرة التغير في العلاقات بين جيش الدفاع والمجتمع الإسرائيلي بوجه عام، يكشف أيضاً عن التغيرات في المضمون وليس فقط في الأسلوب.

طول معظم سنواته لم يكن هناك سبب يدعو جيش الدفاع الإسرائيلي إلى الخوف من أن تقيد أي عناصر مدنية سلوكه عن طريق التغلغل إلى مجالات نشاطه المهنية. لقد تم احترام مبدأ تبعية الجيش للقيادة السياسية وتم استيعابه جيداً، علاوة علي ذلك، كان الاهتمام العام بكل جوانب سلوك الجيش علي مستوى عال، وتطور بشكل مقصود عن طريق وضع منظومة رسمية كاملة من الأنشطة التي خلفت جميعها مناخاً "عسكرياً" إلا أنه في إطار تلك القيود، اتسع مستوى الاستقلالية التنظيمية التي كان يتمتع بها جيش الدفاع

الإسرائيلي إلى نهاية الحدود المتعارف عليها في الديمقراطية. وفي الوقت الذي تعرضت فيه مجالات حكومية أخرى - التعليم، الشؤون الاجتماعية، العلاقات الخارجية، الهجرة والتشريع الديني - للرقابة والنقد الشديدين، حظيت الشؤون العسكرية بالحماية والاحترام، وهو الأمر الذي لم يسمح تقريبا للجماهير بالاطلاع عليها.

وقد انعكس هذا الوضع بقدر ما، بل ودعمته الصلاحيات الموسعة التي يمنحها القانون للرقابة العسكرية التي من سلطاتها منع نشر أي شئ يوصف بأنه يتعلق "بأمن الدولة". هذه السلطة التي ورثتها عن الانتداب البريطاني أكدت المحكمة العليا مراراً وتكراراً حتى منتصف الثمانينات. وقامت أجهزة أخرى بإنشاء حواجز أكثر فاعلية في مواجهة النقد بتشغيل ما يشبه الرقابة الذاتية واتفقوا علي وقف أي نشر لمعلومات حساسة مقابل الحصول علي عمليات تلقين منتظمة من كبار رجال الجيش والحكومة.

في نفس الوقت اتفق الساسة علي تفسير موسع لمصطلح "أمن الدولة" وبذلك شجعوا علي زيادة تأثير الجيش علي بلورة السياسة في إطار عريض من المجالات. وقد عززت انتصارات ١٩٦٧ هذين الاتجاهين. وتطبيب الجنرالات - سواء من كانوا يرتدون الزي العسكري أو من كانوا بدون هذا الزي - يعطّر الانتصار العسكري، وتمتعوا بمكانة شبه أسطورية وضعتهم فوق أي نقد.

هذه الظروف لم تعد قائمة. ومنذ حرب عيد الغفران (١٩٧٢)، عندما تزعزت لأول مرة مكانة الجيش ككيان لا يمكن أن يخطئ، وجد نفسه في حرب ضارية ضد هبوط مكانته في نظر الجماهير، وقد "ساعد" في ذلك فشل الكثير من عملياته في السنوات التي تلت ذلك، خاصة في فترة حرب لبنان (١٩٨٢ - ١٩٨٥)، الانتفاضة (١٩٨٧ - ١٩٩٢)، والقتال منخفض الشدة (Low Intensity Conflict) ضد المقاتلين غير

النظاميين من حزب الله علي طول الحدود الشمالية. كانت كل هذه صراعات قد استمرت ودامت بشكل غير متوقع، واكتفتها أدلة متكررة مخيبة للأمال علي قدرة مهنية غير لائقة، وفي بعض الأحوال علي أخطاء أخلاقية علي مستويات قيادية مختلفة. وقد تعاضم التأثير السلبي لهذه الاخفاقات علي صورة جيش الدفاع الإسرائيلي عن طريق تلاشي حدود الانضباط الحضاري التي كانت في الماضي تضمن مستوى عالي من الاحترام تجاه كل شكل من أشكال السلطة العامة. وقد كان هناك تأثير خاص لظهور وتزايد الوسائل التكنولوجية الحديثة في مجال الاتصالات (وهو التطور الذي يزعزع احتكار المعلومات العسكرية من جانب الناطق بلسان جيش الدفاع الإسرائيلي، ويلغي سلطة الرقابة العسكرية)، وللاتجاه الجديد من جانب المحكمة العليا لأداء دور أكثر فاعلية في مجالات كانت تعتبر حتى الآن خارج نطاق اختصاصها الرسمي.

ليس فقط أن هذه التطورات تتيح للجمهور إمكانية التعرف على أنشطة الجيش، بل إنها أيضا تؤدي إلى التوسع في الطرق التي يستطيع من خلالها القيام بذلك. ووسائل الإعلام الإلكترونية والمكتوبة - رغم أن تأثيرها مازال كبيرا - لا تمثل الآن إلا مسارا واحدا فقط من مسارات تغفل المجتمع في شئون الجيش. وقد غيرت المحكمة العليا منهجها السابق، وفي المقعد الأخير أصبحت أكثر انصافا لنداءات الجمهور التي تدعو إلى ممارسة اختصاصها في عدة مجالات حساسة خاصة بسلوك الجيش. في تلك الفترة تغلّت منظمات أهالي الجنود والمجنّدين عن صمتها الذي تميزت به في الماضي، وتطالب الآن بأن تعترف سلطات الجيش بحقوقها في إبداء رأيها في أمور تتعلق برفاهية وسلامة الأبناء.

ما لا يقل أهمية عن زيادة معدل الانتقادات، هو مضمون المطالب الذي يمثل هذا الانتقاد. وقد وضعت المحكمة العليا معايير جديدة لحدود سلطة الرقابة العسكرية والمستوى السلوك الأخلاقي الذي من المفروض أن يعمل بمقتضاه جنود جيش الدفاع الإسرائيلي. كما مارست أيضا اختصاصها في عدة مجالات من مجالات النشاط داخل الجيش والتي كانت تعتبر حتى الآن حكرا على القوات المسلحة (وكان أبرزها إلحاق النساء بالأسلحة القتالية ومعايير ترقية كبار الضباط). كما أن الضغط من جانب أهالي الجنود خرج عن مجال تحسين ظروف خدمة الجنود، وأصبح الآن يتمثل في المطالبة بأن يكون لهم تمثيل في اللجان العسكرية الداخلية التي تشكلت للتحقيق في حالات الوفاة والإصابة نتيجة للحوادث، والتدريبات والمواجهات العسكرية. وهذه التطورات تزيد من الإحساس داخل الجيش بأن استقلاليته العسكرية أخذة في التآكل. وعمليات التلقين العسكرية للمدنيين، تشمل الآن المطالبة بأن يكون هناك تمييز وفصل أكثر وضوحا بين "المشاركة" من جانب القضاء والأهالي، والتي يرحب بها الجيش بوجه عام، وبين "التدخل" من جانب القضاء والأهالي، والذي إذا لم يتوقف فإنه قد يقيد كثيرا من حرية عمل جيش الدفاع الإسرائيلي.

سيكون من الخطأ تفسير هذه الأقوال بأنها تعبيرات بائسة من محافظين متطرفين يتذكرون في شوق ذلك العهد الذي لم يكن فيه مجال لقيود من هذا النوع. إنها في الواقع تعبر عن شعور أعمق بأن هناك حيرة وارتباكاً داخل المؤسسة، وتبين أن العسكريين في إسرائيل (مثلما في العالم الغربي كله) يعيشون الآن في ظل مصاعب عاطفية وثقافية وهم يواجهون التحديات التي تضعها التغيرات في البيئة الاجتماعية في طريق الميراث الكبير من القيم، التطلعات، العادات، التقاليد، الرموز، المراسم، والأشكال التنظيمية المدرجة كلها في مصطلح "الثقافة العسكرية". وفي المرحلة الحالية لا يمكن أن نعرف بشكل مؤكد ما إذا كان قادة جيش الدفاع الإسرائيلي سينجحون في مواجهة هذا التحدي عن طريق بلورة هيكل جديد تماما من العلاقات مع المجتمع الذي أوكل إليهم مهمة حمايته. في

مقابل ذلك فإن الأكثر وضوحا هو مدى تأثير هذه التغيرات على بعض الجوانب البارزة في السلوك العملي لجيش الدفاع.

فيما يلي سنتطرق لأبرز مظاهر التغيير، وسنحاول تقدير آثارها. وسوف نقرر تحليلا خاصا لتأثير بعض الظروف الاجتماعية على قائمة خيارات القوة في جيش الدفاع الإسرائيلي، وانتشار قواته، وهيكل القوة العسكرية الإسرائيلية.

(٢)

أ - مفردات القوة:

في نصف القرن الذي مضى منذ إقامته كان جيش الدفاع الإسرائيلي في حاجة إلى تنوع كبير في استخدامات القوة، من حروب كاملة مرتبطة بشدة قتال مرتفعة (High Intensity Conflict) وحتى عدد أكبر من العمليات العسكرية ذات النطاق المحدود. وهذه العمليات تنقسم بوجه عام بهدفها السياسي المحدود، ومستوى منخفض من تعبئة الموارد. وكل نوع من أنواع العمل العسكري سالف الذكر كان يقتضي بالطبع تطورا وتطبيقا لتكتيك تم وضعه خصيصا لمطلوبات المهمة المحددة. ومع ذلك، ومن وجهة النظر الشمولية، يمكن أن نميز في كثير منها عدة سمات أساسية مشتركة، وغالبيتها العظمى تعكس تفضيل جيش الدفاع الإسرائيلي المعارك القصيرة و"الحاسمة" على العمليات العسكرية الطويلة. وعلى المستوى التكتيكي كانت تنزع أيضا إلى التأكيد على الهجوم أكثر من التأكيد على الدفاع. وهذان التفضيلان معاهما أيضا اللذان أمليا بشكل كبير حجم قوات جيش الدفاع الإسرائيلي (وخاصة تفضيله لقوات المدرعات والقوة الجوية)، وأسلوب القيادة واستعداده لتحمل وقوع عدد كبير نسبيا من الإصابات في ميدان القتال في صفوف صفار الضباط من أجل تحقيق أهداف المهمة.

كان الخروج عن معايير النهج العسكري لجيش الدفاع الإسرائيلي يعزى في الماضي بوجه عام إلى الظروف الدبلوماسية والتي كان أهمها حاجة إسرائيل الماسة إلى الحفاظ على الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن إذا اعتمدنا على تحليلات بعض الباحثين، فإن "الثورة في الشئون العسكرية" من شأنها أن تصبح قريبا عاملا آخر يحدث تغييرا في النظريات الأساسية: ميدان القتال المللي بالصواريخ الدقيقة التي تسيطر عليها أنظمة متابعة آلية، سيحول دون وجود معارك عسكرية تنقسم بالمعنى إلى "الدخول في العمق" والمناورة. وبناء على ذلك سيضطر جيش الدفاع الإسرائيلي لمواصلة نظرياته - وليس فقط وسائله القتالية - مع ما يمليه القتال غير المتحرك، والحرب الاستنزافية.

أياً كان الأمر، فإن الحساسية المتزايدة من جانب الجيش للاعتبارات ذات الطابع الاجتماعي المميز، تحدث بالتالي تغييراً في هذا الاتجاه. ومن هذه الوجهة يمكن القول بأن إسرائيل تتقدم نحو ما أطلق عليه لوتفاك صورة قتال "عصر ما بعد البطولة"، حيث أصبح هدف منع وقوع الخسائر لا يقل أهمية عن هدف إحداث خسائر، لأسباب تتعلق بوجه خاص باعتبارات اجتماعية داخلية. والقلق من ألا تكون الجماهير الإسرائيلية على استعداد لتحمل ثمن ما يسفر عنه الشكل الهجومي، أصبح بنياً ثابتاً في الأبحاث التي أجراها جيش الدفاع الإسرائيلي حول التقييم الاستراتيجي لإسرائيل. ويتمرب هذا المفهوم أيضاً إلى ذهن المستويات التخطيطية، ويبدو أنه يزيد من استعداد جيش الدفاع الإسرائيلي لتبني طابع دفاعي أكثر، وبالتالي التأكيد على "قوة النيران" أكثر من التأكيد على "المنورة" كمبدأ عمل. ويمكن أن نرى تعبيراً عن هذا الموقف الجديد في الاستثمارات الإسرائيلية الهائلة في برنامج الدفاع ضد الصواريخ الباليستية الذي يتركز في مشروع تطوير الصاروخ "حيثس" المضاد للصواريخ، وهو البرنامج ذو الاسم الكودي "حوما" أي الحائط. تعبير آخر عن هذا الموقف نراه في الجهود التي تبذل من أجل تدعيم قيادة الجبهة الداخلية التي تشكلت في أعقاب هجمات صواريخ "سكاد" في سنة ١٩٩١. الأكثر إثارة هو ذلك الدرس المستخلص من نشاط عمليات إسرائيل ضد حزب الله في جنوب لبنان. فعلى النقيض مما كان في الماضي، يتضح أن جيش الدفاع الإسرائيلي كان على استعداد لتحريك جزء صغير فقط من سلاح المشاة في هذا القطاع في عمليات برية هجومية. كان معظم مقاتلي كتائب المشاة الأربع التي كانت تحل محل بعضها في المنطقة، منتشرين في تشكيل دفاعي، أو على الأكثر في تشكيل للرد. وقد أخذوا أماكنهم في مجموعة من المواقع التي تتوافر لها أفضل سبل الحماية في "الشريط الأمني" فيما وراء الحدود الشمالية لإسرائيل، وكانت مهمتهم الرئيسية هي حرمان العدو من تحقيق أي إنجاز (وخاصة الإنجاز الذي يكون له صدى إعلامي) يتمثل في احتلال موقع يكون تحت سيطرة جيش الدفاع الإسرائيلي أو جيش جنوب لبنان وتسلمه وتموله إسرائيل. وكانت القوات البرية الوحيدة التي عملت بشكل دائم في عمليات الإغارة في العمق من النوع التقليدي هي جنود وحدات النخبة - الوحدات الخاصة - الذين تدريبوا خصيصاً لهذا الهدف. وجرت الهجمات الأكثر شدة على البنية الأساسية لحزب الله وعلى أماكن تجمعه، جرت كلها تقريباً على أيدي وحدات المدفعية (التي تضرب عن بعد) أو بهجمات الطائرات والمروحيات. وقد تأثرت بلورة أسلوب العمل هذا بشكل كبير - وربما بشكل حاسم - بالضغط الاجتماعي. وقد رأى الكثيرون أن تفضيل جيش الدفاع الإسرائيلي للهجمات بالأسلحة البعيدة (Stand - Off - Weapons) ضد أهداف مختارة في جنوب لبنان - ولو حتى بعمليات محلية

واسعة النطاق نسبياً مثل "تصفية الحساب" (١٩٩٤) و"عناقيد الغضب" (١٩٩٦) - هورد عسكري علي مطالب جماهيرية بالامتناع عن المخاطر المتمثلة في عملية مباشرة أكثر من جانب الأسلحة البرية.

ويستند هذا التحليل على رد الفعل الجماهيري على الخسائر في الأرواح في هذه المعارك. صحيح أنه في العقد الأخير سقط في جنوب لبنان الكثير من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي، ولكن ليس أكثر من المعايير الإحصائية السابقة، وأقل بكثير من عدد قتلى حوادث الطرق. ورغم ذلك، شهدت هذه الفترة مستوى من الصخب الجماهيري أعلى مما كان في الماضي. وهذه الظواهر بدورها تزيد من القلق بشأن الهبوط الكبير في استعداد المجتمع الإسرائيلي لتحمل ثمن الحرب.

على النقيض من ذلك، لن تتحقق المخاوف من أن يؤدي الإرهاق من الحروب إلى زعزعة الروح القتالية لدى الجنود المقاتلين. وتدل الأبحاث الرسمية وغير الرسمية على أن الروح المعنوية بين جنود الجبهة وضباطهم المباشرين ظلت مرتفعة جداً. وتأثير الضغوط الاجتماعية على نظرة الجنود وسلوكهم غير منظور. ولا تزال قوات جيش الدفاع الإسرائيلي تبدي استعداداً لأداء مهمتها، ورغم ذلك فهي تدرك أكثر وأكثر تلك العقوبات الجديدة التي قد تتألقها إذا ما ثبت تقصيرها خلال أداء مهمتها. وفي المناخ الحالي قد لا تكون العقوبة على الأخطاء في القضاء الميداني قاصرة فقط على العقوبة التي تفرضها المحكمة العسكرية. ومن شأن الأسلوب المتشدد الذي يتعامل به المجتمع الإسرائيلي مع كل عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي، أن يتسع ثمن الفشل (وخاصة إذا اقترن بخسائر في الأرواح) إلى المجال الجماهيري، وفي حالات متطرفة إلى إجراءات قضائية فردية. ويمكن أن يحدث ذلك بوجه خاص في العمليات التي تجري على مستوى الفصيلة حيث يكون من السهل كثيراً تحديد المسؤولية الشخصية لكل جندي وللقادة المباشرين.

وقد ثارت المخاوف من أن تؤدي الرغبة في منع الإدانة الجماهيرية إلى نقص الاستعداد لدى الجنود لاتخاذ موقف المبادرة، لأول مرة خلال الانتفاضة. وقد خلق قرار المحاكم العسكرية والمدنية بأن كل جندي مسئول عن أي عملية يقوم بها في العمليات التي تحيطها المشاكل من الناحية الأخلاقية، لدى الكثير من الجنود - وخاصة بين جنود الاحتياط - ظاهرة أطلق عليها "الرأس الصغير". وفي القتال في جنوب لبنان شهدنا تقافماً لهذا الاتجاه، وخاصة في كل مرة لا يثمر صدام جيش الدفاع الإسرائيلي مع حزب الله عن النتائج المرجوة. وفي محاولة واضحة لسبق النشر الإعلامي الذي تجيء في أعقابها الانتقادات من جانب الأهالي والمحاكم، أظهر ضباط كبار في جيش الدفاع الإسرائيلي في أواخر التسعينات استعداداً أكبر مما كان في الماضي للإعلان عن تشكيل لجان تحقيق عسكرية لكي تحقق في سلوك مرؤسيهم.

وفي بعض الأحيان كانوا يعجلون بإصدار الحكم، مثلما حدث في أوائل سنة ١٩٩٩ عندما أطلق بعض الجنود في سرية يقودها ملازم النار بطريق الخطأ علي جنود آخرين من نفس السرية خلال دورية استطلاع ليلية في المنطقة الأمنية. ونتيجة لذلك قتل جندي وأصيب آخرون بإصابات شديدة. وقبل أن يجري التحقيق قام أحد قادة الضباط بإدائه علنا والتشهير به، وتم نشر اسمه وقضيته في الصحافة.

يبدو أن هذا النهج لا يبشر بالخير إزاء مستقبل فئة الضباط التي تشكل العمود الفقري لجيش الدفاع الإسرائيلي. وقد شكت بعض المصادر العسكرية من أن ثقة الضباط الصغار في أنفسهم تتزعزع بسبب الإصرار "غير الواقعي" من جانب النياية العسكرية علي إلقاء كل المسؤولية عليهم بطريقة آلية عن أي حادث تدريب قد يقع في وحداتهم. والمخاوف من أنه بسبب احتمال اضطراب مثل هؤلاء الضباط لمواجهة إهانات إعلامية، ستؤثر كثيرا علي استعدادهم للتعبير الكامل عن روح المبادأة التي كانوا يتميزون بها وإذا حدث ذلك، فإن مدى تأثير المجتمع علي مفردات القوة في جيش الدفاع الإسرائيلي، سيصل إلى ذروة جديدة.

من الناحية التقليدية، كان تفضيل إسرائيل للأسلوب العسكري الفاعل يعكس دائما المناخ الداخلي ويستقي منه - وهو المناخ الذي أعطى قادة جيش الدفاع الإسرائيلي حرية كبيرة في اختيار أسلوب عملهم. ولأن هذا الشرط لم يعد متوافرا، فإن التحول إلى أسلوب أكثر حذرا سيكون هو الأبرز علي ما يبدو، كما اعترف بذلك ضابط برتبة عقيد في الخدمة العاملة: نتيجة للتغيير في المناخ الاجتماعي تتطور ثقافة منع وقوع الأخطاء. وهذه الثقافة قد تصل إلى مستوى "إذا لم أعمل لن تكون هناك أخطاء" ..

ب - توزيع القوات:

كانت القوات المقاتلة "الخاصة" التي تدربت للقيام بمهام خاصة في ساحات صراع معينة، دائما ما تحتل مكانا بارزا في هيكل القوة بجيش الدفاع الإسرائيلي. ومع ذلك فقد اعتبرت سياسة القوة البشرية العسكرية في إسرائيل أن الكيان الرئيسي للوحدات المقاتلة هو الجنود "متعددي المهام"، الذين يمكن إرسالهم إلى الكثير من المهام في ظروف متنوعة وبعملية استدعاء سريعة، وهذا الأمر يتماشى بصفة خاصة مع القوات البرية التي تعتبر هي العنصر الأكبر من الناحية العددية في التنظيم العام. وجندي المشاة يجتاز تدريبات علي القتال منخفضة الشدة والقتال مرتفع الشدة، وفي الخدمة العاملة يتم إرساله إلى ما تصنفه مصطلحات الاستراتيجية الإسرائيلية بأنه مهام "الأمن الجاري" (دوريات علي الحدود ومهام حراسة في المناطق التي احتلت في ١٩٦٧)، بالإضافة إلى مهام "الأمن الأساسي" (قتال علي مدى واسع ضد جيوش نظامية).

صحيح أن أسلوب "تعدد المهام" الذي ينتهجه جيش الدفاع الإسرائيلي يتسبب أحيانا في ضغط شديد علي الجيش ولكنه يخلق آلية مرنة تسمح للقيادة العليا بتوزيع مختلف عناصرها علي وظائف عملياتية مختلفة وكثيرة، وهناك سمتان آخرتان من سمات هيكل جيش الدفاع الإسرائيلي تعززان هذا التنوع والتعدد. الأولى تتعلق بجنود الاحتياط الذين يزيدون عددا سواء علي أفراد الخدمة الدائمة أو علي الجنود النظاميين بنسبة ١:٢، وكانوا يعتبرون دائما عنصرا لا يتجزأ من المنظومة العامة للقوات الإسرائيلية. لم ينظر جيش الدفاع الإسرائيلي إلى جنود الاحتياط في أي وقت من الأوقات - لا نظريا ولا عمليا - علي أنهم "قوات معاونة" يمكن إسناد مهام عسكرية ثانوية فقط إليهم. علي العكس، كانوا يعتبرونهم دائما جنودا مقاتلين بكل المقاييس، وأن تحملهم لجزء كبير من عبء الأمن الإسرائيلي الشامل هو الوسيلة الوحيدة لتعويض الفجوة العددية بين جيش الدفاع الإسرائيلي وبين أعدائه المحتملين. وهذه النظرية تفسر لماذا كانت وحدات الاحتياط تدرج دائما وبشكل كامل في الهيكل العام لتشكيلات جيش الدفاع وتدريبهم (من مستوى الكتيبة فأعلى) للعمل إلي جانب القوات النظامية وأفراد الخدمة الدائمة. علاوة علي ذلك فإن الكثير من وحدات الاحتياط تخدم فعلا تحت قيادة أفراد من الخدمة الدائمة، إلا أن هناك أفراد احتياط يعملون كقادة ألوية ومجموعة عمليات.

وهناك آثار عملية أوسع لنظرية "تعدد المهام"، ففي القوات الاحتياطية والنظامية علي السواء، يتم إلحاق القوة البشرية ووضع المهام الموكلة إليها وفقا للانتماء المهني وليس وفقا للانتماء الإقليمي أو القطاعي. وتعمل القيادات الإقليمية الرئيسية الثلاث (القيادة الشمالية، القيادة المركزية والقيادة الجنوبية) كإطارات إدارية وقيادية وليس كهيكل قتالية عضوية. والكيان المركزي الذي حظى مؤخرا بالتدعيم وإعادة التنظيم في إطار قيادة الأفرع البرية التي تشكلت في بداية سنة ١٩٩٩، يخصص لكل قيادة موارد بشرية. وهذا التنظيم يسمح بإلحاق الجنود وفقا للاحتياجات المحلية، وينقلهم إلى قيادات إقليمية أخرى وفقا للحاجة.

كما أشار الراحل دان هوروفيتس من فترة طويلة، فإن توزيع القوة البشرية في جيش الدفاع الإسرائيلي لا يمكن أن يتسم بالمرونة كما كان يعتقد واضعو هذه الطريقة وأنصارها. وينبع هذا الأمر بقدر معين من حقيقة أن الاحتياجات الطبيعية للتخصص العسكري خلقت مواجهة إجبارية مع أسطورة "تعدد المهام". إلا أن هناك اعتبارات اجتماعية تفرض قيودا أخرى. ويقول هوروفيتس أن جيوش الميليشيا تعمل ضد ضغوط تكوينها لأن فائدتها مشروطة بوجود إجماع أمني واسع في المجتمع الذي تجيء منه. والمدنيون - الجنود يتميزون بالحساسية لاتجاه الريح في الرأي العام الداخلي في كل ما يتعلق

بالناحية الأخلاقية للعمليات العسكرية، وبالتالي فإنهم قد يمترضون عندما يتم إرسالهم للقيام بعمليات تخالف ما تمليه عليهم ضمائرهم، أكثر من أفراد الجيش المحترفين. وإدراك هذا الاحتمال يقيد بالضرورة خيارات القيادة العليا. وكما يقول هوروفيتس: يدل هيكل جيش الدفاع الإسرائيلي علي أن "الخروج للحرب دون أن يكون هناك خطر حقيقي لا يتماشى مع الضرورة السياسية للحفاظ علي الإجماع القومي والروح المعنوية العامة".

وأسلوب الاستعداد العسكري لإسرائيل في السنوات الأخيرة يؤيد هذا التحليل. من هذه الناحية يبرز بصفة خاصة الخفض الحاد في عدد أفراد الاحتياط المشاركين في دوريات الحراسة في المناطق وفي عدد الذين اشتركوا في مهام قتالية في جنوب لبنان. في هاتين المنطقتين أوكلت إلى جنود الخدمة النظامية والخدمة الدائمة مهام كانت توكل في الماضي إلى أفراد الاحتياط، وبكاملها تقريباً، وهكذا حولوا معركة جيش الدفاع الإسرائيلي في جنوب لبنان إلى أول عملية موسعة في تاريخ جيش الدفاع الإسرائيلي لم يقم فيها أفراد الاحتياط - عملياً - بأي دور.

وفي غياب تفسير عسكري معتمد لهذا التغيير بالمقارنة مع ما كان متبعاً في الماضي، لا يمكن إلا التكهّن بالأسباب التي دعت إلى ذلك، قد يمكننا أن نعزو عدم رغبة جيش الدفاع الإسرائيلي في إشراك جنود الاحتياط بالعمليات إلى عدم ثقة القيادة في قدرتهم علي أداء مهام تحتاج كفاءة عسكرية وقوة بدنية علي مستوى أعلى من المستوى الذي يمكن أن يقدمه معظم جنود الاحتياط (إذا صح هذا القول فعلاً، قد تثار هنا تساؤلات بشأن فاعلية نظام الاحتياط بوجه عام). إلا أن هذا التفسير الخاص بتفضيل جيش الدفاع الإسرائيلي لـ "الأباء قبل الأبناء" - حتى ولو كان ثمن ذلك هو المساس بالجدل الزمني لتدريب الجنود النظاميين - هو تفسير غير مرض علي الإطلاق. الأكثر إقناعاً هو الفرضية التي تقول أن التغييرات التي تطرأ الآن علي شكل القوة العسكرية في إسرائيل تعكس بشكل صريح اعتبارات نابعة من ضغوط المجتمع. فعلى سبيل المثال، أصبح ضباط القوة البشرية في جيش الدفاع الإسرائيلي، في سنوات الهدوء النسبي التي تلت اتفاقية أوسلو، أكثر حساسية لصعوبة التوفيق بين فترات طويلة في خدمة الاحتياط بين المطالب المتزايدة من جانب الجمهور لمشاهدة مكاسب فورية من السلام، والذي يعتبر خفض أيام الاحتياط نموذجاً ملموساً له.

علاوة علي ذلك، يبدو أنهم استوعبوا أيضاً دروس حرب لبنان والانتفاضة، وهما الحدثان اللذان أبرزاً إلى أي مدى يمكن أن يكون أفراد الاحتياط - سواء من يسار أو من يمين المنظومة السياسية في إسرائيل - متأثرين عندما توكل إليهم مهام تتعارض مع ضميرهم وعقائدهم.

لا يمكننا أن نتجاهل أن إمكانية تكرار مثل هذه الظواهر لم تطرح علي جدول الأعمال العام في إسرائيل أسئلة

أثارت الخلاف أكثر من السؤال عما إذا كان لزاماً علي إسرائيل أن تبقي علي وجودها في جنوب لبنان وفي المناطق (الضفة وغزة) أم تخرج منها. في هذا المناخ قد يتقلص أكثر مجال خيارات انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية. ومستقبلاً، ربما ستكون هناك حاجة لإجراء عملية تصفية متأنية حتى في الوحدات النظامية قبل إرسالها لمهام حساسة من الناحية السياسية، مثل حل وتفكيك مستوطنات يهودية، واستخدام وحدات الاحتياط في مهام كهذه، قد يتضح أنه إجراء تكتفه الكثير من المشاكل.

وبدلاً من الدخول في مخاطرة خلق مجال جديد من الاحتكاك بين الجيش والمجتمع، قد يوصى جيش الدفاع الإسرائيلي بنقل عبء مهام الحراسة نقلاً شبيه تام إلى وحدات شبه عسكرية مثل "حرس الحدود" أو إلى أفراد الخدمة الدائمة، وأياً كان الأمر، فإن هذا تغير كبير مساو للامتناع التام عن تعبئة الاحتياط.

الضغوط المختلفة التي يمارسها المجتمع، رغم أنها من نوع مختلف، يمكن أن تؤثر بشكل مماثل علي انتشار قوات جيش الدفاع الإسرائيلي حتى في ظروف القتال التقليدي واسع النطاق. كان الافتراض السائد في الماضي هو أنه في حالة وقوع حرب موسعة أخرى مع إحدى الدول المجاورة لإسرائيل، ستكون هناك حاجة لتعبئة مكثفة لقوات الاحتياط. ووفقاً لهذه المقولة فإن عدد أفراد الجيش النظامي وأفراد الخدمة الدائمة لا يكفي للقيام بعملية برية كبيرة ضد الأعداء المحتملين، وبالتأكيد لا يكفي لصد هجوم عنيف من جانبهم. ويبدو أن هذه الفرضية ثبتت في حرب يوم الغفران، عندما نجح جيش الدفاع الإسرائيلي في الحيلولة دون وقوع كارثة عسكرية عن طريق الدفع بكل أفراد الاحتياط المتوافرين إلى الجبهة. والاعتقاد السائد هو أن عمليات مستقبلية بحجم مماثل ستتطلب رد فعل مشابه.

إلا أن هذه الفكرة تحتاج هي الأخرى لدراسة. فمن الواضح أن دروس يوم الغفران ليست واضحة علي الإطلاق، فهي قد تمثل نموذجاً لعدم سلامة نظام الاحتياط في جيش الدفاع الإسرائيلي وليس فقط فاعليته. في سنة ١٩٨٢ كانت طريقة الاحتياط تعمل في ظروف مثالية، وبالتأكيد في كل ما يتعلق بالمؤخرة والجبهة الداخلية بالدولة. صحيح أن الهجوم المصري - السوري لم يكن متوقفاً، ولكنه وقع في اليوم الوحيد في السنة الذي كان يمكن فيه بسهولة معرفة مكان معظم أفراد الاحتياط في إسرائيل سواء في المنزل أو في المعبد، وفي لحظة استدعائهم أمكنهم الوصول إلى نقاط التجمع وإلى وحدات الطوارئ في طرق شبه خالية من السيارات. علاوة علي ذلك، حيث كانت هجمات العدو قاصرة علي أهداف عسكرية، كان من الممكن مواصلة عملية التعبئة دون أية مضايقات تتمثل في هجمات من الجو أو هجمات صاروخية علي المؤخرة المدنية. وفي الصراعات المستقبلية سيكون من الصعب أن نتوقع تكرار هذه

الظروف. علي العكس، فكما حذر رئيس هيئة الأركان العامة الحالي شافول موفاز، فإن جيش الدفاع الإسرائيلي قد يدخل المعركة خلال الهجوم علي أهداف مدنية إسرائيلية (ربما أيضاً بالأسلحة غير التقليدية)، مما سيموق الاستعداد للرد.

تدل تجربة السنوات الأخيرة علي أن تأثير هذا السيناريو علي استعداد وانتشار قوات جيش الدفاع الإسرائيلي قد يكون تأثيراً انقلابياً. والأسباب هنا أيضاً هي أسباب اجتماعية أساساً. وتدل ردود فعل الجماهير الإسرائيلية علي هجمات صواريخ "سكاد" سنة ١٩٩١، وعلي خطر تجدد هذه الهجمات في فبراير ١٩٩٨، علي أنه في حالة وقوع هجوم صاروخي من جانب العدو، سيسرع أفراد الاحتياط المخلصون إلى الالتحاق بوحدهاتهم. والفعالية العظمى من أفراد الاحتياط سيطلبون بالتأكيد ضمان سلامة عائلاتهم أولاً. وسوف يطلبون علي الأقل العودة إلى منازلهم للتأكد من وجود الجبهة الداخلية (أقنعة الوقاية من الغازات والغرف محكمة الإغلاق) علاوة علي ذلك، فإنه في ضوء عدم ثقة الجماهير في مثل هذه الوسائل، وكذلك في مدى فاعلية قيادة الجبهة الداخلية نفسها، قد يشغل الكثيرون من جنود الاحتياط أنفسهم بأعمال تحتاج وقتاً طويلاً - لنقل عائلاتهم إلى أماكن آمنة نسبياً من الإصابات الصاروخية. وفي غياب شبكة سلك حديدية عل مستوى عال من الكفاءة (وهو الأمر الذي يعتبر من فترة طويلة نقطة ضعف كل خطط الاستعداد والانتشار العسكري الإسرائيلي) قد تصل الازدحامات المرورية وحوادث الطرق - التي تمثل أساساً مشكلة دائمة في إسرائيل - إلى حد الكارثة. ونتيجة لذلك، هناك مخاوف من ارتباط الجدول الزمني لتعبئة الاحتياط، وهناك استنتاج يقول أنه يجب علي أفراد الخدمة الدائمة والنظامية في حروب المستقبل أن يكونوا علي استعداد للقتال بمفردهم فترة أطول من الفترة التي كانت تعتبر في الماضي إجبارية. وهناك استنتاج آخر يقول أنه من أجل إمكانية القيام بذلك، يجب أن يطرأ تغير علي كل سياسة هيكل القوات في جيش الدفاع الإسرائيلي. وطبقاً لفهمنا العميق للوضع، فإن الظروف الاجتماعية تملي المسيرة الأساسية لإعادة البناء في جيش الدفاع الإسرائيلي.

ج - هيئة القوات:

في تصريحاتهم الرسمية، يرفض كبار ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي مراراً وتكراراً فكرة التوسع في هذه المسيرة ولو حتى نحو تصحيح في السياسة التقليدية الخاصة بهيكل القوة البشرية. وفي المستقبل القريب - كما يقولون - سيواصل جيش الدفاع الإسرائيلي الاعتماد علي واجب التجنيد الملزم للجميع وتستخدم التوصيات بالتحول إلى قوة تعتمد علي التطوع - بل حتى إلى خدمة علي أساس اختياري - ٢٢ بمعارضة غاضبة تصل أحياناً إلى حد التطرف، فالحفاظ علي تعريف جيش الدفاع الإسرائيلي بأنه "جيش الشعب" يعتبر جزءاً من

الأسطورة القومية. ويتبع هذا الموقف بشكل كبير من مخاوف ديموجرافية ومالية: هل تسمح الفجوة بين سكان إسرائيل وسكان الدول المعادية المحتملة، لجيش الدفاع الإسرائيلي بالتخلي عن الحق في تعبئة كل موارده البشرية المتاحة؟ هل يستطيع اقتصاد إسرائيل الصمود أمام التكاليف المتمثلة في سداد مرتبات لجيش يتكون كله من محترفين. إلا أن أنصار التجنيد لا ينسون أيضاً طرح مبررات اجتماعية صريحة: الخدمة العسكرية قد تفرس مفاهيم مثل المواطنة والأخوة، وإسرائيل من وجهة نظرهم لا يمكن أن تسمح لنفسها بتجاهل الإطار القومي الشامل الوحيد القادر علي أن يمد سكانها غير المتجانسين والمنقسمين فيما بينهم بالإحساس بالالتزام والهوية المشتركة.

هذا الكلام لا يبدو مقنعاً إلى حد كبير في الوقت الحالي. صحيح أن جيش الدفاع الإسرائيلي يواصل تقديم مساهمة عضوية كبيرة للترابط الاجتماعي في إسرائيل، وأسلوب التجنيد الحالي يتيح إمكانية للجنود من الطبقات الضعيفة والمظلومة لاكتساب وإظهار كفاءات ما كانوا يستطيعون الوصول إليها لولا الجيش. علاوة علي ذلك، تعطي إمكانية للأشخاص القادمين من بيئة مختلفة تماماً لتقاسم معيشة مشتركة في ظروف مشابهة ومتكافئة. ومع ذلك، فقد ولت الأيام التي كان يمكن فيها القول بأن منظومة الخدمة الإلزامية العامة في الجيش تبرر الشهرة التي نالتها بأنها بوتقة قومية. علي العكس، فمن نواح مهمة كثيرة تحولت إلى منظومة تخلق حواجز قومية.

والسبب في ذلك ينبع أساساً من الفجوة القائمة - في هذا الشأن - بين الكلام والعمل. فبدلاً من التمسك بالمبادئ التي تعلّمها تركيبته الشعبية، تبنى جيش الدفاع الإسرائيلي تدريجياً السمات التي تعلق بالذهن وتجعلنا نشعر بأنه جيش محترف. وهناك مثال علي هذه المسيرة يتمثل في المعدل السريع الذي تخلى به الجيش عن أداء الكثير من الواجبات شبه المدنية التي أخذها علي عاتقه في الماضي (توطين البلاد، استيعاب الهجرة، القضاء علي الأمية). وكان أكثر ما لوحظ هو التغيرات التي طرأت علي تركيبته، والتي غدت بعض المطالبات العملية الجديدة. ففي منتصف الثمانينات اعترف رئيس هيئة الأركان العامة آنذاك، دان شومرون، بأن التفسيرات في سيناريوهات ميدان القتال المستقبلية قد تجبر إسرائيل علي تكوين جيش دفاع "أصفر وأدكي". وقد أكدت تطورات السنوات العشر الأخيرة صحة هذا التكوين وتماشيه مع الواقع. فبالمفاهيم العملية، يبدو الجيش الشعبي والجماهيري - مهما كانت كفاءته - كالأداة التي عفا عليها الزمن. وقد أكدت كل من الانتفاضة والقتال في جنوب لبنان عدم موازنة الكثير من الجنود النظاميين وأفراد الاحتياط للقيام بالمهام الدقيقة، غير المرغوب فيها في أحيان كثيرة، والتي ترتبط بالقتال ضد ثورة شعبية. وتقتضي الحاجة المتزايدة في إسرائيل لمواجهة خطر

هجوم بالصواريخ بعيدة المدى، هي الأخرى استخدام قوة بشرية أكثر مهارة وخبرة. في كل مكان بمنظومة القوات يتضح أن عصر "الثورة في الشئون العسكرية" يحتاج لجندي علي مستوى مختلف تماماً - جندي اجتاز تأهيلاً طويلاً وجاداً لاكتساب الخبرة في التعامل مع أنظمة تسليح متطورة.

وترددت أصداً مثل هذه الاعتبارات في كل طبقات جيش الدفاع الإسرائيلي. لقد أصبح واجب التجنيد (الذي لم يكن علي الإطلاق ملزماً للجميع كما كانوا يعتقدون في الماضي) اختيارياً أكثر: الذين يريدون الالتحاق بوحدات تحتاج لمستوى عال من الكفاءة الفنية، مثل سلاح الطيران والمخابرات، يلتحقون بفرق ودورات عسكرية تمهيدية تستمر ثلاثة أو أربعة شهور، وفي نفس الوقت يتم في وحدات المؤخرة تسريح نسبة كبيرة من الدفعات السنوية - فتيان وفتيات علي السواء - من الخدمة قبل انتهاء فترة خدمتهم بوقت طويل. كما أن تقسيم خدمة الاحتياط يتم بشكل غير متجانس. إلا أن الأهم من كل هذا هو التغيرات التي تطرأ علي الجيش الدائم. فمن جراء ضغوط وزارة المالية قام جيش الدفاع الإسرائيلي فعلاً بإلغاء وظائف كثيرة في أسلحة الخدمات ولكنه في نفس الوقت زاد من عدد من يحصلون علي مرتبات من العاملين في مجال الصيانة الفنية لأنظمة التسليح وفي مجال الأنظمة الإلكترونية وأنظمة الحسابات. والعاملون في المجال الأخير يحظون في الفترة الأخيرة بتشجيع صريح في التوقيع علي فترات خدمة إضافية، وخاصة عن طريق حوافز مثل المرتبات العالية، والامتيازات المختلفة والوعود بالترقية. وقد توقف تسرب الكفاءات الأعلى بعد الموافقة الصامتة علي تعديل الإجراء الذي كان حتى وقتنا هذا يجبر معظم أفراد الخدمة الدائمة - حتى علي مستوى هيئة الأركان العامة - علي التقاعد بعد ٢٠ - ٢٥ سنة خدمة فقط.

ستخبرنا الأيام ما إذا كانت هذه الإجراءات ستحول جيش الدفاع الإسرائيلي من جيش "مؤسسي" (institutional) إلى جيش "حرفي" (occupational). ومع ذلك يمكننا الآن أن نرى تأثير هذه الإجراءات علي الثقافة المدنية في إسرائيل، التي تعتبر الخدمة العسكرية فيها هي العلامة المميزة لكل مسيرة الحياة الخاصة والعامة. عند تركه الخدمة قدر رئيس شعبية القوة البشرية السابق - اعتماداً علي مؤشرات التجنيد الحالية - أنه حتى سنة ٢٠١٠ علي الأكثر لن يلتحق بالتجنيد ٥٠٪ من إجمالي مواطني إسرائيل البالغين سن الثامنة عشرة، والذين سيلتحقون بالخدمة العسكرية سيتم تعويضهم مالياً. ومن الواضح أن الفجوات بين أفراد الاحتياط أكبر في الوقت الحالي، ومن المتوقع أن تتسع هذه الفجوات باستمرار.

هذه التقديرات في حد ذاتها لا تدعو للرهبنة. فواجب الخدمة العسكرية بطبيعته يستبعد احتمال التقسيم العادل بصورة كاملة، وخاصة من حيث طول فترة الخدمة.

فدائماً ما تكون هناك مجموعات معينة من الجنود - في الخدمة النظامية أو في خدمة الاحتياط - تكون الحاجة إليها أكبر، وباستثناء حالات الطوارئ، لا تكون هناك حاجة للآخرين. والأكثر أهمية هو التقسيم الاجتماعي النوعي لهاتين المجموعتين الأساسيتين. وفي هذا المستوى من التحليل تبين المعطيات أن هذا الفصل والتمييز بين "الذين يخدمون" و"الذين لا يخدمون" - رغم أن المتطلبات الوظيفية - العسكرية هي التي تمليه - تتقاطع مع فوارق اجتماعية أوسع يعززها هذا التمييز. هذا الاستنتاج يحول النظرة إلى الخدمة العسكرية علي أنها "بوتقة" إلى النقيض. ولم تعد الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي ضريبة اجتماعية، بسبب الأسلوب الذي تطبق به. فهي - علي العكس - تضيف عدة طبقات مهمة إلى المجتمع المنقسم أساساً في مجالات كثيرة.

رد الفعل الجماهيري علي التغيرات الاجتماعية في البنية التقليدية لجيش الدفاع الإسرائيلي غير متجانس. وتدل استطلاعات الرأي والمقالات التي تنشر في وسائل الإعلام أن الرأي العام الإسرائيلي في معظمه مازال يرغب في الحفاظ علي الصورة التقليدية لجيش الدفاع الإسرائيلي كـ "جيش الشعب". وهذه الرغبة تفسر صيحات اليأس التي تتردد باستمرار رداً علي دلائل الترشيح الوظيفي العسكري التدريجي، مثل الإقلال من برامج الرفاه الاجتماعي في الجيش أو عدم تجنيد مجموعات معينة من المهاجرين. وهي أيضاً المسئولة عن شيوع الرأي القائل بأن السبيل إلى إصلاح الخطأ من توزيع العبء هو سد الثغرات التي تسمح بالتهرب من الخدمة العسكرية، مثل خفض عدد المواطنين المستفيدين من تأجيل الخدمة بسبب "امتهانهم العمل الديني".

الموافقة الكبيرة التي حظيت بها هذه المقترحات تتعارض مع الدلائل التي تقيد أن الكثيرين يعتبرون أنها لا تتماشى مع الواقع. ليس كل من ينتقدون الآن عدم المساواة في التجنيد، يعتقدون أن عدم المساواة هذه يمكن القضاء عليها عن طريق الحرص الشديد علي اللوائح المنظمة للتجنيد، أو عن طريق تطبيقها علي مجموعات كانت حتى الآن معفاة من الخدمة. علي العكس، يعتقد الكثيرون أن محاولات من هذا النوع لإعادة مؤثر ساعة جيش الدفاع إلى الوراء، إلى عصر الميليشيات، من شأنها أن تزيد من شدة التوترات الاجتماعية. لا يمكن للقوانين التشريعية أن تحول - بجرة قلم - أبناء المجتمع الديني الأصولي إلى جنود، هذه القوانين في حد ذاتها لا تستطيع أن توقف الصبر الذي تظهره قطاعات مختلفة في المجتمع الإسرائيلي إزاء صور أخرى من عدم أداء الخدمة. وإدراك هذه القيود ربما يفسر التأيد الشديد لإنشاء منظومة شاملة لواجب الخدمة الوطنية، ربما وفقاً للنموذج الألماني Zivildienst حيث لا تشكل الخدمة العسكرية إلا خياراً واحداً من عدة خيارات.



الاتجاهات المستقبلية للكيبوتزات

أوراق بحثية لمؤسسة دراسات وأبحاث الكيبوتز، جامعة حيفا

Future Trends of the Kibbutz: An Assessment of Recent
University of Haifa
The Institute for Study and Research of
the Kibbutz
Publication NO.83, 2000

إعداد: أكرم الفي

مع حلول الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات، وما صاحبها من تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، أدت مجتمعة إلى تآكل الاقتصاد العمالي والتحول عن المبادئ التعاونية التي رسختها المستوطنات التعاونية والتنظيمات الاجتماعية. هذه التطورات والتحويلات طرحت السؤال حول مستقبل الكيبوتزات وإمكانات اختفائها.

خلال الخمس عشر سنة الماضية، استمرت معظم الكيبوتزات في القيام بوظيفتها كمجتمعات مشاعية، وخلال تلك الفترة واجهت معظم هذه الكيبوتزات صعوبات اقتصادية وديموجرافية، فعدد من يتركون الكيبوتزات يزيد عن عدد الوافدين الجدد. مع بدء تنفيذ خطة الإصلاح المالي الشامل وجدولة الديون الضخمة لعدد من الكيبوتزات، أقلية من الكيبوتزات استمرت في النمو اقتصاديا وديموجرافيا. وهو ما نتج عنه بالتوازي اختلال وعدم تساوي أكبر من الماضي بين الكيبوتزات وبعضها وداخل الكيبوتز الواحد، كما ساهمت هذه التحولات في إضعاف دور وسلطة فيدراليات الكيبوتزات، والتي لعبت في الماضي الدور الرئيسي في تطور مجتمعات الكيبوتز. ان الجدل حول مستقبل الكيبوتزات مرتبط بالجدال حول التغيرات المؤسسية، تلك التي شهدتها العديد من الكيبوتزات، ويمكننا التفرقة بين مرحلتين من عملية التحول التي بدأت في نهاية الثمانينيات المرحلة الأولى مثلت التحول إلى "الكيبوتز الجديد" والتي برزت في تبني بعض مبادئ السوق والهيراركية

بدأ الحديث حول مستقبل الكيبوتزات (المزارع الجماعية في إسرائيل) في أعقاب الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات وما صاحبها من تغيرات مؤسسية للكيبوتز في التسعينيات. فأعضاء الكيبوتزات الذين قاموا لفترة طويلة من الزمن. تهازل اليوم ٨٠ عاماً. بالعمل على استحداث نمط مغاير للحياة والتنظيم الاجتماعي، يواجهون اليوم إمكانية إنهاء هذا النموذج الاجتماعي القائم على التنظيم الجماعي للعمل، خاصة مع انهيار النماذج الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية. تناول العديد من الباحثين الإسرائيليين وغير الإسرائيليين عوامل نجاح وفشل الكيبوتزات منذ بدء التجربة في بداية القرن العشرين، فقد أرجع "باركاي" نجاح الكيبوتز في البقاء حتى الأزمة الأخيرة إلى عاملين:

الأول: هي الظروف الخاصة لفترة الرواد والدور المركزي للكيبوتز في فترة ما قبل إعلان الدولة الإسرائيلية، والثاني: كون أعضاء الكيبوتزات متطوعين، وأن من كان يقرر الانضمام للكيبوتز كان له صفات مختلفة عن باقي عموم السكان اليهود. أما بالنسبة لأسباب أزمتها الحالية فيمكن إرجاعها إلى حقيقة كون الكيبوتزات جزءاً من اقتصاد عمالي واسع، كان يهيمن في العقود السابقة، وهو الاقتصاد الذي نتج عنه الموشافيم والمستوطنات والتعاونيات الحضرية والشركات المملوكة بواسطة الهستدروت (الاتحاد العام للعمال في إسرائيل) و

داخل الكيبوتزات، وكان الفرض من هذه التغيرات هو تفعيل الكفاءة الاقتصادية للكيبوتزات وزيادة الاستقلالية الذاتية لأعضائها، بالإضافة إلى جذب أعضاء جدد من الخارج، وقد تم تنفيذ هذه التحولات بالفعل في عدد من الكيبوتزات، وإن كان هناك اختلافات في درجة تطبيقها واضحة بين تجمعات وأخرى.

ففي عدد منها حدث نوع من الخصخصة الجزئية للمساكن المشاعية، والتحول من العرض المباشر للسلع والخدمات إلى نظام تخصيص ميزانيات نقدية للأعضاء، مما يمكنهم من شراء السلع والخدمات داخل أو خارج الكيبوتز، كما تبنت معظم الكيبوتزات الميزانيات النقدية، ما تعنيه من شراء السلع والخدمات مثل الكهرباء وتذاكر الأوتوبيسات والسفر للخارج وللملابس والأثاث. وفي نحو نصف الكيبوتزات أصبح أعضاؤها يتلقون أموالاً لدفع ثمن الوجبات في المطاعم.

كما تبنت عدد من الكيبوتزات نظام للعمل شبيه بنظام السوق الرأسمالي، والقائم على حرية اختيار مكان العمل، من ناحية أخرى أصبح من حق مديري فروع الكيبوتزات تقرير من يريدونه للعمل ومن لا يريدونه. وعلى الرغم من أن قانون السوق خارج الكيبوتزات قائم على التوازن بين العرض والطلب - على الأقل نظرياً - من خلال آلية الأجور المختلفة (سلم الأجور)، فإن القائمين على الكيبوتزات يرفضون حتى اليوم تطبيق سياسة سلم الأجور. وأدى تبني عدد من الكيبوتزات حرية اختيار مكان العمل إلى زيادة واضحة في عدد الأفراد الذين يعملون خارج الكيبوتزات، بالتوازي مع زيادة عدد العمالة أجورة في معظم أجزاء الاقتصاد والمجتمع داخل الكيبوتزات (نسبة العمال الأجوريين بين قوة العمل داخل الصناعة في الكيبوتزات ارتفعت من ٢٩٪ في ١٩٩٠ إلى ٦٠٪ في ١٩٩٧)، إلا أن هناك صعوبات حتى الآن في تطبيق نظام سوق العمل بدون الأجور، وهذه الصعوبات بالتجديد تخص إمكانية خلق تناسب بين الطلب على العمل في فروع العمل الموجودة وتفضيلات العمل الخاصة بأعضاء الكيبوتز. ولتجاوز هذه الصعوبة قامت بعض الكيبوتزات بدفع أجور لأنماط معينة من العمل، على سبيل المثال العمل الإضافي وورديات العمل الليلية، إلى جانب تبني العقود المالية في حالة عدم استكمال مهام العمل.

من ناحية ثالثة بدأ اتجاه للفصل بين المجتمع والاقتصاد، حيث أن غرض هذه التغيرات كان تحرير اقتصاد تخطيطات الكيبوتزات من القيود الخاصة بقيم الكيبوتزات أو الدواعي الاجتماعية.

الافتراض كان أن الفصل سيؤدي إلى فتح فروع الاقتصاد للعمال الإسرائيليين وللسوق الرأسمالي وتوظيف العمالة المأجورة وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص، وجانب آخر من هذا الفصل هو توفير تخطيطات هيراركية أكثر مثل مكاتب المديرين ودعم السلطة الإدارية كجزء من الاتجاه نحو التخلص من مبادئ الإدارة الذاتية للكيبوتز. هذا وقد تبني نحو ثلث الكيبوتزات مفهوم الفصل بين الاقتصاد والمجتمع، وأكثر من الثلث قام بتغييرات تنتمي لنفس المفهوم من ضمنها زيادة العمالة المأجورة وخلق شريحة من المديرين وتقليص مشاركة الأعضاء في عملية اتخاذ القرار.

يمكن اعتبار المرحلة الأولى من التغييرات تطور "لهجين" أو تعايش بين مبادئ المجتمع الكيبوتزي والمبادئ المعارضة لها الخاصة بالسوق والهيراركية. ولعل التطورات الراهنة في حركة الكيبوتزات تظهر أن هناك نمو في الشعور بالحاجة للاختيار بين كلا الخيارين.

ففي عدد قليل من الكيبوتزات وصلت التغيرات إلى درجة أنها انفصلت كلية عن المبادئ الجماعية الخاصة بالكيبوتزات، على الجانب الآخر فإن أغلبية الكيبوتزات قامت بتبني هذه التغيرات، وفق ما يمكن أن نطلق عليه إعادة مؤسسة المبادئ الأساسية، في الثلاث مناطق - السابق ذكرها - من التغيرات.

إلغاء الحياة المشاعية أو التعايش:

اتجهت أغلبية الكيبوتزات نحو الخصخصة الكاملة للمنازل المشاعية، وإلغاء المسؤولية المشتركة للرعاية الصحية والتعليم والدراسات التعليمية العليا أيضاً، فالأغلبية أصبحت تقرر ميزانيات نقدية تأخذ في اعتبارها الحاجات الفردية والوضع العائلي من حيث عدد وأعمار الأطفال، وبالنسبة للرعاية الصحية للكبار، والتعليم العالي، مازال المجتمع مسئولاً بشكل مباشر عن سد الحاجات بغض النظر عن الميزانية النقدية الشخصية.

وقد أدى الاتجاه الأول إلى التحول من المعيشة الجماعية إلى الاستقلال الاقتصادي للفرد وسيادته، والاتجاه الثاني يطبق المبادئ الجماعية الخاصة بالتوزيع وفقاً للحاجات في إطار جديد هو الميزانيات النقدية الجزئية، والتي أدت إلى زيادة الاستقلال الشخصي ولكن استمرت المسؤولية المشتركة. إن اختلافاً هاماً يبدو بين هذه المبادئ والسابقة هو أن التوزيع وفقاً للحاجات كان يقوم على الاختلافات الفردية، ولكن وفق المفهوم الجديد أصبح يقوم على الاختلافات من حيث العمر وحجم الأسرة وأصبح يناسب أكثر الهيكل الاجتماعي لتعدد الأجيال والمجتمع الأكثر تنوعاً. وإن بقيت وسائل إيفاء

الحاجات الأخرى توزع وفقاً للحاجات الفردية.

سلم الأجور و العقوبات من أجل الحرمان:

كما ذكرنا ، فإن تبني سوق العمل بدون سلم للأجور ، أدى إلى قيام ٧ كيبوتزات من إجمالي ٢٧٠ في ١٩٩٧ إلى تبني سياسة سلم الأجور وفي الكيبوتزات الأخرى التي طرح بها نفس الاقتراح ، إلا أن أغلبية الأعضاء صوتت ضده ، مؤكدة أن هذا التغيير سيكون له تأثير سلبي على الوضع المادي وسيكون لصالح الأقلية من المديرين والمهنيين والخبراء ، وقد تم التوصل إلى حلول توفيقية في ٢٥ من الكيبوتزات والتي تبنت تغييرات أطلقت عليها "الميزانية التكاملية" وتضم هذه الميزانية ثلاثة مكونات:

❖ الجزء الأكبر منها يعتمد على الميزانية النقدية السابقة.

❖ التخصيصات النقدية المختلفة تعتمد على أولويات الأعضاء.

❖ اختلاف التخصيصات تعتمد على القيمة السوقية لوظائف الأعضاء وهو ما يمثل اختلافاً جزئياً في الأجور .

هناك أيضاً اختلاف حول معنى الحل التوفيقى، بعض الأعضاء والمراقبون يرون أنه مجرد حل توفيقى مؤقت ، سيتلوه تطبيق نظام سلم الأجور بشكل كامل، البعض الآخر يرى أن هذا النظام يؤدي إلى إحلال محدود لنظام ومبادئ الكيبوتزات وأنه ضرورى للبقاء الاقتصادى للكيبوتزات .

نهاية، فإن التجمعات التي تبنت نظام سلم الأجور بشكل كامل اتجهت نحو خصخصة الخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والتعليم أيضاً .

ولكن في أغلبية الكيبوتزات هناك اعتراض على الانحراف عن المبدأ الخاص بالكيبوتزات المتعلق بالمساواة المادية ، لكن هناك اتجاه واضح لاستخدام العقوبات المادية والمالية في مواجهة الأعضاء الذين لا يقومون بواجباتهم المتعلقة بالعمل .

إلغاء الملكية الجماعية في مواجهة تغير أنماطها:

كجزء من المرحلة الثانية لاحظنا مقترحات خاصة بخصخصة الأصول المملوكة جماعياً للكيبوتزات .

إن مفهوم الملكية الجماعية مرتبط بتعريف الكيبوتزات بأنها مجتمع مشاعى جماعى، إن الملكية المشاعية هي ملكية شاملة تتضمن كل من وسائل الإنتاج والوسائل المتعلقة بالاستهلاك والأنشطة الأخرى . فلا توجد أسهم في الكيبوتزات والأعضاء لا يوجد لهم حقوق في أصول الكيبوتزات . فوفقاً للقوانين الخاصة بالكيبوتزات فإن ملكية الكيبوتز لا يمكن أن تقسم بين أعضائه سواء أثناء وجود الكيبوتز أو حتى في حالة تفكيكه . فالمجتمع له

الاستقلالية الذاتية في إقرار تعتبر كيفية تقسيم الدخل الصافي للكيبوتز بين الاستثمار والاستهلاك، و حق البيع أو تحويل الأصول بشكل جماعى . وفي حالة تفكيك الكيبوتز فيتم تحويل قيمة أصوله لفدرالية الكيبوتز التابع لها التي تستخدمه لإنشاء أو تطوير أو دعم كيبوتزات أخرى أو أن تذهب قيمتها لبنك الهستدروت.

إن العديد من التطورات منذ الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات قادت إلى طرح العديد من الاقتراحات لتغيير مفهوم ملكية الكيبوتز .

في بعض الكيبوتزات، والتي تعاني ديوناً ثقيلة وتراجعا ديموجرافياً، ثار السؤال بمنطق كيفية تأمين المستقبل الاقتصادي للأعضاء القدامى في حالة تفكيك الكيبوتز ، فهذه الكيبوتزات لم تعد قادرة على دفع معاشات الأعضاء القدامى وكان الاقتراح هو تحويل ملكية المباني والمنازل للأعضاء.

عقب انهيار القطاع الاقتصادي التابع للهستدروت ، فقد امتلاك البنوك والمؤسسات الخاصة بالهستدروت للأصول وتم بالتالي نقلها لفيدراليات الكيبوتزات. من ناحية أخرى فإن ضعف دور وسلطة الفيدراليات قاد إلى المطالبة بتحويل كل الملكية لحقوق أفراد التجمعات.

في التسعينيات كان تفكك بعض الكيبوتزات قد أصبح حقيقة وبحث فيدراليات الكيبوتزات عن طرق لتأكيد حقوق الأعضاء في كل الحالات.

هذه التطورات قادت إلى اتجاهين مختلفين للتغيير: الاتجاه الأول : الإبقاء على الملكية الجماعية للكيبوتز مادام الكيبوتز يعمل بشكل طبيعى، ولكن في حالة تفكيكه يتم تقسيمه إلى أصول ، بعد دفع الديون، بشكل متساوي بين الأعضاء.

الاتجاه الثاني : إلغاء الملكية الجماعية والملكية الاجتماعية من خلال خصخصة الأصول الاستهلاكية مثل المنازل وتحويلها إلى ملكية تعاونية بالنسبة للشركات الاقتصادية علي أن يتم هذا التحويل عبر توزيع الأسهم بين أعضائه وفقاً للسنة والآخر لحجم الأسرة .

هذه التغييرات تم طرحها منذ بداية التسعينيات ولكن حتى اليوم لم يطبق أي منها.

كذلك فإن الصعوبات القانونية تعوق تنفيذ أي من هذه التغييرات، إلى جانب صعوبة الوصول لاتفاق بين أعضاء الكيبوتزات حول نوع التغيير المطلوب لوضع الملكية وكيفية توزيع الأسهم أو الأصول، أن مسألة توزيع الأسهم أصبح من الممكن الحديث عنها فقط من ١٩٩٧ بعد بدء عملية جدولة الديون المتراكمة على بعض الكيبوتزات . وقد قامت الحكومة بإدارة تنفيذ هذه الخطة والتي كان من بينها توزيع بعض

الأسهم على أعضاء بعض الكيبوتزات .
إن التجربة التاريخية لتفكيك المجتمعات المشاعية تدلل لنا كيف أن توزيع أسهم فردية تقود في النهاية إلى خصخصة الملكية وإلى عدم المساواة في تركيز حقوق الملكية .

إن هذا الجدل الخاص بتوجه التغير في الكيبوتزات لم يقتصر على النقاش النظري.
فواحد من أهم فيدراليات الكيبوتزات وهو كيبوتز «ارتزي»، قرر في مؤتمره العام الأخير سلسلة من الشروط المؤسسية لاستمرار أي كيبوتز كعضو في الفيدرالية، الشرط الرئيسي كان : " أن هذه الكيبوتزات لا تقوم بتوزيع الموارد وفقاً للقيم المختلفة لعمل أعضائها، على سبيل المثال الدور الإداري، المهارة، التعليم... الخ " . وذلك إشارة لعمليات قامت في بعض الكيبوتزات خاصة بتبني جدول للأجور المختلفة وفقاً للوظيفة؟ ومعظم الشروط الأخرى كانت تشير بشكل أو آخر إلى مناهضة جوانب تفكيك مشاعية المجتمع الكيبوتزي.

كذلك في مؤتمر فيدرالية «تاكام» وهي أكبر فيدراليات الكيبوتزات من حيث عدد الكيبوتزات المنطوية تحت لوائها، تم طرح نفس المسألة والخاصة بتفريق التجمعات الكيبوتزية عن غيرها داخل الفيدرالية، ولكن الغالبية رفضت تلك المسألة . بينما تبنت الكيبوتزات الدينية الصغيرة العدد نفس الشروط التي تبناها كيبوتز ارتزي .

الفارق بين فيدرالية تاكام والفيدراليات الأخرى، أن معظم الكيبوتزات العضو بها تبنت بالفعل سلماً للأجور، وذلك نتيجة لتراثها الأكثر ميلاً للبيرالية الاقتصادية.

لقد طرحنا في السطور السابقة ، فكرة إعادة المؤسسة كبديل عن تفكيك المشاعية المجتمعية للكيبوتزات . ولكن هناك أطروحات يمكن أن تكون فقط مرحلة انتقالية بين هاتين المرحلتين تتبناها بعض الكيبوتزات.

نظرة على المستقبل:

من التحليل السابق، يمكننا أن نستنتج أن الكيبوتزات التي بدأت بالفعل عملية تفكيك المشاعية الجماعية قد انحرفت عن التعريف القانوني لوضعية الكيبوتز وفقاً للقانون الخاص بالكيبوتزات . وبالفعل فإن الإدارة القانونية للكيبوتزات طرحت أن عملية تبني سلم للأجور متعارض مع القانون الخاص بها.

فإن الكيبوتزات التي طبقت هذه الخطوة عليها مستقبلياً أن تغير تعريفها القانوني أو أن تبحث عن طرق قانونية للإبقاء على وضعها ككيبوتزات.
في نفس الوقت فإن الصراعات الداخلية بدأت في

عدد من هذه الكيبوتزات حول حجم الاختلافات في سلم الأجور الذي سيتم وضعه . البعض الآخر بدأ النقاش حول اقتراح الميزانية الموحدة وصعوبات توقع الناتج في عدد من التجمعات ، ولم تحصل أي من هذه الاقتراحات على الأغلبية حتى اليوم . ففي المرحلة الأولى من التغيرات فقط تبني عدد قليل من الكيبوتزات سلم الأجور . و لكن الاتجاه نحو تفكيك المشاعية الاجتماعية ظهرت بوادره بين عضوية عدد كبير من الكيبوتزات خاصة تلك التي تضم عدد كبير من الأجيال الجديدة من شباب الكيبوتزات . ولعل المحرك الأساسي لهذا الاتجاه الذي لم يأخذ الأغلبية حتى الآن هو الصعوبات الاقتصادية التي تواجه النموذج الكيبوتزي داخل المجتمع الإسرائيلي.

هناك نقطة هامة متعلقة بمجموعات الكيبوتزات التي تتجه في تطورها الداخلي نحو تفكيك المشاعية الاجتماعية، وتبني شكل تعاوني من الملكية هل يمكنها أن تتبنى أيضاً نموذج الإنتاج التعاوني إلى جانب الملكية التعاونية . وهو الشكل الذي تعاني معظم التجمعات الحضرية والريفية في إسرائيل المتبنية له في الوقت الحالي من أزمات ضخمة في بعض أوجهها أسواء من الأزمة التي تمر بها الكيبوتزات.

بل أن بعضاً من أكثر التجمعات التعاونية نجاحاً - مؤخراً - بدأت خطوات فعلية على طريق التحول من الشكل التعاوني إلى شكل ملكية الشركات المساهمة . كذلك فإن تحول الكيبوتزات إلى الشكل التعاوني يحمل إشكالية أخرى ألا وهي أن التعاونيات تقوم على العضو العامل بها حيث أن كل أعضاء التعاونيات يعملون داخلها، وهو غير موجود في الكيبوتزات حيث أن عدد كبير من أعضاء الكيبوتزات يعملون خارجها وعدد كبير من غير أعضاء الكيبوتزات يعملون داخلها بالتوازي . في أجل البعيد يبرز أن إمكانية خصخصة ملكية الشركات الاقتصادية داخل الكيبوتزات سوف تظهر في الأفق وتتحول هذه الكيبوتزات بالتالي إلى مجتمعات ريفية تقليدية . مثل هذا التطور قد يستغرق مدى زمني طويل عبر عملية طويلة ومعقدة، خاصة مع إشارتنا للصعوبات القانونية والاجتماعية التي يجب التغلب عليها قبل البدء في هذه النقلة النوعية .

إن أغلبية الكيبوتزات التي تحاول إعادة مؤسسة المعتقدات الأساسية للكيبوتزات، عليها أن تحل معضلتين أساسيتين:

كيف ستؤمن مستقبلها الاقتصادي؟

كيف ستحافظ وتطور المستوى المثالي للإيديولوجية الكيبوتزية وتقوية الصلة بين أعضاء

الكيبوتزات وهذه القيم . عدد من المراقبين استخدموا مصطلح "مثالي" عندما تعاملوا مع الكيبوتزات إشارة إلى محاولتها إقامة العدل والمساواة «المجتمع الجيد» وطموحاتهم للقيام بدور طليعي في مجتمع واسع. عدد آخر أشاروا لمثالية الكيبوتزات كمثالية واقعية وبرجماتية، وذلك نظراً لإنجازاتها الاقتصادية على وجه الخصوص.

إن النجاح الاقتصادي للكيبوتزات كانت ذروته خلال السبعينات وأوائل الثمانينات . وهذا التحول المفاجئ للمعاناة من أزمة اقتصادية أدى إلى إثارة الجدل بين الأعضاء حول مستقبل الكيبوتزات. وتشير المعلومات الاستطلاعية إلى أن عدد من الأعضاء يرون النجاحات الاقتصادية كعامل رئيسي لتحديد مستقبل الكيبوتزات.

نحو خمسون كيبوتز لم يعانون من أزمة اقتصادية ومعظمهم مستمرين في النمو .معظم الآخرين يقومون حالياً بتنفيذ خطط للإصلاح المالي وسوف يكونوا قادرين على خلق مصادر لاستثمارات جديدة. عدد منهم سوف يقوم بتغييرات في هيكلهم الاقتصادي والوظيفي.

إن الانخفاض الحاد في الربحية من الزراعة كان السبب الرئيسي للأزمة . عدد كبير من مصانع الكيبوتزات، التي كانت في السابق تستخدم تقنيات تكنولوجية متقدمة ، لم تعد قادرة على الاستمرار في الاستثمار وخاصة في الأفرع التي كانت تتدهور.

إن عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية بدأت بالفعل في معظم الكيبوتزات . جزء منهم بدأ الاتجاه نحو تقديم خدمات سياحية . الآخر بدأ في أنشطة تقديم خدمات مثل برمجة الكمبيوتر والهندسة والعمارة وشركات القانون ... الخ . إن هدف هذه التطورات الخاصة بتنويع الهياكل الاقتصادية لم تعتمد على مصدر واحد من الدخل ولبت الطموحات الوظيفية للتقنيين المدربين الأعضاء في الكيبوتزات خاصة من الشباب.

إن المعضلة الآن هي كيفية تخطي الفترة الانتقالية ، حيث أن المصانع لاتزال هي المصدر الرئيسي للدخل . أحد الاتجاهات هو تطوير المشاركة مع الكيبوتزات الأخرى أو رأس المال خارج الكيبوتزات، من أجل تخطي المخاطر الاقتصادية في هذه المرحلة. إن الأبقاء وتطوير العناصر "المثالية" للايديولوجية الخاصة بالكيبوتزات تعد هي المهمة الأصعب . فآزمة الكيبوتزات الايديولوجية هي جزء من أزمة الايديولوجيات التي لا تقوم على المبادرة

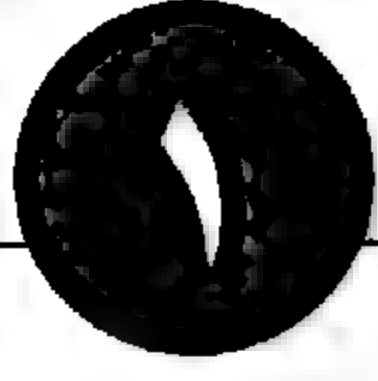
الفردية على مستوى العالم كله، بل جزء من أزمة الايديولوجية الصهيونية، فهناك داخل إسرائيل في اللحظة الراهنة أسئلة تثار حول معنى وإمكانية استمرارية الايديولوجية الصهيونية . فجزء من البحث عن دور جديد للكيبوتزات في المجتمع الإسرائيلي نوعين أو شكلين من الكيبوتزات الجديدة تطورت في الأعوام الحالية : الكيبوتزات الحضرية والكيبوتزات التي لها اتجاه تعليمي.

الكيبوتزات الحضرية تتواجد في مناطق السكان الفقراء والمحرومين وتقوم بأنشطة اجتماعية وتعليمية، وأعضائها يعيشون ويعملون في إطار مجتمع أوسع، ولكن مستمرين في جماعية السكن والحياة الاجتماعية.

أما الكيبوتزات ذات الاتجاه التعليمي ومعظمها كيبوتزات تضم غالبية من الشباب فتهدف إلى تنمية المجتمعات الكيبوتزية الريفية لكن تريد في نفس الوقت أن تستبدل الشركات الاقتصادية المعتادة بمؤسسات تعليمية مثل المدارس والمراكز الدراسية، وأن تكون نشطة في مجال المجتمعات المحيطة . وهو ما يعنى استبدال الدور الطليعي الاقتصادي للكيبوتزات بالتركيز على لعب دور في تضيق الفجوة بين الأجزاء المختلفة للمجتمع الإسرائيلي الجديد الذي يحمل سمات من عدم التجانس الواضحة. وحتى الآن لا يوجد سوى عدد قليل من هذه النوعية من الكيبوتزات، ولكن المؤشرات تحمل إمكانيات لتوسعها في المستقبل القريب.

إن مستقبل المثالية الكيبوتزية مرتبط بشدة بالتطورات خارج إسرائيل . وإمكانيات عودة بعض الايديولوجيات - غير الراديكالية - التي تتبنى الفكر الجماعي في حياة المجتمعات وذلك كرد فعل على حالة الاغتراب الشديدة التي يعاني منها حالياً المواطن في الغرب ، وهو ما تدلل عليه الأقاويل الخاصة بما بعد الصناعية وما بعد الحداثة والتي تتبنى نموذج مغاير عن نموذج التطور الرأسمالي التقليدي . فهناك نمو بدأ يظهر لعملية الارتياح وتقبل نماذج غير ساعية للربح في العالم اليوم.

ختاماً، يمكننا القول أن التنبؤ بمستقبل محدد للكيبوتزات غير ممكن ، فربما تفقد عدد من الكيبوتزات وضعيتها الخاصة بالجماعية في الملكية والحياة الاجتماعية ، لكن في النهاية هناك صعوبات بالغة لتغيير الايديولوجية التي قامت عليه .



وقفت على مسافة عشرين متراً من الخميني

بقلم : رونين برجمان

ملحق هآرتس ٩٦/٨/٩

١٩٧٩. ورغم كل الإشارات المبشرة أصاب ارتقاء الخميني إلى الحكم العالم الغربي بالدهشة. في نهاية فبراير عام ١٩٧٩ شعرت إسرائيل بفقد بؤرة استراتيجية في الشرق الأوسط، كانت تمدها بأمور من بينها علاقات استخباراتية حيوية. ومرة واحدة انقطعت العلاقات التجارية مع إيران، والتي كان حجمها نصف مليار دولار سنوياً.

ظهر التهديد الخميني للجمالية اليهودية في إيران قبل ذلك، في منتصف عام ١٩٧٨، حين بدأت تبرز عناصر واضحة لكراهية إسرائيل واليهود في الصراع الديني ضد الشاه ونظامه، فبدأ رجال الدين الشيعة في التحريض ضد اليهود وجماعات أخرى من الأقليات ووزعوا منشورات هددوا فيها بالانتقام من "جرائم الصهيونية الدولية" ونهب ثروات الدولة والمساندة الدائمة لدولة إسرائيل عدوة العرب والإسلام. أرسلت خطابات تهديد إلى زعماء الجمالية وطلب من التجار الأثرياء مغادرة الدولة ورسمت علي جدران المعابد شعارات علي غرار "الموت لليهود".

في سبتمبر عام ١٩٧٨ اغتيل طالب يهودي بمدينة مشهد وكانت هناك محاولة لتفجير معبد الطائفة اليهودية بهمدان. ترجمت إلى الفارسية كتب معادية للسامية مثل "بروتوكولات حكماء صهيون" وتم توزيعها داخل الدولة. نادي آية الله يحيى نوري علانية بالانتقام من اليهود. قام التجار في سوق طهران الكبير بمقاطعة نظرائهم اليهود ولم يشتروا

حتى عام ١٩٧٩ كان عاملاً عادياً في فرع شركة العال بطهران وكان منتهى أحلامه أن يفتح شركة خاصة به. أعطته الثورة الخمينية الفرصة لطريق آخر. في أعقاب سقوط الشاه اتضح أن الموظف المتواضع عميل ممتاز للموساد.

أنقذ عشرات الإسرائيليين في اللحظة الأخيرة، وقد وافق من تلقاء نفسه علي العودة إلى فم الأسد بعد أن نجح في إنقاذ نفسه والوصول لإسرائيل. في أول لقاء صحفي يقول الرجل : «قال لي المعارف أنني سانتحر، إذا عدت إلى إيران. عدت إلى هناك كالتمل، من أجل الهدف المقدس».

يمتلك محلاً صغيراً في شمال تل أبيب القديم وتعيش أسرته كلها في إسرائيل. لكن ما يزال محظوراً تحديد هويته بإسمه الإسرائيلي الجديد. سوف نطلق علي هذا الرجل هنا اسم "ف" وقد كان موظفاً في مكتب شركة العال بطهران قبل ارتقاء الخميني إلى الحكم ، وقد ساعد في إنقاذ آخر الإسرائيليين الذي بقوا في طهران مع سيطرة الخميني، كما لعب دوراً رئيسياً في إنقاذ يهود بعد ذلك. قابلته خلال الشهور الأخيرة مرات معدودة. ينفق العميل السري السابق في السر ويتابع في قلق التطورات التي تحدث في بلاد آية الله، وأسقطت أجزاء معينة من العمليات التي قام بها، لأسباب أمنية مفهومة.

تبدأ القصة في أيام سقوط نظام الشاه عام

منهم شيئاً.

وصلت هذه المعلومات إلى مسامع المستوى السياسي في إسرائيل، غير أن الفترة التي سبقت سقوط الشاه لم تستغل في عمليات إنقاذ علي مستوى ملحوظ، كما أن يهود إيران لم يقدرُوا جيداً درجة تطرف النظام الجديد الذي يسير بخطى حثيثة للتخلص منهم. فور ارتقاء الخميني للحكم بدأت تتدفق إلى خارج إيران أنباء كثيرة عن حالة اليهود الصعبة بها والإهانات التي يلاقونها علي يد الحرس الثوري. وكانت للأجهزة الأمنية علاقات ضئيلة جداً بإيران، بعد حل جهاز استخبارات نظام الشاه واعتقال وتصفية معظم أفرادهِ. كانت هناك مخاوف من تنفيذ مجزرة عامة ضد اليهود في حين تقف إسرائيل علي الجانب الآخر ولا تستطيع عمل شئ. اصدر رئيس الوزراء في ذلك الحين مناحم بييجين أمراً بعمل أي شئ لإنقاذ يهود إيران وإحضارهم إلى إسرائيل.

وكان التقدير في الموساد أنه يجب العمل بسرعة طالما أن تغيير النظام تواكبه فوضى وقبل أن تتأسس كل مؤسسات الحكم. حكمت طهران في تلك الشهور مجموعات مسلحة مختلفة، دون حكم مركزي حقيقي، كان الهدف المتشدد مشتركاً لدى كل الفصائل لكن تنظيمها لم يكن موحداً ولم تكن عملياتها منسقة.

في تلك الفترة العاصفة أظهر "ف" المواهب التي ولد بها، وعما فعل آنذاك كتب له رئيس الكنيست دوف شيلنسكي بعد عشر سنوات من ذلك: «من وصف الأمور يظهر دورك الكبير والهام في المساعدة في الهجرة من إيران ولا يبقى سوى التأثير من تفانيك واستعدادك للمخاطرة بحياتك لصالح إسرائيل». وحقيقة الأمر أن "ف" لم يحلم مطلقاً بالانضمام إلى الأجهزة السرية. فقد عمل حتى الثورة في مكتب العال بطهران في وظيفة كتابية كما برز في الأعمال التطوعية داخل الطائفة اليهودية. ويقول: «كان حلمي أن أصبح وكيل سفريات مستقل». بدأ في القيام بوظيفته الخاصة في العاشر من فبراير عام ١٩٧٩، وهو اليوم الذي انهارت فيه حكومة شاهبور بختيار وتم تنصيب مهدي بازرجان، أحد المقربين من الخميني، رئيساً جديداً للوزارة. في ذلك الحين أعلن جيش إيران عن الحياد في الصراع من أجل السلطة وكان من الواضح أن عودة الخميني إلى إيران وشيكة.

في صباح الحادي عشر من فبراير سار "ف" وداني سعدون مدير فرع العال بإيران في شوارع طهران وحاولا أن يفهما بالضبط ما يحدث للدولة.

ويقول "ف": فجأة رأيت شخصاً يصعد إلى منصة في الشارع ويحرض آلاف الناس الذين تواجدوا هناك في ذلك الوقت. تحدث عن الولايات المتحدة وإسرائيل وعما يجب أن يفعل بهما. وكان آخر كلامه النداء باقتحام سفارة إسرائيل، التي لم تكن بعيدة عن ذلك المكان. جاءت صيحات الموافقة من الجمهور الكبير الذي كان يصل إلى حوالي عشرة آلاف شخص. انطلقت إلى السيارة وطلبت من سعدون أن يمضي بسرعة. ذهبنا إلى السفارة. وقفنا في ازدحام مروري، كان يبدو وكأن طهران كلها قد خرجت إلى الشارع. تركت السيارة وركضت مثل الصاروخ بأقصى سرعة إلى السفارة. لم تكن وحدة الحرس الفارسية هناك وسمح لي الحارس الإسرائيلي بالدخول. كان يعرفني. في الداخل، وجدت بعض الحراس الشخصيين والعاملين في السفارة مشغولين كالعتاد بأمورهم الخاصة وكأن شيئاً لم يحدث. حاولت أن أفهم وأنا أصبح ماذا يصنعون هناك بالضبط، في حين أن الحشود تقترب. في البداية لم يصدقوا بالفعل أن مثل هذا الأمر يمكن أن يحدث في طهران ولم يرغبوا في ترك المبنى. صحت قائلاً أنهم مجانين وإذا لم يفروا سوف يأتي المتظاهرون ويقتلونهم في النهاية اقنعتهم. فقاموا بإشعال صناديق كانت معدة سلفاً مليئة بمادة سريّة يجب تدميرها علي الفور في وقت الطوارئ. انحشروا جميعاً في عدة سيارات وغادروا المكان من البوابة الخلفية للسفارة. لم يعرفوا مطلقاً ماذا يحدث في الشارع. قبل حضوري وصل المتظاهرون بعد أن فروا بدقائق. لم ينجحوا في كسر البوابة فتسلقوا الأسوار. خلال برهة وجيزة احتلوا السفارة. عدت إلى المكان بعد عدة ساعات وكأنتي متهم برئ. فأنا أبدو من أهل البلاد وأتحدث الفارسية ولم يشك بي أحد. وصلت بالضبط مع خطاب ياسر عرفات الذي كان يقف في فناء السفارة أمام جمهور متحمس وثائر. طلب عرفات من الحرس الثوري تعليق علم منظمة التحرير الفلسطينية فوق السفارة في المكان الذي كان علم إسرائيل معلق به، وأن يطلقوا علي المكان إسم سفارة فلسطين، وافق الإيرانيون بالطبع. استطعت أن ألاحظ في جراج السفارة السيارات العشر التي تركت. بعد عدة أشهر من ذلك رايت أن قائد شرطة الخميني المسماة "الكوميتا" يتقل بسيارة السفير المرسيدس. في الأمام كانت له لوحة أرقام إيرانية وفي الخلف ظلت اللوحة الدبلوماسية معلقة.

كان الخروج من السفارة مجرد بداية للدراما: تم القبض علي ثلاثة وثلاثين إسرائيلياً مع اندلاع الثورة

وهم السفير، ممثلي وزارة الخارجية، العاملين في المال، الوكالة اليهودية والمفاعل. وكان بين المقبوض عليهم أيضا عضو الكنيسة السابق موردخاي بن بورات خبير الهجرات السرية الذي سافر في مهمة سرية لدراسة طرق تهجير يهود إيران إلى إسرائيل. حاول سفير إسرائيل في إيران يوسف هرملين رحمه الله أن يخلق علاقة مع عناصر مسئولة في النظام الإيراني المنهار، اعترف رئيس الوزراء المعزول بختيار أنه لا يستطيع القيام بشيء، وفي ذلك اليوم فر هو نفسه خارج البلاد.

اتصل الملحق العسكري الإسرائيلي العميد يتسحاق سجاف برئيس الأركان الإيراني العميد كرابجي وعلم منه أن الجيش قرر اتخاذ موقف محايد من الصراع لذلك لن يأتي لمساعدة الإسرائيليين المحاصرين. وأدت المكالمات مع قائد القوات الجوية وقائد القوات الخاصة إلى نتائج مشابهة. وبالمناسبة تم اعدام هذين الرجلين بعد أيام قليلة. وعلم سجاف أن كتيبة الحراسة التي كانت إلى جوار السفارة قد اختفت تماما. وقت هروب طاقم السفارة لم يكن سجاف ولا هرملين في المبنى، وخرجا إلى هناك دون أن يعرفا بما حدث أو الخطر الذي ينتظرهما. وحين اقتربا لاحظا علم منظمة التحرير الفلسطينية الذي كان يرفرف فوق المبنى منذ فترة.

احتشدت جماعة الإسرائيليين في ثلاث شقق للاختباء، وكان "ف" ويهودي آخر من أهل البلاد همزة الوصل بينهم واهتموا بإمدادهم دائما بالطعام والمعلومات. ومن إحدى هذه الشقق تمت إقامة خط برقيات مع وزارة الخارجية بالقدس. ويحكي "ف" قائلا "ذات صباح نهضت قبل الجميع في إحدى شقق الاختباء بطهران. نظرت من النافذة وأدركت أن هذه نهاية اللعبة. كان المبنى محاطا بجنود مسلحين وسيارات جيب تحمل رشاشات ثقيلة. كنا متأكدين أنهم هنا من أجلنا، يريدون الإمساك بالعدو الصهيوني. بعد مشاورة قصيرة نزلت لأسفل وكأنتي أحد الجيران ودخلت في حوار مع أحد الجنود الذي كان يقف مستعدا بجوار الرشاش. سألته ماذا يحدث وعمن يبحثون. إتضح أن استخبارات الحرس الثوري تشتبه أن عميلا لوكالة الاستخبارات الأمريكية C.I.A يقطن المبنى غير أن الجندي قال لي أنهم اقتحموا الشقة المشبوهة ولم يجدوا أحدا وأنهم رحلوا علي الفور ووافقته بصوت جهوري أن الواجب تصفية كل العملاء الأمريكيين والإسرائيليين ومن المستحسن التعجيل بذلك. سعدت للغاية لأنهم لم يأتون لأخذنا وألقيت خطبة عصماء في مديح آية الله روح الله الخميني، وبعد برهة أعددت وجبة

خفيفة وقدمتها للجنود الذين في الخارج». لكن المشكلة لم تحل. فقد حاولوا في إسرائيل وواشنطن وطهران لمدة ثمانية أيام أن يجدوا طرق إنقاذ للمجموعة الإسرائيلية. وأخيرا كان الحل الحصول علي توصيلة، سمحت سلطات الثورية لطائرتين أمريكيتين بالهبوط في إيران لأخذ رعايا الولايات المتحدة الذين يعيشون في الدولة. اتفقت وزارة الخارجية مع نظيرتها الأمريكية علي أن يستقل الإسرائيليون الثلاثة والثلاثون إحدى الطائرتين. بدا ذلك الأمر بسيطا لكن التنفيذ كان شديد التعقيد. كان يجب الوصول من شقق الاختباء إلى نقطة التجمع الخاصة بالأمريكيين في فندق هيلتون دون إثارة شكوك المتشددین المسلحين الذين كانوا يتجولون في الشوارع. قاد "ف" المجموعات إلى الفندق عبر الحارات في ثنائيات أو ثلاثيات. كان ذلك في السابع عشر من فبراير، مرت علي المجموعة أربع وعشرون ساعة أخرى من التوتر، دخل ممثلو النظام الجديد إلى الفندق واتهموا بعض الإسرائيليين أنهم إيرانيون متكبرون يحاولون التسرب خارج البلاد وقبضوا عليهم بتهمة الخيانة. تم إطلاق سراحهم بعد جهود إقناع طويلة. وقعت صورة مماثلة في المطار وأيضا داخل الطائرة. ويقول "ف" : استعجلت الرفاق لتركوا الفندق في ساعة مبكرة إلى المطار. جهزنا أتوبيسات وكان الأهم ألا نصل إلى ساعات حظر التجوال». كان الطريق إلى المطار مصفوحا بالمتظاهرين الذين أرادوا تفريغ غضبهم في الرتل الأمريكي المكون من عشرين أوتوبيسا. تسلمت المجموعة الإسرائيلية مبكرا بصور الخميني وقامت بتعليقها علي النوافذ وأنشدت أغاني الثورة طوال الرحلة. بعد ساعات طويلة من الانتظار داخل الطائرة ومراجعة جوازات السفر مرارا وتكرارا أقلت طائرة بان - إم إلى فرانكفورت وهناك هبط منها أفراد المجموعة وواصلوا طريقهم إلى إسرائيل. وحقيقة الأمر أن «ف» ظل الممثل الوحيد لشركة المال والوكالة اليهودية في طهران. «يوم هبط الخميني في إيران استدعوني علي وجه السرعة إلى المطار، ظلت إدارة المطار تعمل تقريبا وكنت من ناحيتهم ممثل المال. احضروا آلة تصوير وفتحوا الخزانة الموجودة في مكتب المال. كانت وجهة نظرهم معقولة: كانت الشركة مدينة لهم بمال فقرروا تحصيله. اخذوا مبلغ الدين مقابل خدمات المطار من المال السائل الذي وجدوه في الخزانة وسلموني المبلغ المتبقي ونجحت في نقله إلى إسرائيل. حين هبطت طائرة الخميني خرج الجميع لاستقباله. وقفت علي مسافة عشرين مترا منه في

حين كان مئات الحراس يفصلون بينه وبين الجمهور المتأثر. الزهور غطت كل شوارع إيران في ذلك اليوم. بث التلفزيون لسبب ما النشيد الوطني لنظام الشاه في لحظة الهبوط، ولم يتأخر رد الفعل احتل الحرس الثوري المبنى».

حتى ذلك اليوم كان وكلاء سفريات مختلفون في طهران مدينين لشركة العمال بمبلغ ٨٠٠ ألف دولار. قرروا في إدارة الشركة استغلال الفوضى ومحاولة تحصيل المال. أرسلت العمال مندوباً إلى طهران، فقابل «ف» وطلب منه الاهتمام بشئون الشركة ويحكي "ف" قائلاً: انتقلت من وكيل سياحة إلى الثاني وحصلت شيكات العمال. كان أحد المكاتب مدينا بمبلغ كبير جداً، في البداية تلاعبوا بي هناك عن طريق إذهب وعد، وقالوا ان المدير مشغول. في الزيارة التالية فوجئت باستقبال المدير نفسه، حيث قابلني ببشاشة وطلب أن أجلس وانتظر بضع دقائق حتي يتصل بالبنك ويحصل علي تصريح بالدفع لي. بدت لي الصفقة غير مجزية، فقلت أنني اعاني من ألم معدي واحتاج دورة المياه. حاول المدير تعطيلي لكنني فررت من الحجرة مهرولاً، وطرت علي الدرج خارجاً من المبنى. في المدخل مر امامي رجال شرطة الخميني الذين جاءوا لاصطحابي. ولا يخامرني شك في أن المدير قد استدعاهم».

وبشبه أعجوبة تم إنقاذ ملايين الدولارات الخاصة بالعمال التي كانت مودعة في بنك بطهران يقول "ف" : لم أدرك سوى بعد عدة دقائق أنني قد نسيت علي مكتب المدير في وكالة السفريات تفاصيل حسابي في البنك، وهو الحساب الذي نقلنا كل أموال العمال عن طريقه في تلك الأيام. هرعت إلى البنك، وعرفت ان الواجب عليّ أن اصل إلى هناك قبل الحرس الثوري الذي سيأتي لمصادرة الحساب. كان أحد العاملين في البنك مدينا لي بصنيع كبير - كنت قد اهتمت بإرسال زوجته لعلاج خصوية ناجح في إسرائيل بعد ان يؤس منها كل أطباء إيران - ناديته جانباً فقال انه لا داع للقلق، سوف ينقل المال إلى حساب آخر باسم وهمي وسوف يمحو الآثار. حين وصل الحرس الثوري لم يجد في الحساب سوى ١٠٠ دولار بإسمي».

يؤكد "ف" أن معظم اليهود في إيران كانوا حتى ذلك الحين يقدررون أن نظام الخميني مجرد حلقة وأن الشاه سوف يعود ليحكم. كان أبرزهم حبيب القنيان من أغنياء يهود إيران والذي عمل كثيراً من أجل الطائفة. حتى بعد تولي الخميني استمرت مصانع القنيان تشغل آلاف العمال الإيرانيين المسلمين الذين تمتعوا بظروف عمل جيدة، كان القنيان واثقا

أن شراً لن يلحق به، غير أنه اعتقل في نهاية الأمر مع مقاول مسلم إسمه علي خورم كان صديقاً مقرباً من أم الشاه، اتهم الاثنان بالخيانة. كتب في حكم الإعدام الذي صدر ضد القنيان أنه تعاون مع إسرائيل واشترى بها ممتلكات وكان له دور في حملات جمع تبرعات لتنفيذ عمليات ضد الشعب الفلسطيني. حرك الحكم المتوقع مجموعة من ثمانية يهود لمقابلة آية الله طلقاني، أحد رؤساء النظام الجديد وصديق قديم لأحد أفراد المجموعة، والتوسل اليه لإنقاذ حياة القنيان، وأعلن طلقاني أنه يشعر بحزن شديد لأنه لا يستطيع المساعدة لكن الحكم وقعه احمد ابن الخميني. وتذكر "ف" قائلاً: «اضافة الي ذلك سمعت من احد المشاركين ان طلقاني قد أضاف أن مسلمين كثيرين قد ضحوا بدمائهم من أجل الثورة ولن يحدث شئ إن أدى اليهود دورهم في هذا المجهود». اعدم القنيان يوم ٩ مايو ١٩٧٩ ووضعت جريدة في طهران «القتل» عنواناً كأفضل هدية يمكن ان تقدمها الثورة للشعب الفلسطيني.

في اللقاء بطلقاني وعد مجموعة اليهود انه لن يخلق أذى باليهود إذا أعربوا عن تأييدهم للثورة. افرز هذا التصريح مسيرة شارك فيها آلاف اليهود وسارت نحو مقر قيادة الخميني في طهران مرددة شعارات تعدد أفضال الثورة وتشجب اسرائيل. غير أنه بعد إعدام القنيان أعدم الكثير من رجال الأعمال اليهود البارزين واعتقل الكثيرون بتهمة التعاون مع إسرائيل. قال نائب وزير الداخلية الإيراني طبطبائي أن إسرائيل سرطان في جسد العالم الإسلامي. وكتبت صحف إيران أن الموساد الإسرائيلي قد تعاون مع "السواق" أو جهاز استخبارات الشاه. ونادى الخميني نفسه في خطابه بمناسبة يوم فلسطين، بإغراق إسرائيل. أوضحت كل تلك الأمور ليهود إيران والعناصر المسؤولة في إسرائيل أن إدارة الظهر العلنة لإسرائيل لم تجد وأن يهود إيران في خطر حقيقي.

في النهاية، ألقى القبض علي «ف» أيضاً، ويحكي قائلاً: كنت في ذلك اليوم بالمطار وفي خضم التنفيذ ولم أشعر أن مندوب مكتب راشد الحكومة الإيراني يتعقبني هناك. يبدو أن شيئاً من تصرفاتي بدا غريباً فاقترب مني في جماعة جنود. قال لي: أفهم أنك رئيس كبير. ماذا تصنع هنا بالضبط؟ أجبت أنه أنني أتيت لمجرد إرسال خطاب لكن هذا لم يبد مقنعاً. شعرت أن لوني يتغير ودمي يهرب. نادي مندوب مكتب راشد الحكومة أحد الجنود بملابس مموهة لن أنسى اسمه ماحييت وقال له «موجبنا،

خذ هذا الرجل إلى مركز الشرطة. حققوا معي لساعات طويلة هناك. في البداية دون ضرب ولكن بصورة فظة مع كثير من التهديدات. نجح ضابط بدين من شرطة الأخلاق التابعة للخميني في كشف هويتي وكشف علاقاتي السابقة بشركة العال. طلب مني أن أدلي بكل التفاصيل التي أعرفها عن الشركة التي امتصت دماء العالم الإسلامي علي حد قوله. ذكرني هذا الضابط أنه حين أضرب المطار كله احتجاجاً علي نظام الشاه، لم يعمل أحد سوى مكتب العال وأحضر من إسرائيل طاقم عاملين كامل، بما في ذلك عمال تنظيف دورات المياه والأحواض. كنت قد رتبت مع والد زوجتي علي أنني إذا لم اتصل به يومياً وفي ساعة معينة عليه أن يذهب لشهقتي ويقوم بتطهيرها من أي شيء يرتبط بإسرائيل والموساد. ولحسن حظي عمل حسب الاتفاق وقام بتفريغ الشقة وبعد ساعات قليلة من ذلك ذهب الجنود إلي الشقة واجروا تفتيشاً دقيقاً.

نقل «ف» إلى سجن في شارع شيمران وتم التحقيق معه هناك يومياً وعذب بالتجويع والضرب. كان جميع المحققين من مؤيدي الثورة الذين التحقوا بالعمل كمحققين في خدمة النظام الجديد. وأراد هؤلاء المحققون المتشددون أن يعرفوا كل شيء عنعمل «ف» قبل الثورة. وعند تفتيش مكاتب الوكالة اليهودية بشارع شاه في طهران اكتشفت شرطة الثورة وجود مستندات ترتبط بمفادرة مجموعة من الفتية اليهود الإيرانيين في سن الثالثة عشرة لنزهة في إسرائيل. كان «ف» موقفاً علي النماذج. ويقول بعد أن وجدوا هذا أتوا إليّ واتهموني بأنني أرسلت يهوداً إلى معسكرات تدريب الموساد في إسرائيل. لكن هذا كان مجرد كلام مرسل فلم يفهموا حقاً من أنا. كانت الأسئلة تحيط برأسي ولحسن حظي أنهم لم يكونوا علي قناعة مطلقاً بأنني حقاً علي علاقة بإسرائيل. ومن ناحية العالم الخارجي فقد بدا وكأنني اختفيت. لم يسمحوا لي بالاتصال الخارجي ورفضوا إبلاغ أسرتي بسجني. أما اليهود الذين نجحوا في الخروج من إيران في تلك الأيام فقد جلبوا الخبر إلى رجال الموساد في إسرائيل. انتشرت الشائعات عما حدث لي في طهران وكان الرأي السائد أنهم اعدموني في إطار عمليات التصفية الكبيرة في تلك الأيام. حتى

أن أحد المهاجرين أتعب نفسه واتصل بزوجتي التي كانت حينئذ في إسرائيل حكى لها وهي يبكي أن زوجها قد مات.

لكن النهاية كانت جيدة وبدأت وكأنها قصة من الأفلام. يقول «ف» ذات يوم أثناء التحقيق، رأيت ملاكاً، نعم ملاك حقيقي. كان ذلك ضابطاً كبيراً أعرفه كان يعمل في حينه في المطار. اعتدنا قبل الثورة أن نجلس ونتجاذب أطراف الحديث، حتي أنني ساعدته ذات مرة في مشكلة مادية. أخذ هذا الضابط المحقق الموكل بي ليتحدث معه وتوسل من أجلي. يجب أن نفهم أن مؤسسات الحكم المنظمة والمرتبطة لم تكن قد نظمت في إيران في تلك الفترة وسيطرت جماعات المتشددون علي بعض نقاط الحكم. طلبت الجماعة التي كانت مسئولة عن السجن الذي احتجزت به مالا مقابل إطلاق سراجي، فتوجه الضابط الذي اسميه الملاك إلى والد زوجتي الذي نظم بدوره حملة تبرعات في الطائفة كلها. بمساعدة يهود أثرياء جداً نجحوا في النهاية في جمع المائة وخمسين ألف دولار التي أرادوها. وتم تسليمهم المال فأطلق سراجي.

خاف «ف» من العودة إلى منزله لتلا تمسكه جماعة أخرى لاتتصل باتفاق إطلاق سراحه فأختفي منذ ذلك في بيوت الاصدقاء. غير عنوانه كل ليلة، وحتى بعد الافراج عنه استمرت العلاقات مع ذلك الضابط الذي كان همزة الوصل التي نقلت أموال الفدية إلى عناصر في النظام الخميني، بعد خصم عمولة جيدة لنفسه. وفي أبريل عام ١٩٨٠ نجح «ف» في الحصول علي إذن بركوب طائرة للخارج من مطار إيران. اهتم الضابط الملاك بأن يضع «ف» داخل الطائرة وحذره من التجرد علي العودة. قال لي ان عدت إلى هنا لن أستطيع مساعدتك مرة أخرى. ستكون بمفردك تماماً». خرج «ف» في رحلة طيران عادية إلى روما وانتظره هناك بالمطار سفير إسرائيل بإيطاليا الذي أرسل برقية إلى إسرائيل علي الفور «الطرد وصل. كل شيء علي مايرام». استمر التحقيق مع «ف» بإسرائيل شهراً كاملاً وفي نهايته تمت كتابة تقرير شامل ومفصل عن الحالة في إيران بعد فترة وجيزة من العمل.

الأهم.. العنصر البشري

بقلم: رونين برجمان

ملحق هآرتس ١٥/١١/١٩٩٦

بعد طريق مهني سري طويل يصدر فيكتور مركتي كتابا فضائحا آخر عن زملاءه السابقين في وكالة الاستخبارات الأمريكية C.I.A. يظهرهم وكأنهم أسرى في صورة هوليودية أسطورية، يهتمون بعمليات لا حاجة إليها في العالم بأسره ويهدرون أموالا طائلة. وعن التعاون مع الموساد الإسرائيلي لدى مركتي مزاعم مدهشة.

تجولنا في شارع ١٤ بواشنطن وبحثنا عن سلالم يمكن عن طريقها أن نصور من أسفل بخلفية السماء، فوجدنا درج سلم فاخر جدا.

وقف فيكتور مركتي العميد السابق في الـ C.I.A. في وضع مناسب، مستعدا للتصوير. فجأة استدار ورأى إلى أي مبنى ينتمي هذا السلم ثم انفجر في الضحك: أنظر إلى المصادفة. هنا مقر القيادة العالي للمجتمع الجغرافي القومي. لا يعلم الكثيرون هذا الأمر، لكن وكالة C.I.A. استخدمت إسمهم كقطاع لعملياتها السرية في العالم كله. كنا نزود أطقمنا بكل شارات الهوية المطلوبة ونلحق بهم متسلقي جبال وسائحين مشاهير، كأنهم أتوا لتصوير مناظر طبيعية لكنهم في الحقيقة خرجوا لجلب معلومات عن أمور مختلفة تماما.

هكذا هو الحال بالنسبة لرجل استخبارات مثل مركتي: حتى بعد ساعات من الحوار، بعد أن يخيل لك أنه قد روى كل شيء، تطل فجأة قصة أخرى. إن مركتي مشغول حاليا بتأليف كتاب جديد عن C.I.A.

وهذا أمر يشكل ضغطا على عدد من رجال وكالة الاستخبارات المركزية، ويعد مركتي بأن الكتاب الجديد لن يكون أقل من كتابه الأول "جماعة الاستخبارات" الذي وصفته جريدة «تايم» الأسبوعية بأنه محرج للغاية بالنسبة للتجسس الأمريكي. وفي حديث مع ملحق هآرتس يكشف مركتي تفاصيل عن الكتاب الجديد ويعرض الاستخبارات الحديثة من وجهة نظره. ويدرس حرب الظلال بين القوتين العظميين من خلال حادثة أولدريدج آيمس الجاسوس الشهير الذي اعتقل منذ عامين. كان آيمس صديقا قريبا من مركتي ويرأسه من السجن، ويحاول وأخته إشراك مركتي في صراعهما مع الـ C.I.A. حتى يستطيع آيمس أن يكتب مقالات تذهب إلى خارج جدران السجن. في بداية الحديث عن آيمس فاجأنا مركتي بقوله: "آيمس وحده. لقد عمل معه - داخل الوكالة - أربعة جواسيس آخرون لصالح الاتحاد السوفيتي السابق.

= وهل هذا هو السبب الحقيقي الذي يجعلهم يريدون منعه عن التعبير ؟

- "من المحتمل، فهم يحاولون حاليا في الـ C.I.A. أن يخفوا هذه القصة لأنها محرجة جد بالنسبة لهم. إن الجواسيس الأربعة كلهم من أصل أوروبي، واثنان منهما يهود. لقد بدأوا العمل في الوكالة أبان الحرب الباردة وبنوا طريقهم العملي من عمليات ضد الكتلة الشرقية. جزء من هذه العمليات

فشل، والواضح حالياً أن هذا الفشل كان متعمداً من جانب هؤلاء الأربعة".

= أين هم اليوم ؟

- "إثنان من المجموعة لم يعودا معنا. انتحرا واحد في ظروف عجيبة في منزله الواقع في بتسدها إحدى ضواحي واشنطن، ولقى الثاني حتفه في حادث طريق في بودابست. وأرى أنهما قد صفيا".

لقد حول تفكيك الكتلة الشرقية اللقاءات التي كانت ضرباً من الخيال إلى أمر ممكن. وكجزء من الإعداد لتأليف الكتاب أجرى مركتي لقاءات في روسيا مع الأشخاص الذين قاموا بتشغيل جواسيس الذرة في الولايات المتحدة. أحدهم كان فلاديمير بروكوفسكي الذي جند وشغل كلاوس بيوتشس العالم الألماني الذي فر من السلطة النازية إلى إنجلترا وانضم هناك إلى المشروع النووي المحلي. كان بيوتشس يمثل فشلاً ذريعاً بالنسبة للأمن الميداني البريطاني الذي عرف أن الرجل عضو في الحزب الشيوعي في برلين ومازال يتمسك بأراء يسارية متطرفة ورغم ذلك سمح له بالعمل في إطار عملية BOMB-1 المقابل الانجليزي لمشروع مناهاتن.

عام ١٩٤٤ انتقل بيوتشس إلى الولايات المتحدة في إطار تبادل الخبرات والتحق بمنصب كبير في معامل لوس ألموس. وانتقل معه بروكوفسكي وعاش بضع سنوات باسم مستعار في نيويورك. أبلغ بيوتشس الاتحاد السوفيتي - عن طريق بروكوفسكي - معلومات وفيرة جداً عن تطوير قنبلة ذرية وفي وقت لاحق عن القنبلة الهيدروجينية. أدى كشف بيوتشس علي يد F.B.I إلى القبض علي بقية جواسيس الذرة في نهاية الأمر، وخصوصاً آتيل ويوليوس روزنبرج.

أخذ مركتي بروكوفسكي إلى لقاء بمعامل لوس ألموس مع البروفيسير ادوارد تيلر مبتكر القنبلة الهيدروجينية الذي كان يعمل مستشاراً للمعامل. دخل تيلر إلى الحجرة وأتجه إلى لانه يعرفني، وسأل أين تريدني أن أجلس بالضبط؟ فأجبت أنه قبل أن يجلس ليسمح لي بالتعرف علي الشخص الذي سرق منه أسرار القنبلة الهيدروجينية. شعر تيلر بالسعادة. قال إنه منذ فترة أراد أن يقابل أحد هؤلاء اللصوص. أمضى الاثنان ساعات في حوار حي عن بناء قنبلة واستعدادا كيف حاول الأمريكيون أن يدافعوا عن خبرتهم وكيف نجح الروس في نهاية الأمر في موازنة سباق التسليح.

ولد فيكتور مركتي في بنسلفانيا منذ ٦٦ عاماً درس الثانوية في باريس وواصل دراسته في الجامعة بالولايات المتحدة. جند في الاستخبارات الحربية إبان الحرب الكورية وأرسل في البداية إلى ألمانيا وفي

وقت لاحق إلى الجبهة، وجرح هناك جرحاً طفيفاً. بعد التسريح من الجيش درس في كلية اللغة الروسية بجامعة بنسلفانيا. واتضح بعد فوات الأوان أن أحد الأساتذة بالكلية كان يبحث عن الشباب المناسبين للخدمة في وكالة C.I.A عرض الرجل علي مركتي أن يعمل في الوكالة، وفي عام ١٩٥٥ تم تجنيده بالفعل. كان مركتي متدخلاً في تعقب المساعدة الروسية لدول مختلفة كما اشترك في إعداد ما يسمى "التقييم القومي السنوي. وتخصص في الأصل في تقييم القدرة الاستراتيجية للروس في الصواريخ الباليستية والسلاح الذري، وكان المساعد الخاص للأدميرال ريوس تيلور نائب رئيس الوكالة. في هذا المنصب أشرف مركتي علي كل الأنشطة السرية في وكالة C.I.A.

زار إسرائيل بضع مرات من خلال وظيفته وخصوصاً بعد حرب عام ١٩٦٧ واهتم بتنسيق عمليات مشتركة للمخابرات الإسرائيلية والـ C.I.A. وفي عام ١٩٧٢ ترك الخدمة بدرجة لواء (أردت أن أبدأ حياة جديدة خارج عالم الجواسيس). بعد فترة قصيرة من خروجه من الخدمة نشر مركتي رواية جاسوسية خيالية باسم "الراقصون علي الحبل الرفيع"، وصفت الحياة في داخل جماعة الاستخبارات في أيام تعقب الجاسوس الروسي المدسوس. عندئذ بدأت المواجهة بين مركتي والوكالة التي كان يعمل لصالحها فيما مضى. ويقول مركتي "لقد قرأ الكتاب أعضاء في مجلس الشيوخ من تل الكابيتول وتأثروا. فقد رأوا أن لدي ما أقوله عن مشاكل استخباراتنا وحاولوا جعلني شاهداً في لجنة شئون الاستخبارات. لكن الوكالة أوقفت هذا الأمر لذلك قررت نشر مذكراتي".

ظهر كتاب "جماعة الاستخبارات في نهاية عام ١٩٤٧ بعد صراعات قضائية. اتجهت وكالة C.I.A إلى المحكمة وحاولت أن تتسبب في سجن مركتي وإصدار أمر بمنع الكتاب. وعلي غرار فشل حكومة إسرائيل في قضية كتاب فيكتور أوستريسكي، اتضح هذه المرة أيضاً أن الوكالة لم تفعل شيئاً سوى أنها ساعدت في زيادة المبيعات، ونشر الكتاب المعروف علي مدى واسع وفشلت الإدارة الأمريكية في محاولتها إدانة مركتي ومنع التوزيع. استندت المحكمة إلى مبادئ حرية المعلومات وحرية التعبير ووافقت فقط علي حذف المواضع التي اقتتعت أنها تحمل خطراً حقيقياً يضر بأمن الدولة. أصيبوا في وكالة C.I.A بالجنون بسببي بالطبع قرأوا الكتاب وأطلقوا علي اسم الخائن، وهو أمر لم يكن صحيحاً مطلقاً. لم أكن خائناً لقد كنت Whistk biower

ويشير مركتي في ابتسام إلى أن هذا الأمر لو حدث في إسرائيل لعوقب مثل فانونو، غير أنه في الولايات المتحدة هناك فارق جوهري بين من يدلي بأسرار للروس أو لإسرائيل ومن ينشر معلومات سرية في كتاب يوزع علي الجمهور العريض.

ومركتي حالياً عضو شرف في جمعية الجواسيس المتقاعدين في واشنطن. ظهر في هذه المدينة واقع غريب في السنوات الأخيرة. حيث يحن رجال منظمات الاستخبارات الأمريكية البالغ عددها ستا وعشرين إلى أيام الحرب الباردة وألعاب التجسس بمساعدة العملاء المتقاعدين في الاتحاد السوفيتي حينذاك. يأتي الكثير من رجال الدكي. جى بى، إلى العاصمة الأمريكية للبحث عن حظهم في الأعمال أو كمدعويين في منازعات وندوات مختلفة. وتنظم المنظمات العليا لمن خرجوا من خدمة الاستخبارات الروسية لقاءات منتظمة مع نظرائهم الأمريكيين وفي كازينوهات واشنطن يمكن أن نجد من كانوا متافسين في الماضي يرفعون قدحا من الويسكى أو الفودكا في ذكرى تلك الأيام الجميلة.

انتهى عامان من الصراعات القضائية بحذف حوالي ٢٦٧ قطعة بأطوال مختلفة.

ورغم كل هذا فإن ما تبقى كان شديد الإحراج لوكالة الاستخبارات لأنه شمل معلومات عن عمليات سرية. وينبه مركتي بابتسامة تحمل تلميحات إلى أن جزءاً من القطع التي حذفت وجد طريقه بطريقة ما إلى صحف مختلفة في سنوات ما بعد ظهور الكتاب، كما أن جزءاً آخر من هذه القطع سوف يدرج في الكتاب الجديد الذي يوشك على نشره.

= هل تستطيع ذكر قطعة كهذه على سبيل المثال ؟

- مثلاً قصة حزينة- مضحكة عن قطة الوكالة. ففي الستينيات حاولت المجموعة الفنية في الـ C.I.A تطوير ميكروفون موجه. وفي الميكروفونات العادية تواجهنا مشكلة: فعلى خلاف الأذن البشرية التي تستطيع الإصغاء لنوع واحد من الأصوات من حولها وتجاهل الباقي، فإن الميكروفون يلتقط كل شيء وهذا الأمر يدخل الكثير من تشويشات الخلفية إلى التسجيل. لم تؤد سنوات من البحث عن حل إلى نجاحات حتى قرر أحد العباقرة دراسة إمكانية توصيل أذن بشرية لهذا الغرض. من خلال دراسة مسبقة أخذوا مجموعة من القطط البائسة وحملوها بالأجهزة والأسلاك وحاولوا أن يدرسوا إن كان يمكن استخدام أذن قطة كميكروفون. وانتهت القصة بأنهم لم ينجحوا كما أن قطتهم الرئيسية قفزت من فوق الطاولة وهرولت إلى الخارج بكل الأجهزة ودُهِست في الفناء.

= وماذا أيضاً ؟

- لقد حذفوا لي قصة عن عملية في الهند. كان لي دور في عملية تنصت واسعة على حقول تجارب الصواريخ في جنوب الصين قرروا في الـ C.I.A أن أفضل مكان تخفى به معدات التنصت على أجهزة اتصالاتهم اللاسلكية سيكون على قمة نادا ديدى في الهيمالايا أحد أعلى جبال العالم. قاموا بتجنيد متسلق الجبال الشهير باري بيشوف وجعلوا كل المجموعة تتكرر على أنها وفد المجتمع الجغرافي القومي. قامت المجموعة بإخفاء الجهاز الذي كان يغذى من مولد نووي. في المرة الأولى لم يعمل الجهاز فكررنا العملية برمتها رغم كونها باهظة ومعقدة.

في المرة الثانية لم يتم الإخفاء جيداً فأنكشف الجهاز. في المرة الثالثة انفصل المولد النووي وتفكك وأدى إلى تلوث إشعاعي في مياه الجنجاس. وكانت هناك قصة أخرى قاموا بحذفها وهي تتعلق باقتحام الـ C.I.A لسفارة إسرائيل بواشنطن عام ١٩٦٩. بمساعدة الـ F.B.I قمنا باقتحام مبنى السفارة وبحثنا عن وثائق هامة، صورناها وأخفينا في المكان أجهزة تصنت. كان المهم بالنسبة لنا الاستماع لما يحدث في السفارة- ولنتأكد أن الإسرائيليين لا يتجسسون علينا، وهو الأمر الذي أثار اهتمام الـ F.B.I، كما أننا أردنا أن نعرف ما الذي تعرفه إسرائيل في شئون الاستخبارات والتجسس.

رد فعل وزارة الخارجية الإسرائيلية: " لا رد ". تجدر الإشارة إلى أن سفير إسرائيل آنذاك كان يتسحاق رابين وكان مبنى السفارة في واشنطن بشارع ٢١ رقم ١٦٢١ ولم يكن في عنوانه الحالي.

غير أن مركتي يحاول في الأساس أن يعرف من انتصر في الحرب اليادرة وماذا كانت مساهمة الاستخبارات فيما ظهر وكأنه انتصار كاسح للولايات المتحدة. والواضح أنه في كل ما يتعلق بالاستخبارات يدهشنا مركتي للغاية حيث إن عبرته هي -HU mint stinks. وكلمة الاختصار Humint هي اصطلاح مهني شائع يدل على كل أنشطة التجسس التي تشمل أشخاصاً أحياء (على خلاف الأقمار الصناعية والتنصت وغيرها) ويقول مركتي أن الاستخبارات البشرية ببساطة لا تصلح. " إن كل ألعاب التجسس منذ ١٩٤٥ وحتى سقوط السور كانت هراء كبير. كل جواسيس الاتحاد السوفيتي لم يفيدوه مطلقاً. انظر إليهم اليوم ".

= وماذا عن التجسس عندكم ؟

- إن تجسسنا أسطورة جوفاء لا مضمون لها. خذ مثلاً أزمة الصواريخ في كوبا. في تلك الفترة كنت مسئولاً عن تعقب النشاط الروسى في دول أجنبية

مثل مصر وسوريا والعراق واندونيسيا وبالطبع كوبا. وقت الأزمة ركزنا بالطبع على الحالة عند كاسترو. وبفضل طائرات تجسسنا نجحنا في كشف حشد العتاد الروسي على أرض الجزيرة بشكل مبكر بكثير عما خططنا. تقدم كيندي بطلب إلى كروشتشوف لإخلاء الصواريخ وعندئذ بدأ الموضوع. في وقت الأزمة حصلنا على أطنان من مادة مهيومنت. كانت لنا قاعدتان في فلوريدا: واحدة عملت بالاسم الكودي JMwave والثانية OPALOCKA. بحث

رفاقنا هناك وجندوا الكوبيين الذين هربوا من كوبا، كما طلب من عملائنا في كوبا والاتحاد السوفيتي توفير معلومات عن موضوع الصواريخ. والخلاصة أن حوالي عشرين ألف تقرير استخباري قد وصل من مصادر حية. وعمل زملائي تيودور شالكي وهيوارد هانت مثل المجانين لتشغيل كل هذا الجيش من العملاء وضخوا هناك مالا وفيرا. وبعد أن انتهى كل شئ قمنا بمراجعة كل هذه التقارير حتى نرى فيما بعد ماذا استطعنا أن نتعلم منها.

وكان هذا أمرا عجيبا: اثنان فقط. كان تقريران فقط من بين العشرين ألف يساويان شيئا مهما للاستخبارات الأمريكية. وكان الباقي دون جدوى". يؤكد مركتي أن هذا مثال واحد فقط وإن كان متطرفا. ومنذ حوالي شهر قال للمحق هارتس أحد أصدقاء مركتي، والذي كان رئيس جماعة التجسس العكسي في الدكي. جى. بى. الجنرال أولج كلوجين، أنه خلال سنوات الحرب الباردة لم يكن للولايات المتحدة سوى جاسوسين جيدين فقط وقد قبض عليهما وأعدما وكان الباقيون أشخاص لا وضع لهم ولم يقتربوا من الأماكن الحساسة. ويقول مركتي: "كان التجسس الأمريكى حقيرا ومضحكا وانفعاليا، وأقول هذا باعتباري واحدا من رؤساء الشعبة الروسية في الوكالة. مجرد لعبة رومانسية باهظة جدا من أشخاص أحبوا بالطريقة التي عرضتهم بها هوليوود. صحيح أن الكثيرين دفعوا حياتهم ثمنا لاشتراكهم في هذه اللعبة، لكن هذا لم يغير شيئا في نهاية الأمر".

= هل ترفض التجسس البشرى كما أفهم ؟ مع ذلك لو كان للولايات المتحدة جاسوس في العراق بجوار صدام حسين، هل كان يتبأ بغزو الكويت ؟

- لكن الحقيقة أنه لم يكن. دائما يمكن أن نطرح أسئلة "إذا-هل" ولكن من خلال تجربتي أقول أن التجسس البشرى لم يحضر مطلقا أوراق المعلومات التي تفسر حقا شكل الأمور. وحتى لو كان للاستخبارات الروسية جواسيس جيدين لم يكونوا لينجحوا في إنقاذ المنظمة أو الكتلة السوفيتية من

الانهيار. وأرى بالمناسبة أن السبب الرئيسى لفشلنا كان الخوف من الروس. كان جيمس أنجلتون رئيس التجسس العكسي مصابا بجنون العظمة وخشى أن يكون كل نجاح من جانبنا في تجنيد عميل روسى هو مجرد استفزاز من الجانب الثانى ومحاولة لزرع معلومات عكسية عندنا. اعتقدنا أن أى جاسوس روسى سيكون حتما عميلا مزدوجا. لقد اعتبرنا الدكي. جى. بى. شديد الدقة وهذا الاعتقاد أصابنا بالشلل".

= وهل علم الروس أن هذا ما تعتقدونه فيهم ؟ - "نعم. في لقاءات مع كبار رجال الدكي. جى. بى. خلال السنوات الأخيرة اتضح لى أنهم على علم بخوفنا هذا ولعبوا على أنجلتون ومخاوفه العميقة".

= إذن هل كنتم عميانا تماما ؟ - إن الأمر الوحيد الذى أنقذنا من العمى الاستخباراتى التام كان أننا أدركنا مدى انحطاط شأننا في كل ما يتعلق بالتجسس البشرى لذلك ابتكرنا كل الدمى وطائرات التجسس والأقمار الصناعية. بفضلها فقط أدركنا أن الروس لا يسبقوننا في سباق التسلح، كما أن تقارير جواسيسنا في نهاية الستينيات- التي تفيد بأنهم على وشك احتلال برلين- لم تكن صحيحة مطلقا".

= حاليا يعلم رؤساء الـ C.I.A. مثلك أن الاستخبارات البشرية ليست مفيدة. فلماذا لا يزالون ينفقون الكثير من الجهد والمال في تشغيل جواسيس بشرية ؟

- أول سبب واضح لذلك هو أن وكالات الاستخبارات في العالم كله، والـ C.I.A. لا تشذ عن ذلك، تحب هذه اللعبة. من يعيش خارج البلاد يحصل على مال وافر. هذه أسطورة تغذى وتتمى ذاتها، بمساعدة لوبى كبير في الكونجرس ظهر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. والسبب الثانى أهم: فالهدف الحقيقى للعنصر البشرى ليس التجسس بمعناه- جمع معلومات- بل يعنى عمليات سرية، أى، القدرة الأمريكية على العمل في بلد أجنبى بلا استثناء دون أن تتكشف بصماتها. أحب كل رؤساء الولايات المتحدة هذه الإمكانية. أحيانا حقق هذا السياق نجاحات مذهلة، كما في حالة مصدق في إيران وحالة ارنج في جوايتمالا. في مثل هذه الحالات كان على الاستخبارات أن تتحمل المسؤولية دون أن يصل هذا إلى الرئيس. رفض أوليفر نورث أن يسير في هذا الخط ولم يوافق علي أن يسقط كل شئ عليه. والمثال التقليدي الآخر للاستخدام الرئاسي المباشر للذراع السري المحبب كان رئيس محطة الـ C.I.A.

في مكسيكو سيتي وينفد سكوت. خلال الستينات والسبعينات قام بتشغيل ثلاثة رؤساء في المكسيك علي اعتبار أنهم من ممتلكات الوكالة. ويتطرق الاسم "ممتلكات" إلى عملاء بارزين وعناصر مختلفة تساعد المنظمة، مثل رؤساء المكسيك سالفلي الذكر. كان سكوت علي اتصال مباشر بالرؤساء وأطلعوه علي كل ما يحدث في الدولة وحتى أصغر التفاصيل. وفي المقابل كان سكوت علي علاقة سرية وشخصية برئيس الولايات المتحدة، وخاصة جونسون، الذي اهتم بالمكسيك بشدة. وبذلك أصبحت لدى البيت الأبيض إمكانية توجيه سياسته الخارجية دون اللجوء إلى وزارة الخارجية والخدمة في الخارج، وأن يكون علي اتصال مباشر بأكبر العناصر في الدول الأخرى. في عهد رئاسة وليام كيسلي لوكالة C.I.A ما بين ٨٠ - ١٩٨٧ ازدهر النشاط السري من هذا النوع.

اعتقد كيسلي وبوش، الذي كان رئيساً للوكالة في الماضي، أنه يجب عمل أي شئ للقضاء علي إمبراطورية الشر أو الاتحاد السوفيتي، وبدأ في سلسلة من العمليات القذرة في العالم كله.

= وهل يشرح هذا كل شئ؟

- هذا يشرح أشياء كثيرة جداً. إن قصة الحب بين الإدارة والذراع التنفيذي السري في الـ C.I.A هو مصدر رئيسي في قدرة المنظمة علي البقاء كما هي. وأفضل دليل هو أنه بعد قضية آيمس عام ١٩٩٤ اعتقدت عناصر في الكونجرس وخارجه أنه قد آن الأوان لإصلاح جاد في الوكالة.

في نهاية الأمر أوصت كل لجان الفحص ببعض التغييرات التجميلية لكنها لم تظهر رغبة حقيقية في تغيير الوضع القائم. في الحقيقة أعطوا الـ C.I.A ضوءاً أخضر وقالوا إن المنظمة يجب أن تواصل نشاطها السري. وفيما يتعلق باقتحام سفارة إسرائيل بواشنطن تذكر مركتي في حنين أن الـ C.I.A كان بها ذات مرة اتجاهين متعارضين فيما يخص دولة اليهود. كانت مجموعة شديدة التشكيك بالنسبة لليهود وإسرائيل بالذات، وفي المقابل تعاملوا بتشكك كبير مع اليهود في المواقف الرئيسية داخل جماعة الاستخبارات. تزعم الجماعة الثانية صديقي الحميم السابق جيمس أنجلتون. يتحدث مركتي عن الرجل الذي لعب دوراً حاسماً في تعميق العلاقات السرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل. تعرف أنجلتون منذ أيام الحرب العالمية الثانية علي أشخاص ذوي ثقل في الحركة الصهيونية مثل تيدي كوليك وارتبط معهم بعلاقات عمل جيدة. بعد أن سلم الموساد الـ C.I.A خطاباً كروشتشوف الشهير، الذي اعتبر في حينه إنجازاً استخباراتياً من الطراز الأول، استخدم

أنجلتون هذه الخطوة لبلورة اللوبي المناصر لإسرائيل في الاستخبارات الأمريكية منذ نهاية الخمسينات وحتى استبعاده عام ١٩٧٤ عمل أنجلتون علي تنمية العلاقات مع إسرائيل حتى اتهمه الكثيرون أنه عميل للموساد. بعد موته غرست غابة بإسمه إلى جوار القدس.

يقول مركتي: كان مثاراً لخلافات شديدة. لحق ضرر شديد بقدرة الـ C.I.A بسبب خوفه من الروس باعتباره رئيس شعبة التجسس العكسي. في وقت لاحق اتضح أنه أصدر أمراً بمتابعة غير قانونية لأشخاص كانوا محل اتهام بالاتصال بالاتحاد السوفيتي. وقد وضعوا إسمه هنا في واشنطن في القائمة السوداء، لكنني أذكر له بالخير نشاطه مع إسرائيل والفاتيكان. كان لأنجلتون موقع قوة فريد. كان لكل دولة في العالم إدارة خاصة في الوكالة، وكانت إدارة واحدة تعني بعدة دول أحياناً. وبسبب حساسية هذا الموضوع أخرجت إدارات إسرائيل والفاتيكان من أيدي الشعبة في الوكالة ونقلت إلى المتابعة الشخصية عند رئيس التجسس العكسي. لا تسألني لماذا هو بالذات. إن نقل هذه الملفات هو الذي منح أنجلتون قوة كبيرة.

= كيف ظهر هذا؟

- لقد بادر بعمليات مشتركة بين الموساد والـ C.I.A وشبكات الفاتيكان. لقد كان للمقعد المقدس بعض أشخاص جيدين في كل مكان، حتى في الكتلة الشرقية. وإن كانت هناك حاجة إلى تهريب أحد إلى خارج الدولة، كان هذا يتم في أحيان كثيرة بواسطة الفاتيكان ويأمر من أنجلتون.

= وماذا عن التعاون مع الموساد؟

- بالطبع استطاعت إسرائيل أن تغطي الشرق الأوسط بشكل مجدى وأن تزودنا بمعلومات ممتازة عن الدول العربية وهكذا تم توفير مال كبير وطاقة بشرية. وفي المقابل استطعنا أن نطلب من الموساد معلومات في موضوعات معينة لم تهتم ولكنها أثارت اهتمامنا. لم تكن هذه المنظومة أحادية الجانب، وأجريت العملية باسم الكود KKMOUNTAIN ويمتلك رئيس وكالة الاستخبارات المركزية صندوق خاص به يصل إلى مبلغ معين كل عام، حتى يستطيع أن ينفق كما يحلو له. وفي إطار العملية كنا ننقل مالا إلى إسرائيل لتمويل الأنشطة التي كان الموساد يقوم بها من أجلنا. في بداية الستينات كان ذلك عشرة ملايين دولار سنوياً وفي وقت لاحق زاد المبلغ إلى أربعين مليون.

حاول مركتي أن ينشر حقيقة وجود شبكة KKMOUNTAIN في كتابه الأول، لكن الرقابة

حالت دون ذلك. في وقت لاحق تم نشر الاسم الكودي وبعض تفاصيل عن العملية - بعد تسريبه كما يقول مركتي - في كتاب "علاقات خطيرة" للزوجين كوكبورن. ويضيف مركتي قائلاً في الوقت الحالي أن جزءاً كبيراً من المال أنفق على النشاط السري في الكتلة الشرقية: كان لدى الموساد عدة عملاء ناجحين في الاتحاد السوفيتي، بما في ذلك المواقع الحساسة في الحزب وقد أعطانا معلوماتهم. كما أنهم نجحوا في تجنيد علماء كانوا يعملون في مصانع مصنفة مثل علماء الصواريخ، وأدت التفاصيل التي نقلوها إلى ارتياح شديد عندنا، في مقر القيادة في لنجلي (مقر قيادة الـ C.I.A. بجوار واشنطن). كان للموساد مصادر كثيرة في مختلف الأماكن. في السوق السوداء، في المنظمات السرية المناوئة للشيوعية، في أذربيجان، جروزني وجبال القوقاز. استطاعت هذه المصادر أن تعكس جزئياً الحالة النفسية في الاتحاد السوفيتي.

وفي كتابه "الشفرة طريق" الذي صدر عن دار عام عوفيد، كتب نحميا ليفانوف الذي كان في الماضي رئيس منظمة نتييف، إنه في منتصف السبعينيات تنامي إلى علمه أن الـ C.I.A. قرر تجنيد قادة الهجرة اليهود في الاتحاد السوفيتي بهدف جمع معلومات استخبارية.

وكانت هناك مخاوف في إسرائيل من أن يضر هذا الأمر بإسم النشاط الصهيوني الجيد في الاتحاد السوفيتي ويشكل خطراً على القادة.

ويحكي ليفانوف أنه توجه في هذا الموضوع إلى رئيس الموساد الذي كان يوشك على مقابلة رئيس الـ C.I.A. وصرح ليفانوف لنداف زئيفي في حوار عن انتولي (ناتان) شرانسكي نشر في محلق هآرتس في شهر يوليو من هذا العام "ضغطت على رئيس الموساد حتى يشرح لنظيره أنه لا يجب توريط قادة الهجرة. ابتسم رئيس الموساد وقال لي "هل تعتقد أنني لو قلت سوف يصفى لي؟ فقلت إنه من المهم أن يعلم رئيس الـ C.I.A. أننا على علم بخطتهم، عندها سوف يأمر رجاله بالحد من علي الأقل: وفي رد علي سؤال إن كان يعرف شيئاً عن قادة هجرة قد جندهم الـ C.I.A. أجاب ليفانوف: "لم تكن لدينا معلومات كهذه. ولكن عدم معرفتي لا تعني أن هذا الأمر لم يكن له وجود". وقال مركتي في حوار معي: "كان للتعاون مع الموساد في الكتلة الشرقية أهمية كبيرة في نظر الـ C.I.A. لذلك لم تتخذ الولايات المتحدة خطوات حقيقية ضد إسرائيل بعد إغراق سفينة التجسس

ليبرتي. أغرقت إسرائيل السفينة عن عمد، لأنها خشيت أن تكون سفينة نقل أسرار إسرائيلية حيوية لمشغليها. وأرى أن الخطة الإسرائيلية هدفت إلى محو السفينة من علي وجه الماء حتى يظهر الحادث كفرق بسبب حادث أو انفجار علي ظهر السفينة. لكن العملية لم تنجح وانكشف الموضوع. وهناك ميل إلى نسب ضبط النفس الأمريكي إلى نفوذ اللوبي اليهودي لكن هذا غير صحيح، ففي تلك الفترة لم يكن اللوبي اليهودي قوياً مثل اليوم. ضغط الـ C.I.A. والبنجاحون علي البيت الأبيض كي لا يقطع العلاقات مع إسرائيل.

ويقول مركتي أن هدفه من تأليف الكتاب ليس هدفاً مادياً، فالمهم بالنسبة له أن يعبر عن اعتراضه الشديد علي النشاط الاستخباراتي الأمريكي علي أرض أجنبية. وربما تكون هذه سياسة عدم التدخل الشهيرة التي سادت في الثلث الأول من هذا القرن في صيغة حديثه. يجب أن يكون النشاط الأمريكي في العالم أكثر وضوحاً وشديد الحدودية. لو لم تكن ندس أنفسنا الاستخبارية الطويلة في أماكن كثيرة في وقت واحد لما تورطنا دائماً في السخافات، مثل فشل الـ C.I.A. الأخيرة مع الأكراد في العراق.

= هل تقترح إلغاء معظم هذا النشاط؟

- يجب أن نقلص تورطنا في مختلف العمليات السرية إلى أدنى حد. إن قدرتنا علي دفع الديمقراطية في العالم ضئيلة جداً. لماذا يجب سفك دماء الشباب الأمريكي في البوسنة؟ توجد هناك ثلاث مجموعات متقاتلة منذ قرون، وإنه لمن السذاجة أن نعتقد أننا بالذات سوف ننجح في إقرار السلام بينها. إن فكرة أن نكون شرطي العالم نتجت بفضل اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الذي صاغ توجهها من القلق الأمريكي علي العالم كله من منطلق القلق علي مصير إسرائيل يجب أن نقلق علي بيتنا وبعد ذلك نلتفت إلى الباقين. إن الجيش الأمريكي مبنى علي أن يناسب القتال الشامل بين التكتلات، ولم يكن للتدخل في الصراعات في الصومال أو يوغوسلافيا السابقة. في هذه الأماكن نحن "نمور من ورق" كما يطلق علينا الصينيون. ويختلف الحال بالطبع حين يهدد صدام حسين مصالحنا في الخليج العربي ويحاول فرض نظام ديكتاتوري علي الشرق الأوسط بأسره. في مثل هذه الحالات، حين يكون هناك تهديد واضح لمصلحة الولايات المتحدة، أقول أن الواجب علينا أن نحذر إن لم تسر الأمور كما نريد - ندخل بكل قوتنا.

دق طبول الحرب

هكذا يجهزون حرب "لا خيار"

جريدة هآرتس
٢٠٠١/٧/١٢
بقلم: باروخ كيمرلنج

وحدها، حيث أن سياسة التصفيات "أو" الدفاع الإيجابي "في لغتنا تستفز غريزة الانتقام الفلسطينية. وقد صدق المستوطنون ومتحدثو اليمين تماماً في قولهم، إن آريئيل شارون لم ينتخب من قبلهم لكي يحقق تسوية مع الفلسطينيين ولكي "يتمالك ويضبط النفس".

لقد أنتخب "شارون" من أجل تقويض السلطة الفلسطينية، ومن أجل قبر كل إمكانية للمصالحة بشكل نهائي، ومن أجل الاستمرار في نحر أراضي الضفة الغربية وغزة. وهو يعرف ذلك جيداً، ولا يوجد أي سبب للاعتقاد بأنه لا يعتزم تحقيق شهواتهم، التي هي أيضاً شهواته.

إلا أن "شارون" ٢٠٠١ هو موديل معدل لشارون ١٩٨٢. لقد تعلم الدرس - أنه لا يمكن شن "حرب لا خيار" أخرى - وهو يبنى على غرار آبائه الروحيين من "ماباي" و"أحدوت هعفوداه"، كمخطط ممتاز، وبصبر يستحق التقدير، إجماعاً داخلياً وخارجياً للحرب التي يعرف جيداً أن ثمنها من الخسائر، حتى للجانب الإسرائيلي، لا يمكن أن يكون منخفضاً، وأن ثمنها بمفاهيم دولية قد يكون كارثي.

تجاه الداخل فإن نجاحه حتى الآن يصيب بالدوار. حقاً لقد حصل سلفاً على معونة سخية للغاية سواء من "يهود باراك" و"شلمو بن عامي" أو من "بيل كلينتون"، اللذين ألقيا، كل لأسبابه، بكامل تهمة فشلهما الشخصي كساسة، على الفلسطينيين (وكانهما لم يرتكبا أخطاء) وجزماً "بأنه لا يوجد لإسرائيل

ما حسبناه وخشيناه وجدناه. جماعتان اثيتان قوميتان متشابكتان تجتازان عملية انتكاسة تصيب بالدوار نحو قبلية بدائية همجية. أصوات الطم - طم (الحرب) تتردد في بلادنا، وتهيب بالقبليتين الصقريتين الالتفاف حول النار، للترزين بألوان الحرب والخروج إلى المعركة الأخيرة حتى إبادة القبلية الأخرى. لا يوجد يمين أو يسار - كلنا يهود. لا وجود لـ "فتح"، أو "حماس" أو "الجبهة الشعبية" كلهم عرب وفلسطينيون ومسلمون، كلهم شهداء، وليس مهماً الثمن. في حرب من هذا القبيل، أكثر مما في أي حرب أخرى، يتلاشي الفارق بين الجبهة والخطوط الخلفية، بين الديني والمدني، الصغير والكبير، الضحية والمضحى.

حتى لو كان هناك من يعتقدون بأن هذه ليست حربهم، وإنما مسيرة حمقاء وشريرة، فإنهم ليسوا غير محصنين فقط من التعرض للضرر، وإنما أيضاً من التجنيد بحكم كونهم جزءاً من القبيلة، وقوة الضغوط الاجتماعية والشكل المشوه الذي يبني به "الواقع" الاجتماعي والسياسي ويتم تقديمه.

حتى هذه المرحلة يبدو السيناريو كقدر لا مفر منه، وكل ما يفصلنا عن الحرب اليهودية - الفلسطينية الثالثة (كانت الأولى عام ١٩٤٨، والثانية عام ١٩٨٢) هو عمل إرهابي واحد جديد يوقع عدداً كبيراً من الضحايا، يمنحنا شرعية نهائية للهجوم الشامل.

وحتى مثل هذا الأمر لا تتركه إسرائيل للصدفة

شريك للسلام". وقد تسبب هذا الجزم، في حد ذاته، في الشلل شبه المطلق لمعسكر السلام بإسرائيل.

كل ذلك، على الرغم من أنه كلما مر الوقت يتضح، أن اقتراحات "باراك - كلينتون" كانت حقاً الأبعد مدى التي عرضت على الفلسطينيين من قبل، لكن ليس فقط أنها كانت أقل سخاءً مما زعم أو سرب، وإنما كانت غير ممكنة من وجهة نظرهم بذات القدر الذي طلب معه منهم التعهد "بإنهاء النزاع".

فبالإضافة إلى ضم ٩٪ من المناطق (الضفة وغزة) وتسليم الفلسطينيين، في المقابل، ١٪، علي ما يبدو، من أراضي "حالوتسا"، طالبت إسرائيل بالإشراف على معابر الدولة الفلسطينية، وطبقاً للخريطة التي قدمتها، فإن الكتلتين الاستيطانيتين قد قطعنا، بالفعل، منطقة الضفة الغربية.

لقد كان بوسع الاقتراحات الإسرائيلية علي غرار اقتراحات "باراك" - وحتى أقل منها - أن تشكل، في واقع الأمر، أساساً جيداً لمفاوضات، تسمح بتهيئة الرأي العام علي الجانبين من أجل تبنيها.

إلا أن كلا من باراك وكلينتون كانا مقيدان، لأسباب ذاتية (نهاية فترة ولاية كلينتون) وسياسية (ضغوط علي باراك)، بجدول زمني مستحيل وواقعين تحت قهر ضرورة تحقيق إنجازات درامية وفورية.

ومن أجل التغطية علي هذا الفشل، كان مريحاً لكل من كلينتون وباراك أن يلقياً علي عرفات بالتهمة كلها. من الممكن أن نرى اليوم، إذن، بوضوح، أن عرض المقترحات الإسرائيلية بالشكل الذي حدث به كان خداعاً للرأي العام الإسرائيلي والعالمي.

وحتى لو لم تكن هناك مؤامرة، فإن فشل المحادثات والطريقة التي عرض بها هذا الفشل قد دفعا كلا من الجمهور والقيادة الفلسطينية إلى اليأس والإحباط، وكانا من الأسباب الرئيسية لاندلاع العنف. كما أدبا أيضاً إلى تغير سريع للغاية في مزاج الرأي العام، وإلى شل معسكر السلام والحيرة في صفوف رعاية الروحانيين هذه الأمور لم تمهد وحسب لانتخاب شارون، وإنما، ما هو أكثر خطورة، خلقت فراغاً لدى المعارضة السياسية والأيدولوجية سمح بسيطرة لا سابق لها من جانب اليمين، حتى ليخيل أنه لم يعد يوجد من أو ما يوقف الانزلاق نحو مواجهة شاملة.

ويخيل أن الجمهور سيفيق فقط في الساعة السادسة بعد الحرب. ومع ذلك، فربما بقيت خمس دقائق أخرى لكي نخسر إيقاعات الـ "طم - طم" (الحرب) هنا نجعل شارون يفهم، أننا نفهم أن هذه لن تكون فحسب حرب خيار بارزة، وإنما أيضاً حرب استعمارية إجرامية.

من يؤيد الحرب؟

معاريف ٢٠٠١/٧/٢٠
بقلم: جيل هراڤن

هذا الكلام موجه لكل هؤلاء الذين ضاقوا بضيق النفس المحدود ويريدون الانقضاض علي الفلسطينيين الآن فوراً وبسرعة وبقوة. كلما استمرت الاعتداءات تزايدت وتعالّت أصوات هذا المعسكر، وفي كل برنامج حوارى نسمع تلك الجملة الغاضبة (لا يمكن أن نتحمل أكثر من هذا). نظراً لأن الفلسطينيين لديهم خسائر أكثر بكثير مما لدينا، ونظراً لأن حياتهم اليومية مريرة أكثر منا بكثير جداً، يبرز بالضرورة التساؤل حول قدرة صمود معسكرنا المقاتل.

هل الذى تصيبه حرب الاستنزاف بشد عصبي، سيكون أحسن حالاً عند مواجهة حرب حقيقية؟ علي أي أساس يفترض أنه سيحسن مواجهتها؟ هل علي أساس الصمود النفسى الذى أظهره إلى الآن؟ هل علي أساس افتراض مشكوك فيه أنه يعمل عسكري خاطف، والذى يمكن أن يقود بالتدريج إلى حرب شاملة، لن تلحق الأضرار بالمؤخرة؟ هل يفترض أن مثل هذه

الحرب ستضع نهاية للإرهاب؟ فلنتذكر أن من العمليات الإرهابية القوية جداً قد وقع قبل دخول عرفات ورفاقه إلى الضفة بزمان طويل، وأن مليون إسرائيلي يسافرون إلى الخارج خلال فصل الصيف سيظلوا عرضة للاعتداء حتى لو خرج آخر إرهابي من غزة، ويشفي آخر صبي في رام الله من أحلام الانتقام والفضب.

وراء المطالبة بالانقضاض القوي عليهم، يمكن أن نرصد صعوبة البقاء في حالة مستمرة من عدم الوضوح، والوهم الغريب بأن الحرب ستضع حداً لهذا الوضع المبهم، وهذا التهريج يعتقد أن الحرب هي موضوع منظم، ربما غير لطيف، ولكن علي الأقل له بداية ومنتصف ونهاية وخاصة النهاية، ومن يتبنى هذا التهريج يميل إلى نسيان أن هذه النهاية المنظمة يمكن أن تكون نهايته هو وكذلك نهاية أحبائه. أيها السادة المحاربون، الحرب ليست شيئاً منظماً. لا يستطيع أحد

أن يتوقع بالضبط أي وجه وحشى سوف ترتديه، وفي نهاية الحرب لن يكون لدينا أكثر مما هو الآن. حتى لو سقطنا في وهم جنون العظمة بأنه في مقدورنا أن نوجه إلى جيراننا ضربة قوية، على غرار ضربات بروس لي "لتهديتهم لفترة طويلة"، فمن الواضح أن دول العالم لن تسمح لإسرائيل بتوجيه مثل هذه الضربة، ولن تسمح لها بتحقيق حسم صارخ. وهكذا، يمكن أن تنتهي نبوءة الحرب المنظمة باستنزاف متواصل على كل الحدود، وإدخال قوات الأمم المتحدة، ومؤخراً تنزف الدماء، ومعابد تتفجر في جميع أنحاء العالم، وتسويات مفروضة لن يحترمها أي من الأطراف. إذن انسوا دورة المكابيا ومهرجان السينما والرقص، وكافة أوجه المتعة الصغيرة التي في حياتنا اليومية، التي لا يمكن تحملها أكثر من ذلك. لن يكون لدى أحد، رغبة أو مال من أجل هذه المتعة. ان الدعوة الفاضبة لخلع القفازات يجب فهمها على

أنها توسل ضعيف من أجل عمل شئ لتخفيف الألم والتوتر. طبقاً لأحد النبؤات، تعني الحرب الشاملة وقوع حوالي أربعة آلاف قتيل في مناطق القتال، و١٥٠٠ - ٢٠٠٠ قتيل في المؤخرة، وحوالي ١٢٠ ألف مصاب في جانبنا، أيها السادة، وليس في جانبهم، وكما قلنا بما أن الحرب ليست شيئاً منظماً، فإن الأعداد يمكن أن تصبح أكثر كثيراً أو أقل كثيراً، ولكن علي كل حال اشك في أن تخفف مئات القبور الجديدة من الألم والتوتر.

كل يوم يمكن أن نسمع متحاورون في التلفزيون أو الإذاعة يجيبون علي سؤال: هل يعتقدون أنه قد حان الوقت لان تترك إسرائيل العنان لجيش الدفاع وتتوقف عن ضبط النفس؟ والسؤال الأكثر مسئولية هو هل يجب علي إسرائيل ان تكف عن ضبط النفس النسبي جداً، حتى لو كان الثمن هو آلاف المصابين؟ مهم جداً ان نعرف الإجابة عند طرح السؤال.

هاتسوفيه ٢٢/٧/٢٠٠١
بقلم: يهودا آريئيل

حتى تكون مستعداً اتخذ الإجراءات اللازمة

لايكف رئيس الوزراء شارون عن الإعلان عن عدم نشوب الحرب. وبينما يؤمن البعض بما يقوله شارون لرغبتهم في ذلك فإن البعض الآخر يتشكك فيما يقوله. وحقا وكما ذكر شارون فإنه يتحمل المسئولية أكثر من أية جهة أخرى بالحكومة ، ومن الواضح أن من يستطيع منع نشوب الحرب سيفعل مايراه خاصة أن من يدخل الحرب لايعرف بالضرورة الشكل الذي ستنتهي به.

وعلاوة على هذا فحينما رشح شارون نفسه لمنصب رئيس الوزراء فقد رأى الكثيرون أنه سيقود إسرائيل إلى الحرب ، وترددت وجهة النظر هذه على نحو أكثر وضوحاً في الدول العربية. ومن هنا فمن الواضح أن شارون يسعى لاحباط كل التوقعات واثبات أنه يتحلى حقاً بالمسئولية وأنه صادق في رغبته في منع نشوب الحرب .

وإذا كنت مستعداً لتصديق أن شارون لايتغني نشوب الحرب فلست مقتنعاً أن بمقدوره منع نشوبها. ويجب أن نتنبه هنا إلى أن بعض "شركائنا" يبتغون القضاء على دولة إسرائيل قضاءً مبرماً ، ويرون أننا نبتة غريبة في المنطقة. والحقيقة أن هناك فرق كبير بين الايمان بما يقوله شارون وبين الإلمام بحقيقة الوضع في المنطقة. وأرى الأمور على نحو شديد الاختلاف عما يراه شارون فأرى أن الوضع السائد حالياً يعد وضعاً

شديد الحساسية وأن الحرب سرعان ما ستصبح حقيقة قائمة.

ويرى الكثيرون أنى شديد التعصب لمفهوم الأمن خاصة أنني أحمل السلاح منذ سنوات طوال خلال سيرى بالطرق، كما أنني بنيت خلال عقد الخمسينات ملجئاً في بيتي مما أثار دهشة الجميع . وحينما حذرت من أن أنشطة الفدائيين ستصل إلى مناطق "نهاريا" وتل أبيب فقد كان الجميع يسخر مني غير أن ماتوقعته حدث بالفعل، ولم يقدم أحد اعتذاراً لي لاستخفافه بتصوراتي.

وأعود الآن لتحذير الجميع من خطورة الوضع ، ويتعين على كل واحد منا أن يكون مستعداً لمواجهة الحرب وحالات الاضطرابات التي ستعم الجميع ، وستصبح الحرب هذه المرة شديدة الاختلاف عن كل الحروب السابقة خاصة أن كل إسرائيل ستتحول إلى جبهة قتال ، ولن تسلم الجبهة الداخلية هذه المرة من التعرض للعنف.

ووفقاً للقانون فمن الضروري أن يكون هناك ملجأ آمن في كل بيت ، وغرفة أمن في كل شقة ، ومن الضروري أن تتوفر في الأحياء القديمة والمساكن الشعبية ملاجئ يمكننا ضمان وصول الكهرباء وكافة الاحتياجات إليها. ومن الضروري أن يتأكد كل فرد بل والجميع وأصحاب المتاجر ومسؤولو المخابىء العامة من

حالة المخابىء ، وأن يتأكد من أنه يتوافر بها كافة الاحتياجات. ومن الضروري أيضاً أن يتوافر في كل المنازل الحد الأدنى من الاحتياجات المنزلية حتى لا يضطر أحد في اللحظات العصبية للخروج لاقتناء المستلزمات الحيوية خاصة أنه سيكون من المتعذر عندئذ إمداد مراكز التموين بكافة احتياجاتها. وأعترف أن الجميع سيسخر مني ويتهمني بأنني

شديد التعصب للأمن حينما أتحدث عن أنني حرصت عند زواجي في مطلع عقد الخمسينات على توفير مستلزمات الطعام الأساسية تحسباً لخطر نشوب الحرب في أية لحظة .

وآمل ألا يتهمني البعض بالمبالغة وبأنني أزرع الخوف والهلع في النفوس ، ويجب أن نتمسك بالمثل القديم القائل «لاتكن صادقاً ولكن كن حكيماً» .

تقدير موقف مستنير

ملحق هاآرتس السياسي

٢٠٠١/٧/٢٩

مقال هيئة التحرير

أهداف البنية الأساسية ومؤسسات السلطة الفلسطينية وكذلك عن العقاب الجماعي. وحسب رأي من أعدوا الوثيقة فإن لإسرائيل مصلحة في الارتباط بمنظومة الاتفاقيات القائمة مع السلطة الفلسطينية وأن ترى فيها مصدر صلاحية لتسويات سياسية مستقبلية.

إن تقدير الموقف لوزارة الخارجية يتميز بتوجه متوازن ومستنير فهي تؤكد علي أن تثبيت أي وقف لإطلاق النيران يرتبط بمدى الضغط الممارس علي السلطة لكبح جماح العنف. ولكن خبراء الوزارة يعتقدون أن نجاح المسيرة يرتبط أيضاً بقدرة الإشراف علي تلخيص خطأ للمفاوضات علي أساس تقرير لجنة ميتشيل. وتحذر الوثيقة من دواعي فشل الاتصالات لتنفيذ توصيات ميتشيل فيما يتعلق باستئناف الحوار السياسي، فليس المقصود فقط التصعيد بالمناطق، بل بتوسيع دائرة العنف للحدود الشمالية لإسرائيل، وإجراءات سلبية مع مصر والأردن وتوتر في العلاقات مع أوروبا والأمم المتحدة، وكذلك تداعيات غير مرغوبة للعلاقات مع الأقلية العربية في إسرائيل وإضرار بالاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي.

إن أصوات التحذير من هذا النوع، والتي تحذر من استمرار المواجهة وتشديد الرد الإسرائيلي علي العنف الفلسطيني، انزوت مؤخراً في أطراف الحوار السياسي والجماهيري. إن رؤساء وزارة الخارجية ملتزمون بواجب هام هو تزويدهم للقيادة السياسية بتقديرات مواقف متواصلة، وهي المهمة التي يبرز فيها حتى الآن من يرتدون الزي العسكري. يجب أن نأمل من مجلس الوزراء المصغر وواضعي القرار ومن يشكلون الرأي العام أن يتعاملوا مع تقاريرهم باحترام تعقد الموقف وخطورته.

متخذو القرارات والجمهور الواسع استمعوا في الشهور الأخيرة إلى تقديرات أمنية للموقف من قادة كبار في جيش إسرائيل، والتي كان مفادها سلب شرعية السلطة الفلسطينية وبالذات من زعيمها ياسر عرفات، لقد أوصى رئيس هيئة الأركان العامة للجيش شأؤول موفاز للقيادة السياسية بالإعلان بأن السلطة هي العدو ووصفها بأنها كيان إرهابي. والانطباع الذي يمكن استشعاره من تقديرات الموقف لقادة الجيش الإسرائيلي وهيئة الأركان العامة هو أنه يوجد بينهم حل عسكري للانتفاضة وأنه فقط قرار من المستوى السياسي يفصل بين إسرائيل وبين طرد قادة السلطة والانتصار علي "العدو" الفلسطيني.

وبعد صمت متواصل، قدمت وزارة الخارجية في الأسبوع الماضي لرئيس الحكومة وأعضاء المجلس الوزاري المصغر تقريراً وتقييماً للموقف، مفاده التوصية بالعودة بالبعد السياسي إلى مكانه علي رأس جدول الأعمال القومي.

لقد أكدت وزارة الخارجية أن توصيات لجنة ميتشيل هي في هذه اللحظات المسار الأوحده الذي يتيح معبرا من العنف للحوار المباشر مع الفلسطينيين، وكذلك تعد حاجزاً لتدويل النزاع. ومن الأفضل الامتناع عن استخدام البلاغة الاستفزازية والإقرار بسلسلة من قرارات التدعيم الإيجابية والتي تسهم في التسهيل علي قيادة السلطة للحصول علي دعم الشارع فيما يتعلق بوقف العنف. إن الهدف الاستراتيجي المعروض في هذه الوثيقة ليس إخضاع السلطة، أو احتلال من جديد للمناطق، بل منع الإرهاب وتدعيم الاتجاهات المؤيدة للحوار مع إسرائيل.

وعلي ذلك، فقد تحدد فيها أنه يجب العمل بشكل أكثر تركيزاً ضد عناصر الإرهاب والامتناع عن مهاجمة

نتانياهو لا يريد الحرب

وكان آريئيل شارون في بداية إقامة الدولة مقاتل ذو أفكار ومبادئ حكيمة .. ولم يقل في يوم من الأيام أنه ليس هناك شيء يمكن فعله ضد الإرهاب. ومنذ أيام الوحدة ١٠١ كان شارون يعرف ما يجب أن يفعله وكيف يفعله .. ولا يمكن أن نفترض أن شارون نسي نظريته هذه بمرور الوقت. ولذلك من المعتقد أن شارون يعرف جيداً أنه بين التظاهر بعدم الحيلة في مواجهة الإرهاب وبين الحرب الشاملة مازالت هناك فرصة للقيام بعمل كبير لضرب الإرهاب والقضاء عليه دون المساس بالشعب الفلسطيني الذي يعاني من التصرفات غير المفهومة لياسر عرفات.

إن نتانياهو لا ينافس الآن علي منصب رئيس الوزراء أمام شارون، وعلى الرغم من ذلك لم تغب عن أعيينه حقيقة أن شارون هو رئيس وزراء الوحدة الوطنية التي تعتمد علي المحور الرئيسي المسمى شيمون بيريز وحزب العمل. كذلك فإن نتانياهو يعرف ما مغزى أن يكون رئيس وزراء ويعرف المسؤولية الكبيرة للمقاء علي عاتق رئيس الوزراء وعلى ذلك فإنه عندما يحن موعد المنافسة علي منصب رئيس الوزراء فإن نتانياهو لا ينوي أن يستخدم شعار "ما نراه من هنا لكرسي رئيس الوزراء" لا يروه من هناك (من وجهة نظر الجماهير). ونتانياهو يعرف جيداً أننا لسنا هنا بصدد لعبة سياسية مفادها أن ما نعد به في الصباح لا ننوي أن ننفذه في المساء، وعلى الرغم من النقد الذي يوجه ضده من جانب ممثلي اليسار في الخريطة السياسية أولئك الذين ابتلوه باتفاق أوسلو - يرغب في السلام ويعترف أنه يجب علي إسرائيل أن تدفع ثمن ذلك، ولكن يجب أن يكون السلام من موقف قوة وليس خضوع.

إن رئيس الوزراء آريئيل شارون - لمن لا يتذكر - قد انتخب لمنصبه هذا بعد أن أعطى الناخبين وعداً بتحقيق السلام والأمن لشعب إسرائيل. ولكن منذ الانتخابات حدث نوع من التحول. فبواسطة المساعدة المخلصة والمتواصلة من جانب شيمون بيريز، بدأ شارون يرفع راية ضبط النفس إلى جانب التحذير والتهديد - ونتيجة لذلك وكما يؤمن شارون سيتم التوصل إلى السلام المنشود. ومن استمع إلى ما قاله شارون أمام أعضاء مركز الليكود من الصعب إلا يسأل نفسه: هل بهذه الطريقة يتحدث رئيس حركة الليكود أمام الذين انتخبوه؟ ربما يكون ما يشاهده أعضاء المركز الآن تحول حقيقي - فمنذ أن جلس شارون علي مقعد رئيس الوزراء وهو يمثل معسكر اليسار "تصير السلام"، وربما في مركز الليكود يدخل في مواجهة مع الجماهير اليمينية التي "تسمى للحرب". ولكن الحقيقة غير ذلك .. حيث أن معظم الجماهير في إسرائيل بما في ذلك ما يمكن أن يسمى بمعسكر اليمين لا ترغب في الحرب وحتى بنيامين نتانياهو نفسه لا يري أن الحرب هي الحل السليم لأزمة الأمن الصعبة التي تعاني منها إسرائيل منذ حوالي عام. ولكن يتحدث بإصرار عن ضرورة القيام بعمل يتسم بالمبادرة من جانب إسرائيل، عمل واسع النطاق ومستمر يضغط علي السلطة الفلسطينية ويجعلها تشعر بأنها فقدت مصالحتها في ممارسة الإرهاب وسفك الدم اليهودي. ومثل هذا العمل لن يجر إسرائيل إلى الحرب، لسبب بسيط وهو أن معظم أبناء الشعب الإسرائيلي لا يرغبون في الحرب وكذلك رؤساء الدول المجاورة لنا لا يرغبون في الحرب، سواء كان الملك عبدالله أو مبارك أو بشار الأسد.

هكذا تبدو الحرب

نمزقهم وندمر لهم البنية الأساسية وأن نفسد عليهم الحال. أو بترجمة حرة - الخروج للحرب. كما هو معروف فإن لدينا عدداً من الخطط المحفوظة في الأدراج وقد اخترت لكم واحدة، سريعة واستثنائية. وما هي إليكم طبقاً لما وردت في الصحافة الأجنبية بالطبع:

تذكرة لمن يحلم بأن يجعل حياتهم جعياً في دولة إسرائيل نحن في حاجة ماسة لأعمال واضحة، يجب أن نبرهن لأنفسنا وللعالم أننا ذوي هبة وقوة، ولسنا ضعفاء ومستحيل أن نسمح بإذلالنا بعد ذلك، فتحن أقوى. يجب أن نضع نهاية لضبط النفس، أن ننقص عليهم المعيشة، أن نكسرهم، نتقم منهم،

بعد عملية ذات مغزى كبير في إسرائيل (تقريباً ما حدث هذا الأسبوع ولكن ربما يحدث في الأسبوع القادم)، فإن قوة قوامها حوالي ٣٠.٠٠٠ جندي إسرائيلي سيدخلون إلى مناطق السلطة الفلسطينية، وستقوم بدفع ياسر عرفات علي الهرب أو قتله وتجريد جنوده من السلاح. وحسب تقدير حذر سوف يقع لإسرائيل حوالي ٢٠٠ قتيل، أي واحد في المائة فقط من القوة. ولكن سوف يكون ذلك انتصاراً مضموناً وانتقاماً متكاملًا.

إن هذه الحرب هي الحلم والرد التحذيري علي كل الأوضاع. فلن تعد بعد ذلك مشاكل مياه، ولا مشاكل بطالة، ولا حوادث طرق أو مشاكل بنكية نتيجة السحب علي المكشوف. حتى أن الرطوبة ستكون أقل وطأة. سنعود لنكون شعباً موحداً، متماسكاً وقويًا. إن الكرامة الشخصية سوف تعود لأصحابها.

ولكن عندي فقط مشكلة، إنني أتذكر جيداً كيف تبدو وماهي رائحة الخروب. ولن لايتذكر: ففي الحرب لا مكان للرومانسية بعد الخمس دقائق الأولى. في

الحرب توجد دماء كثيرة وآلاف الموتى الذين هم أنا وأنت والجار وابني وابنتك. هناك آلاف الجرحى وهناك أسري وذوي عاهات ومستشفيات تتهار.

في الحرب توجد المعاناة ونقص المواد وظلام وخوف وأطفال هلعين، وطائرات تقلع ممتلئة بذوي جوازات السفر الأجنبية. وأنت تتصيد في التلفزيون والإذاعة كل الأنباء، وتتلقى التسجيلات الكلاسيكية لأغاني الحرب والصوت المهدئ للمعلق القومي النوبتجي.

في الحرب يستلم الرجال نموذج ٨ (استدعاء) ويختفون، أحياناً يختفون نهائياً. العديد من الجنود في الخدمة الإلزامية لا يعودون لكي يخرجوا لنزهة في الشرق الأقصى، لا يعودون والسلام.

إن كل حرب تختلف عن سابقتها، نعلم كيف بدأت ولا نعلم كيف ومتى ستنتهي.

في الحرب أحياناً نخسر وأحياناً أخرى نخسر أكثر. وبعد الحرب كل شيء يبدأ من جديد. هكذا بالضبط تبدو الحرب أسوأ بكثير.

هذه تذكرة إذن لكل من يرغب ويريد الحرب.

ماذا قال كورد سمان حقاً؟

هاآرتس ٢٠٠١/٨/٣

بقلم: زئيف شيف

لديها مثل هذه القدرة وسوريا جيشها قديم في حاجة إلى قطع غيار والأردن له اهتمامات كثيرة في حدوده مع العراق. تؤيد الدول العربية النضال الفلسطيني، ولكنها لم تدر ظهرها للسلام. وبالنسبة لمقارنة نوعية سلاح الطيران السعودي بسلاح الطيران الإسرائيلي، فإن ما جاء في التقرير هو النقيض تماماً لما نشرته جريدة (الحياة) صحيح أن سلاح الطيران السعودي هو أكثر أسلحة الطيران تقدماً في منطقة الخليج الفارسي، بما في ذلك القدرة علي التزود بالوقود في الجو، ولكن المقارنة تتم في الأساس مع سلاح الطيران الإيراني. ورغم تكلفته المرتفعة إلا أن هناك تراجعاً قد طرأ علي نوعية سلاح الطيران السعودي منذ منتصف التسعينات، فهو يعاني من مشاكل في مجال الحرب الإلكترونية وفي الصيانة، لدرجة عدم استخدام الطائرات F-15، كما يعاني من الفشل في مجال التعاون مع القوات البرية. والنقطة الجديرة بالذكر هي المستوى المرتفع في مجال حماية الطائرات في أكبر قاعدتين جويتين في السعودية، وهو مستوى لا يتوافر حتى لدى حلف الأطلسي ولا للولايات المتحدة. في الفصل الخاص بميزان القوى العام طرأ انخفاض علي عدد طائرات سلاح الطيران الإسرائيلي حيث بلغ ٤٤٦ طائرة مقاتلة و١٢٢ مروحية. وكان ينبغي أن يذكر أنها من أكثر

منذ عدة أيام نقلت الصحافة الإسرائيلية (هاآرتس ٧/٢٩) عن صحيفة "الحياة" العربية واسعة الانتشار بحثاً قام به الخبير الاستراتيجي الأمريكي انتوني كورد سمان، وكان عنوان البحث "إسرائيل لن تفلح في صد هجوم شامل". وجاء فيه أن إسرائيل لن تستطيع أن تتصدى لوقت طويل لهجوم مباغت. وجاء أيضاً أن سلاح الطيران السعودي يتساوى حالياً في نوعيته مع سلاح الطيران الإسرائيلي.

كورد سمان هو خبير استراتيجي أمريكي مهم، يقع الشرق الأوسط ضمن اهتماماته. ويقع البحث الذي تحدثت عنه الصحيفة العربية في مئات الصفحات، ولم تتناول صحيفة (الحياة) إلا القدر اليسير جداً منه.

والأسلوب الذي عرضت به صحيفة (الحياة) هذا الموضوع يتناقض مع الأسلوب العربي منذ فترة. فهي تقول أن إسرائيل تتمتع حالياً بتفوق في ميزان القوى ليس فقط في الأسلحة غير التقليدية، بل وأيضاً في القوات التقليدية.

وقد اتضح أن كورد سمان لم يتكلم أبداً عن وقوع هجوم عربي مباغت علي إسرائيل. في حوار معه هذا الأسبوع أكد أن الدول العربية ليست فقط لا تتوي مثل هذا الأمر، بل أنها لا تملك القدرة علي ذلك. فمصر غير جاهزة لذلك وسوف تمر شهور طويلة إلى أن تصبح

الطائرات تقدما .

تحاول بعض جيوش المنطقة دخول مجال "الثورة في النواحي العسكرية" ولكن مازال هذا منصبا علي الناحية الكمية وليس النوعية. في المقابل استمرت عملية تطوير الصواريخ في المنطقة. فمصر تواصل أعمال التطوير مع كوريا الشمالية التي تمدها بمعلومات عن تطوير الصاروخ نو - دونج. وإيران متقدمة في برامجها ولديها خمس وحدات من صواريخ شهاب - ٢ التي يصل مداها إلى إسرائيل. وقال أن إسرائيل وصلت بالصاروخ أريحا - ٢ إلى مدى حوالي ألف وخمسمائة كم وتتوى الوصول إلى مدى ألفين كم. وأشار كورد سمان إلى احتمال إنتاج الصاروخ أريحا - ٢. والأمر الذي يجب أن يثير قلق إسرائيل بالفعل وكذلك

كل مواطن في المنطقة، هو الانزلاق الدائم إلى مجال أسلحة الدمار الشامل والمقصود هو مجال ليس من الواضح كيف ستتعامل معه عناصر غير مستقرة في المنطقة. وهذا المجال قد يتسبب في خسائر بأعداد ضخمة. ويقول البحث إنه مما لا شك فيه أن إيران تطور قدراتها في مجال الأسلحة غير التقليدية رغم المعاهدات الموقعة عليها. ويضع كورد سمان في الحسبان أن السعودية قد تنضم أيضاً إلى السباق غير التقليدي بسبب مخاوفها من إيران أو العراق (لم يرد ذكر إسرائيل في هذا الشأن) - كذلك سوف تنزلق إلى ذلك . من يفكر في الانتفاضة وكيف ستبدو المفاوضات بعد المواجهة مع الفلسطينيين، حذار أن ينسى للحظة تلك الأخطار غير التقليدية في المستقبل.

لا يجب وضع العالم في هذه التجربة

يديعوت احرونوت

٢٠٠١/٨/٥

بقلم: ايتان هابر

أن جيش الدفاع دمر مصنع للهاونات، وفي نفس الوقت يرون مئات من العمال الفلسطينيين يقفون طوابير طويلة إلى جوار الآلات في هذه المصانع. وبالفعل تسقط قذائف الهاون الواحدة تلو الأخرى. ولكن بصفة عامة فإن هذه المصانع ليست إلا ورشاً في مبنى صغير يضم عدد من المخارط والمواسير وأزرار التشغيل وإذا تم تدمير المصنع ، يبحثون في الأنقاض ويجدون العشرات من المواسير ويجرون مخرطة وينقلونها إلى مبنى قريب ويبدأون في العمل مرة أخرى وكأنهم مهندسون.

إن الحرب اليوم ضد الفلسطينيين ستكون مختلفة تماماً عن الحرب ضد سوريا علي سبيل المثال. وفي نظر العالم لا يعتبر ياسر عرفات والفلسطينيون أعداءً لإسرائيل. ومن وجهة نظر واشنطن وباريس وموسكو ولندن فاننا لا نقف في واجهة الأقوياء، بل نقف في مواجهة الضعفاء. وتعاطف العالم الحالي مع الفلسطينيين سوف يصل إلى ذروته. فالعالم يحب دائماً داوود وليس جوليات. وآخر مرة احبنا العالم فيها كانت في حرب الأيام الستة عندما كان يبدو أننا على وشك الإبادة. وفي حرب عيد الغفران كان حب العالم اقل، بسبب المفاجآت وليس في أعقاب الحرب ذاتها. واحبنا العالم للحظات في عملية عنتيبي التي اثار خيال العالم مثل أفلام هوليود. وفي العام الأول من الألفية الثالثة أصبحت للعالم أظافر ومخالب وأنياب بطريقة لم يسبق لها مثيل في الماضي. ومن ناحيتنا لا يجب ان نضع العالم الآن في التجربة. ويمكن ان يلقي عرفات حتفه في الحرب مع

قسال ايهود باراك مؤخراً أنه يجب ضرب الفلسطينيين ولكن عندما توجه ضربة بقبضة يده إلى مسند الرأس علي السرير. أي ان باراك يريد أن يقول أن مسند الرأس يعود إلي سابق عهده بعد ثوان معدودة. بعد أن نضربه بكل قوة .. حتى لو كررنا الضربة عدة مرات. ونفس الشيء ينطبق علي هؤلاء الفلسطينيين. حيث انه بعد ان توجه الضربة لهم تعود الحجارة الفلسطينية ويعود القناصون التابعون للتنظيم إلى الشوارع والطرق ويتكرر هذا الوضع عدة مرات.

ولنفترض للحظة أنه ستتشب غداً حرب ضد سوريا. فإن صورة الوضع في هذه الحالة ستكون واضحة للغاية، حيث سيكون السوريون علي جانب الحدود ونحن علي الجانب الآخر. ومنذ سنوات طويلة وسوريا تعتبر في نظر الرأي العام الدولي عدواً عنيداً لدولة إسرائيل، وإذا بدأت الحرب فسوف توجه لهم الضربات وتدمر بطاريات الصواريخ ارض جو وتلحق أكبر الخسائر بالجيش السوري وتنزل بالأسد هزيمة ثقيلة ثم نذهب إلى مائدة المفاوضات. وسيكون واضحاً للجميع من الذي انتصر ومن الذي هزم. ولن يصفق العالم ولكنه سيتابع التطورات بصمت (باستثناء فرنسا التي لا تغلق فمها أبداً). ولنفترض للحظة أنه ستتشب اليوم حرب مع الفلسطينيين. فما هي المناطق التي سنحتلها؟ بعض مراكز الشرطة الآيلة للسقوط، أم مواقع الشرطة التي تحيط بها أكياس الرمال التي تشبه تلك التي أقمنها في عام ١٩٤٨، أم عدة مكاتب وطاولات وأوراق. ويسمع اليهود الطيبون في الإذاعة

الفلسطينيين. وأول من يفيق من الزعماء الفلسطينيين في المعارك ستكون له الأولوية ويخوض حرب استنزاف لا نهاية لها. وإذا بقي عرفات علي قيد الحياة فسوف ينقل مع رفاقه في الزعامة إلى تونس أو إلى القاهرة ومن هناك يوجهون حرب استنزاف حتى "تحقيق النصر".

وكإسرائيليين، من الواضح لنا، أنه حتى لو قمنا باحتلال المدن الفلسطينية، فلن نرغب في البقاء هناك.

عطل رئيسي وليس فني

لقد كتب كلاوزفيتس يقول: "أن أول شئ يجب علي الرجل السياسي والعسكري أن يفعله هو إيضاح ومعرفة نوعية الحرب التي يدخلها وألا نخطئ في ذلك ولا نحاول أن نحولها إلى شئ آخر غير الحرب، لأنها لا يمكن أن تكون شئ آخر وفقاً لنوعية العلاقات، وإذا أخطأنا في معرفة نوع الحرب فلن تجدي قدرة الجنرالات في ساحة المعركة ولن تجدي شجاعة المقاتلين أو بريق النصر". والحكماء الذين تجاهلوا كلام كلاوزفيتس دفعوا ثمننا كبيراً مثل تشمبرلين أمام مطالب هتلر والأمريكيين في حرب فيتنام وجولدا مائير في حرب عيد الغفران.

والآن نلاحظ أن هناك سوء فهم آخر، حيث أن اليسار الإسرائيلي يعتقد أن الصراع بيننا وبين الفلسطينيين ينبع من مشاكل إعلامية يمكن حلها بواسطة الاتصالات التي تتم بالرغبة الطيبة. ولماذا إذن فشلت الاتصالات التي أجراها إيهود باراك؟ بسبب أعطال فنية صغيرة في إدارة الاتصالات. أي أن كل شئ قد فشل بسبب "مسمار صغير" ولو كان باراك قد أدرك اتصالاته كما يجب، ولو كان بيريز هناك، ولو لم يكن عرفات أحمق، ولو كانت هناك صيغة جيدة، لكان كل شئ قد تم في سلام.

ولكن العطل الحقيقي لم يكن فنياً فقط، بل كان عطلاً جوهرياً وأساسياً وهو عدم قدرة السياسي علي الحكم علي الأمور من أول وهلة .. ولذلك لن تجدي قدرات الساسة وصبر الدبلوماسيين وبريق الصيغ. لقد انهارت الاتصالات مع الفلسطينيين ليس بسبب مسمار صغير ولكن بسبب عدم فهم ماهية الصراع.

وما هي الماهية؟ يقول الكولونيل ميانز تسهجان ضابط، مخبرات الجنرال اللبني أثناء احتلال الدولة على أيدي الأتراك، في مذكراته "أن الحرب العالمية

وقد ألح شارون إلى ذلك وعاد وزير الدفاع بنيامين بن اليعازر وقال ما قاله وأوضح رئيس الأركان شاؤول موفاز ما أوضحه. وسوف نخرج من هناك بسرعة، سواء في أعقاب تدخل دولي أو لأننا سئمننا الجري في حوار الشاطئ أو الدهيشة. وسوف يفسر هذا الخروج بواسطة الفلسطينيين علي أنه انتصار لهم. وأما نحن، فسوف نستمر في الجدل حول الفصل ونصور العالم كله علي أنه ابن شيطان ونستمر في

يديعوت أحرونوت

٢٠٠١/٨/٥

بقلم : موشيه حزاني

الأولى قد وضعت بيضتين هما: القومية العربية والقومية اليهودية. وبالفعل فإن بعد انتهاء الحرب بدأت البيضتان في الصدام سوياً وهما تتصارعان منذ ثمانين عاماً بدون رحمة علي نفس قطعة الأرض. وكل واحدة مقتنعة بعدالة موقفها وبشاعة الخصم. وكل واحدة تسعى إلى تصفية الأخرى. وهذا هو جوهر الصراع ولا يمكن تحويله إلى شئ يتعارض مع طبيعة العلاقات.

ولكن هل يشك اليسار في ذلك؟ عليه أن يذهب إلى العرب ليعرف إلى أي مدى يتمتعون بروح النضال الوطني الحقيقي وكيف أن الأطفال الذين لا تزيد أعمارهم عن ثماني سنوات يعلقون في غرفهم صور قتلاهم .. هذه هي "طبيعة العلاقات".

ويقول اليمين أن هذا كلام سليم، ولكن اليمين أيضاً فشل في فهم ماهية الصراع، حيث أن اليمين يتجاهل حقيقة هامة وما زال يعيش في عهد الاستعمار ويؤيد سياسة القوة حاملاً شعار أن الإمبراطورية البريطانية دخلت الصين بمساعدة سفن المدفعية، فلماذا إذن لا تتصرف إسرائيل مثلاً؟ ولكن الحقيقة هي أن صراعنا يدور في عهد ما بعد الاستعمار الذي حول الصراعات المحلية إلى صراعات دولية. وهذا هو عالم اليوم سواء رضينا أم أبينا.

وهذا العالم لا يشمل خيار سفن المدفعية ومن الأفضل أن ننسى ذلك خاصة وأن هناك شكاً في جدواه وفي الجانب الأخلاقي منه.

وفي حالة وقف الاتصالات من جانب واحد، من المؤكد أنه ستظهر مشاكل جديدة ومؤلمة ولكن ستكون هذه خطوة نحو التخلص من دائرة العنف الدموي التي نعاني منها.

يديعوت أحرونوت
٢٠٠١/٨/٥
بقلم: عامير ريبورت

المخابرات العسكرية: احتمال نشوب الحرب في تزايد

الساحة اللبنانية، وفي مثل هذه الحالة فإن مصر والأردن سوف تتخذان خطوات سياسية عنيفة بل ويمكن الغاء اتفاق السلام مع إسرائيل. وطبقاً لتقدير شعبة المخابرات فإنه لا يجب الاعتماد علي عرفات كشريك في التسوية السياسية الدائمة أو حتى في التسوية الانتقالية طويلة المدى حسبما يقترح رئيس الوزراء أريئيل شارون. ويقول خبراء المخابرات أنه إذا قامت إسرائيل بالقضاء علي السلطة الفلسطينية فإن قوة حماس سوف تزايد.

علي الرغم من زيادة المخاوف من احتمال نشوب حرب شاملة في الشرق الأوسط في العام القادم، إلا أن شعبة المخابرات ترى أن احتمال نشوب مثل هذه الحرب ضئيل جداً.

وتقدير موقف المخابرات علي المستوى القومي الذي تم الانتهاء من إعدادة مؤخراً يرى أن المواجهة مع الفلسطينيين سوف تستمر في العام القادم بل وسوف تتصاعد. ولكن الحرب الشاملة لن تنشب إلا إذا قامت إسرائيل بغزو مناطق السلطة الفلسطينية أو في حالة حدوث تصعيد خطير سواء مع الفلسطينيين أو في

هآرتس ١٦/٨/٢٠٠١
بقلم: أمير أورين

تقديرات جيش الدفاع تقول: المواجهة قد تستمر حتى عام ٢٠٠٦

كبيرة، لأن عرفات يعتقد أن وضع الفلسطينيين في المواجهة مع إسرائيل سوف يتحسن بمرور الوقت، في حين سيسوء موقفه الداخلي أمام حماس والعناصر المتطرفة الأخرى، ربما لدرجة فقدانه للسيطرة وتشهد الساحة الإسرائيلية - الفلسطينية والحدود الشمالية نوعاً من الثبات الهش، وكذلك توازناً داخلياً متساوياً يحذر الأطراف من عدم الإخلال بالوضع، ولكن أي حادث خطير، خاصة وقوع عملية اعتداء تؤدي إلى سقوط ضحايا كثيرين قد يؤدي إلى تدهور الساحتين لدرجة الحرب.

ولم يصدق رئيس الأركان الجنرال شاؤول موفاز بعد علي التقدير الاستراتيجي للموقف، والذي سيعرض بعد ذلك علي وزير الدفاع واللجنة الوزارية للأمن. وقد تم إعداد التقرير الاستراتيجي في قسم التخطيط الاستراتيجي برئاسة العميد ميخائيل هرتزوج، بفرع التخطيط. طبقاً لتقدير فرع التخطيط، تراجعت اعتبارات التهديدات التقليدية بالحرب كوقوع هجوم عربي

المواجهة مع الفلسطينيين قد تستمر طوال فترة التخطيط متعدد السنوات لبناء قوة جيش الدفاع - حتى عام ٢٠٠٦ - بل وقد يتدهور الوضع خلال تلك الفترة لدرجة نشوب حرب إقليمية، في أعقاب التصعيد علي هذه الساحة، أو علي الحدود الشمالية، في مواجهة حزب الله وسوريا .. هذا هو التقدير الذي يتبلور هذه الأيام في هيئة الأركان العامة، في إطار المناقشات السنوية لتقدير الوضع الاستراتيجي. ويستند التقدير الاستراتيجي إلى التقدير السنوي للمخابرات العسكرية والذي يهدف إلى وضع أسس بناء القوة العسكرية المطلوبة خلال السنوات الخمس القادمة وليس وضع تنبؤات للتطورات. وفي نفس الوقت هناك تقدير يتم في فرع العمليات، يؤكد من خلال التقريرين الأخيرين الرد العملي لجيش الدفاع علي المشاكل التي ستواجهه في العام المقبل. وتقول هذه التقارير أنه في مقدور رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، عقد هدنة مع إسرائيل، ولكن الفرصة لذلك غير

مفاجئ على إسرائيل علي غرار ما حدث في حرب عيد الغفران وفي المقابل ازدادت التأكيدات علي وجود أخطار محدودة، من جانب الفلسطينيين وحزب الله، قد تستمر علي نفس الصورة، وربما أيضا محاولة جر إسرائيل وجيرانها إلى الحرب. ونظرا لوجود نقص في الكوادر، ينبغي علي جيش الدفاع تحديد وترتيب الأولويات من بين أنواع المخاطر. ولمواجهة كل واحد منها سيتم وضع تشكيل عسكري مختلف، مع وجود تلافى بين الهدفين: فتوفير الحماية الشخصية للجنود في التصدي للفلسطينيين تقلل من موارد التسليح للحرب ضد سوريا، ولكن بدون هذه الحماية قد يتعرض الجيش لخسائر كثيرة، والرد بقوة والمساهمة في التصعيد الذي يؤدي إلى تدهور في الوضع الإقليمي.

يوصي فرع التخطيط ببناء قوة الجيش خلال فترة الإعداد (عيدن ٢٠٠٦) طبقا لسيناريو خطير ومحتمل يتضمن استمرار المواجهة واحتمال تدهور الوضع لدرجة وقوع حرب. ويرى خبراء التخطيط بهيئة الأركان أن هذه التطورات ليست قدرية، وأن تصرفات إسرائيل سوف تؤثر بقدر ما علي وقوع هذا السيناريو. وما بين هذين الاحتمالين - أي إما تحقق الهدوء التام وأما التدهور لدرجة الحرب - يعتقدون في فرع التخطيط أن المواجهة سوف تستمر علي منوالها الحالي، أي المتوسط، ولكن مع تدرج في أعمال العنف، مثل استخدام وسائل أكثر حدة، أو مهاجمة أهداف جديدة وسقوط جرحى كثيرين. أما البديلان المتطرفان، أي الخضوع

الإسرائيلي لما يريده الفلسطينيون أو التصعيد لدرجة الفوضى في الجانب الفلسطيني والتدخل العسكري من أطراف إقليمية يعدان من البدائل التي توصف بعدم الواقعية - ولكن سوف تستمر السياسة التي تحدت في بداية المواجهة - أي الإبادة. وهناك بديل آخر، ألا وهو الفصل من جانب واحد، وهو محتمل ولكنه ليس علي جدول أعمال الحكومة الحالية. ولا يعتبر وقوع هجوم إيراني أو عراقي أو حدوث تغييرات محتملة في أنظمة الحكم في مصر أو الأردن من الاعتبارات الممكنة لحدوث تدهور لدرجة الحرب حتى عام ٢٠٠٦. وطبقا لتقدير فرع التخطيط، سيظل عرفات هو المسئول عن أداء النظام الفلسطيني، فالسلطة الفلسطينية لن تنهار ككيان سياسي ولن يفقد عرفات سيطرته عليها. مع هذا سوف تضعف قوته بمرور الوقت علي اتخاذ القرارات وتنفيذها، أمام تزايد قوة العناصر المتطرفة. وسوف يستمر العمل السياسي في إطار خطة ميتشل وتفاهم تينت ولكن عرفات سيحاول تحسين موقفه ويتجاوز وقف إطلاق النار والإلقاء بعيب الخطوة الأولى (أي تجميد المستوطنات) علي عاتق إسرائيل وإحضر مراقبين أجانب، كخطوة أولى ورمزية لفرض المسؤولية علي المجتمع الدولي. وقد فشلت جهود عرفات في ذلك حتى الآن ولم ينجح في الحصول علي تأييد الدوائر السياسية صاحبة القرار في إدارة بوش، وهو يحاول إسقاط حكومة الوحدة الوطنية برئاسة آريئيل شارون.

انتخابات حزب العمل

سيداتي سادتي - انقلاب

محلل هآرتس الاسبوعي

٢٠٠١/٧/٦

بقلم: ليلي جليلي

الموضوعي يمكن قراءته بابتهاج، ولكن من الممكن أيضاً أن نرى فيه نفمة رثاء. إن النشاط القدامي للحزب في أشدود كانوا سيختارون الزاوية الثانية علي أية حال. فالانتصار الجارف، أكبر بكثير من نسبة السكان المهاجرين في المدينة للسكان عامة - حوالي ثلث عدد السكان - هبط علي رؤوسهم كضربة مفاجئة. إن تعبير "المهاجرون سرقوا لنا الحزب" كان مسموعاً في الشوارع ومن حين لآخر أيضاً كانت تصدر تهديدات لكبار القدامى المخضرمين للانسحاب من الحزب، والذي أصبح بالفعل "ليس لنا".

إن الأمر لم يعد بمثابة سيطرة علي ضيعة روسية، بل احتلال تام لما يعرف بإرث الآباء القدامى، وهو فرع الحزب. فقط تسفي ريفكين، البالغ من العمر ٦٧ عاماً، والسكرتير الحالي المخضرم للفرع، والمبشر بالأخبار للحزب، يتعامل مع التغيير بقبول "للواقع بل ويبرره". فهو يقول: "إن هؤلاء الروس لديهم نظام، فقد رأيتهم يحضرون للاقتراع كما هو الحال في الجيش، فهم متأثرون من النظام ولإدارة السياسية في روسيا. هذا هو حالهم. وليس لدى أي اعتراض علي ذلك. ليس كل القدامى سعداء من هذا الوضع. فالمهاجرون هم قوة كبيرة ويعتبرون بمثابة تهديد. وفي الأيام الأخيرة يضحكون في أشدود قائلين أنه قريباً سوف يتم افتتاح معهدين للتعليم - أحدهما للعبرية والآخر للروسية. إن ذلك لا يضحك الجميع.

في القريب العاجل يتوقع ريفكين أن يخلو مقعد السكرتير لفلاديمير ادلشتاين البالغ من العمر ٤٢ عاماً

"رجالنا انتصروا" هذا هو العنوان الذي توج جريدة باللغة الروسية لخبر عن أحد الانقلابات المفاجئة والتي لها أكبر المعاني في سياسة الأحزاب في إسرائيل، حيث حصلت مجموعة من المهاجرين من الاتحاد السوفيتي سابقاً في أشدود علي غالبية مطلقة من الأصوات في الانتخابات لمجلس فرع حزب العمل. ففي النتيجة المؤثرة ٧٠٪ أمام ٢٠٪ لقدامى الحزب في أشدود، اكتسب المهاجرون في الأسبوع الماضي سيطرة كاملة علي الفرع القديم. بالذات هنا، في المدينة التي تتسم بطابعها الليكودي، وبماضيها الشرقي، وبالذات الآن، حيث أن حزب العمل مفتت من جراء الانتخابات الأخيرة. انضم لهذه السابقة ذات الأثر الكبير مهاجرون، والذين التصقت بهم وصمة اليمين المتطرف منذ مجيئهم.

ورغم أن هناك شك في أن يعلن حاييم بافين في الاحتفالات عن هذا الانقلاب، فإن ذلك الانتصار الصغير يعبر عن تغيير كبير. "أشدود كنموذج مستقل مشرق"، كان هذا عنوان لخبر في جريدة "فيستي" والتي نشرت قراء اللغة الروسية بالانتصار، بوعده "بمستقبل مشرق" وهي العبارة المقتبسة من الأرشيف الشيوعي لروسيا السوفيتية. ولكن الجريدة لم تفصل ما هي النبوءة التي تراها في هذا المستقبل المشرق. ومن الجانب الآخر للمتراس، كتبت الصحيفة المحلية لأشدود عن "سيطرة كاملة للمهاجرين بفرع حزب العمل"، بل وروت لقرائها أن هذه هي المرة الأولى في تاريخ حزب العمل أن مجموعة مهاجرين وصلت، وبشكل كبير، إلى السلطة والتحكم الكامل علي الفرع. إن التقرير

والذي هاجر لإسرائيل من أوكرانيا قبل عشر سنوات. وكان في مسقط رأسي يدير معهدا للتجميل وفيه عشرات العاملين، ومع مجيئه عاش في أشدود وفتح ورشة حدادة، إنه لم يشغل مطلقا بالسياسة أو بالسلطة، وهنا فقط اكتشف الموهبة الدفينة عنده، وقد وجه بالعين الناقدة هذا الأسبوع نظرة ناقدة رافضة للجدران المكشوفة لفرع الحزب وتأوه .. «يجب الخروج من هنا إلى مكان به حياة» .. ففرع حزب العمل في أشدود والكائن في مبنى خانق ليس به نوافذ وتتقصه أي لمسة جمالية، يشبه أكثر لمبنى مهجور من أنه مكان مرغوب فيه عليه قوى سياسية عديدة.

إن العبرية التي يتحدث بها أدلشتاين ضعيفة للغاية وتتناقض تماما مع سيطرته علي مفاتيح السياسة الإسرائيلية المحلية. فمستوى العبرية لديه الآن يعتبر واحدا من المزاعم التي يأخذونها عليه قدامى الحزب المحبطين، وقبل الانتخابات عندما قام الجانبان بقياس ميزان القوى، اقترح القدامى علي جماعة المهاجرين نوعا من التسوية، أي منحهم السيطرة علي ٣٠٪ من مجلس الفرع والذي يتكون من ١٢٠ عضوا، ووظيفة السكرتير بالتناوب بحيث يعمل المرشح المخضرم أولا.

إن المهاجرين ربما يكونون جددا، ولكنهم ليسوا بلهاء، فاستنادا علي قوتهم طالبوا بـ ٥١٪ من أعضاء المجلس والعاملين الأولين بالتناوب والتي تعتبر الفترة التي ستحدث فيها كل الأمور الساخنة علي الساحة السياسية من انتخابات مرشح العمل، الانتخابات البلدية والانتخابات العامة، ولكن القدامى رفضوا وخسروا بشكل كبير. فهناك ١٦٠٠ عضو مسجلين في حزب العمل في أشدود، جزء منهم أعضاء علي الورق. وفي انتخابات الأسبوع الماضي جاء حوالي ١٠٠٠ عضو منهم ٦٧٠ عضوا من جماعة المهاجرين التي ترأسها أدلشتاين. والزعيم الجديد للعمل في أشدود انضم للحزب بالفعل قبل عدة سنوات. فقد بدت له أحزاب المهاجرين كمن تمثل مصالح حزبية أو شخصية فقط، وقليل منها للغاية تمثل أيديولوجية. وأدلشتاين يصف نفسه كرجل يسار مع أيديولوجية سلام. فالسلام هو الشئ الأول الذي يحب عمله، حسب قوله وفي نفس الوقت، العمل علي إنشاء مستشفى في أشدود وربما أيضا جامعة محلية، وقبل حوالي شهرين قام المهاجرون في أشدود بالحصول علي توقيعات ٨٠٠ مواطن علي عريضة تطالب بإنشاء مستشفى. وقد أخذت عضوة الكنيست سوفيا ليندبر من حزب العمل ومن سكان أشدود - والمحرك وراء الانقلاب في الفرع، أخذت العريضة إلى الكنيست.

"نحن جدد" يقولها أدلشتاين ويقارن الوصف الإيجابي للكلمة التي تعبر أحيانا عن الضعف، نحن دم جديد، ولدينا قوة وإرادة لعمل شيء ما. فإن ١٦٠٠ شخص والذين انضموا للعمل هم فقط البداية، إنها ليست النهاية. إن الحزب هنا يجب أن يكون قوامه عشرة

آلاف شخص، ونحن نعلم كيف نفعل ذلك. إن البرهان علي ذلك حصلوا عليه في الانتخابات الاخيرة لرئاسة الحكومة. فمن نقطة انطلاق ٧٪ من التأييد لباراك، وصلوا الي ٢٨,٥٪، وهي نسبة اكبر بكثير من المتوسط في أوساط القدامى.

وتساءل ليندبر في دهشة: "كيف يستطيع القدامى القول بأنهم فقدوا الحزب، انني أتساءل هل كان هناك حزب أساسا، ان الفرع لم يكن قائما بدون الروس، إن الفرع في أشدود علمهم جميعا درسا في الديمقراطية.

إن أدلشتاين يعلم جيدا رقصات الأشباح التي تجري من خلف ظهره، وعن كل الوشائيات والافتراءات علي اليهود الروس الذين سرقوا الحزب، ولكل الملاحظات التي تتبع منها رائحة العنصرية، ولمزاعم أن المهاجرين ليسوا فقط غير جديرين بالانتخاب بل أيضا لم يكن يجب عليهم التصويت. أنه لم يبدو متأثرا من كل تلك المزاعم، فهو يقول بسعة صدر المنتصرين "إنني أتفهم رد فعلهم، إنني ربما لا أتحدث العبرية بطلاقة" ولكنني أفهم جيدا ما يدور هنا. ان الروس ليسوا أمرا سيئا إلى هذا الحد، فلينظروا أولا ماذا يستطيع أن يفعلوا. والآن هو يقترح علي جمعية القدامى تعاوننا كاملا، بل يفحص إمكانية زيادة عدد أعضاء المجلس لكي يتمكن من إدخال بعض القدامى والذين لم يتمكنوا من دخول القائمة. فالتناوب، في مقابل ذلك، ليس مطروحا في أعقاب الانتصار الساحق.

حتى إذا لم تتكرر سابقة أشدود فمن المتوقع أن يرتفع تمثيل المهاجرين في العديد من أفرع العمل في أنحاء البلاد. إنهم يفعلون ذلك بمفردهم بدون تأييد أو تشجيع من الحزب والذي يعرف جيدا كيف يرفض ولكن لا يعرف كيف يستوعب صفوفه، وما زال حتى الآن ينظر للمهاجرين نظرة تعالي من أعلى لأسفل، حسب وصف السيدة ليندبر، وفي اجتماع ابراهام بورج في الأسبوع الماضي في معهد بيت بيرل طالب عدد من المهاجرين بإنشاء "منطقة مهاجرين" في الحزب والتي تضمن تمثيلهم. إنهم يريدون علي الأقل الاندماج وإن لم يكن القيادة.

إن الانتخابات التي جرت في أشدود عبارة عن مثال لعملية عميقة تطرا علي طائفة المهاجرين بكل جوانبها وميولها. لم يعد التكامل هدفا في حد ذاته. فمن موقف هامشي يطالب المهاجرون بالانتقال لوضع القيادة والريادة في المجتمع الإسرائيلي، إن هذا التطلع والذي له معاني كثيرة، يتم تغذيته من الإحساس بالقوة لديهم، وبعدم الشعور بالرضا مما يرونه حولهم، فهم يرفضون التسليم به. ويشرح أدلشتاين هذا الفرض بوضوح: أن اليهود كانوا في روسيا في حاجة للتمييز من أجل الحياة. فحتى ورشة الحدادة لم تكن لتكون أحسن ورشة لهم. وعندما نأتي لها فإن ذلك الحافز يظل معنا. إن ذلك طبيعيا، أنت علي حق، إننا لا نبحث فقط عن تكامل بل

عن زعامة أيضاً.

ولكن الرغبة الشديدة في المبادرة وفي العمل قوية، وتقريباً مفاجأة لدى القادمين الجدد. فحسب كل النظريات المعروفة، فإن المهاجرين يصلون إلى مناصب القيادة علي الأقل في الجيل الثاني أو حتى في الثالث، أما المهاجرون من دول الاتحاد السوفيتي سابقاً فليس لديهم أية نية للانتظار فضلاً من هذا الوقت. إن المجتمع في إسرائيل متعب، وفي ثبات يحل الموقف "عليون فيلانتشيك" - من نشطاء حزب العمل بالقدس - من وجهة نظره ويضيف: "إن المجتمع في حاجة إلى هزة لكي يبدأ في العمل. ونحن مختلفون، فعدد من اليهود من الاتحاد السوفيتي سابقاً تجولوا مع كل أنواع الأفكار التي لم يستطيعوا تحقيقها. لقد ظللنا جوعى، ومع هذا الجوع وصلنا لإسرائيل. إن جوعنا هو القوة المحركة، إن قوتنا هي الصهيونية الجديدة. نحن جوعى للتقدم في الحياة ولكي نتقدم، الأمر يستوجب إما المال أو السياسة، ونحن لا نستطيع أن نتقدم بمساعدة المال، لأننا لا نملكه، ولذلك فنحن نبحث عن التقدم عن طريق السياسة. وغير ذلك، فنحن ببساطة أعداد كثيرة، فكل شخص

خامس في إسرائيل هو مهاجر (نسبة واحد لخمسة) وإذا ما نظرنا للمجتمع القديم، المفتت، المشتت، فتحن قوة دفع هائلة، وفي الفرقة الموسيقية (كورال) التي أنشأها كجزء من مشروعه قام بالغناء في البداية أطفال المهاجرين فقط. واليوم يشدو فيها أيضاً القدامى، بل وحتى يهود أثيوبيا يغنون فيها بالروسية.

هناك علاقة مباشرة تقوم بين فرقة "فيلانتشيك" الموسيقية والتي يغني فيها كذلك القدامى بالروسية، وبين انتصار أدلشتاين في فرع حزب العمل والذي يغنون فيه أيضاً حالياً بالروسية، وعلي المستوى السياسي، فإن تزايد قوة المهاجرين بالحزب هو بمثابة أخبار جيدة لابراهيم بورج.

فالعنصرية ليست قاصرة فقط علي القدامى. المهاجرون معرضون لها بشكل ليس أقل. فغالبيتهم العظمى (غالبية المهاجرين) سوف يؤيدون بورج، حيث أن بنيامين بن اليعازر لا يمثل لهم الخيار، ويقول ببساطة أحد المهاجرين النشطاء عن بن اليعازر: "نحن ذوي بشرة بيضاء وهو اسمر، فتحن أيضاً عنصريون".

إعداد: صبحي صادق النجار
عن أعداد جريدة جيروزاليم
بوست خلال شهر أغسطس

جدل الانتخابات الداخلية في حزب العمل

يحدث أن قام حزب ديمقراطي باقتراح تأجيل انتخاباته الداخلية بشكل مفاجئ وقبل أقل من شهر من موعدها المحدد، وقال رئيس حملة بورج الدعائية - آفي يحزقييل - والذي يشغل في الوقت نفسه منصب وزير المواصلات "أنه واثق من أن اللجنة المركزية للحزب لن تستجب لهذه القلة الهامشية التي تطالب بالتأجيل خوفاً من ارتفاع فرص بورج للفوز في السياق".

♦ من يسعى للتأجيل؟

من أبرز الداعين لتأجيل الانتخابات الوزيران السابقان "حاييم رامون"، وشلومو بن عامي، أما شيمون بيريز فإنه يقف علي الحياد ولا يكشف عن وجهة نظره بوضوح، وإن كان البعض يشير إلى أنه الشخص الذي يقف خلف اقتراح التأجيل.

غير أنه من الناحية الموضوعية هناك مخاوف داخل حزب العمل من تأثير الانتخابات علي وضع الحزب وعلي أداء وزرائه في الائتلاف وهو ما يجعل طلب تأجيل الانتخابات أمراً له ما يبرره، فعلي الجانب الأول هناك تقارب شديد بين فرص بن اليعازر وبورج وهو ما يعني احتمال انقسام الحزب علي خلفية النتائج المتوقعة، وفي هذا الصدد أشار بن اليعازر إلى أنه

أساءت اللجنة الدستورية في حزب العمل إلى المتنافسين علي رئاسة الحزب - ابراهيم بورج وبن اليعازر - عندما أعلنت أن لجنة الحزب المركزية مخولة بأن تقوم بتأجيل الانتخابات المقرر إجراؤها في ٤ سبتمبر. ودارت التكهانات حول احتمال تأجيل الانتخابات لمدة ثلاثة أشهر وإن كان البعض قد أشار إلى أن هناك من يطالبون بتأجيلها إلى أجل غير محدد، غير أن عملية التأجيل تستلزم موافقة مؤتمر الحزب.

كان أكثر الأصوات الداعية للتأجيل عضو الكنيست "جداليا جال" الذي قال أن التأجيل ضروري ليظل الحزب في الحكومة، ولمنع إسرائيل من التوجه إلى الحرب، وأضاف "أنه يخشى أن يفوز بورج - الذي يعارض اشتراك حزب العمل في الحكومة - في الانتخابات، لأن معنى ذلك أنه سيقود الحزب إلى المعارضة.

♦ جهود لمنع تأجيل الانتخابات:

في ٨/٦ أشارت صحيفة الجيروزاليم بوست إلى تصريحات بن اليعازر الذي أعلن أن قرار اللجنة الدستورية باقتراح تأجيل الانتخابات يعتبر كارثة لأنها ستسيء لفرص الحزب في استعادة مكانته حيث لم

مندهش من الأصوات التي تؤكد فوز منافسه "بورج" في الانتخابات استناداً إلى استفتاءات لا تعطي لبورج سوى تفوق لا يزيد عن ٢٪ من الأصوات. وعلي الجانب الثاني قال سليفان شالوم وزير المالية أن التقدم في مناقشة الميزانية قد تعثر بسبب الفوضى الضاربة في حزب العمل، حيث طالب وزراء الحزب بتأجيل اتخاذ قرار في الميزانية إلى ما بعد انتخاب رئيس الحزب الجديد.

علي الجانب الثالث هناك خوف من أن يؤدي فوز بورج في الانتخابات إلى استقالته من رئاسة الكنيست حيث يتوقع أن تذهب إلى الليكود في مثل هذه الحالة بينما يذهب بورج ليحتل منصبا وزاريا في الحكومة الائتلافية إذا لم يصبر علي خيار الخروج بالحزب من الائتلاف والبقاء في المعارضة، بمعنى آخر ستصبح المناصب الكبرى في الدولة والحكومة في يد الليكود بما يضعف فرص حزب العمل في التأثير علي مجريات الأمور.

لكل ذلك تسير جهود تأجيل الانتخابات علي قدم وساق حيث تمكن عضو الكنيست السابق - جداليا جال - من الحصول على ١٧٠ توقيعاً اللازمة لانعقاد اللجنة المركزية البالغ عدد أعضائها ١٧٠٠ عضواً الأمر الذي اضطر آفي اسحقاقي رئيس حملة بورج للقول بأن محاولة تأجيل الانتخابات هي "أسوأ مناورة عفنه" عرفها الحزب. وفي أعقاب ذلك نشبت معارك جانبية علي خلفية محاولة فرز المتصارعين وقيل ان وزيرة التجارة والصناعة داليا ايتسيك ووزير الزراعة شالوم سمحون ضالمان في محاولة تأجيل الانتخابات، فيما اتهم عضو الكنيست وايزمان شيري - وهو من مؤيدي بورج - أنصار بن اليعازر في الحزب بأنهم يقفون في الخفاء وراء محاولة تأجيل الانتخابات.

أما عضو الكنيست "كوليت أفيطال" فقد أشار إلى أزمة الثقة التي يمكن أن تصيب الحزب لو حدث التأجيل مشيراً إلى انضمام ٥٠ ألف عضو جديد إلى الحزب مؤخراً علي خلفية إعلانة عن الانتخابات الداخلية، وهؤلاء يمنون أنفسهم بالمشاركة في اختيار الزعامة الجديدة لحزب العمل ومن شأن تأجيل الانتخابات أن يصيبهم بالإحباط. وقال أفيطال لقد تأخرنا كثيراً إذا كان يجب أن تجري انتخابات زعامة حزب العمل عقب فشل الحزب في انتخابات رئاسة الوزراء في فبراير الماضي، وإذا ما أخرنا انتخابات اختيار الزعيم الجديد لحزب العمل فإن ذلك سيعيد نوعاً من الانتحار السياسي.

ووقف وزير العدل السابق يوسيف بيلين خلف بورج في تأييده منع تأجيل الانتخابات وقال "أن من يقترحون تأجيل الانتخابات يقرون عملياً بأن زعيم حزب العمل الحقيقي هو شارون".

وأخيراً فقد هدد بعض أعضاء الحزب باللجوء

للقضاء في حالة قيام اللجنة المركزية بتأجيل الانتخابات بالفعل.

◆ لجنة ثلاثية في حزب العمل:

إجراء الانتخابات يستلزم أن تقوم اللجنة المركزية للحزب بانتخاب زعيم مؤقت للحزب أو بتعيين لجنة ثلاثية لإدارة الحزب والمتوقع أن تتكون من ثلاثة أشخاص هم: شيمون بيريز، ورعنان كوهين - سكرتير الحزب - واوفير يتيسي باز منسق الأنشطة بالحزب غير أن يوسيف بيلين - وزير العدل السابق - يعارض بشدة فكرة القيادة الثلاثية كما أنه يرفض تولي القيادة المؤقتة للحزب وكان "اوفيرياز" هو صاحب فكرة القيادة الثلاثية وأبدى استعداداً للتخلي عن وجوده في هذه اللجنة الثلاثية لصالح بيلين، غير أن بيلين قال أن عرض "باز" غير مقبول لأنه لا يجد قبولا من قواعد الحزب كما أن اللجنة الدستورية للحزب يمكن أن تصدر فتوى بعدم شرعية اللجنة القيادية ثلاثية الأطراف، وكانت اللجنة الدستورية قد قررت من قبل أن من حق شيمون بيريز أن يقوم بتعيين الوزراء المشاركين في الحكومة الائتلافية الحالية برئاسة شارون في اللجان الحكومية (أي ترشيحهم إذا طلب منه ذلك).

كانت كل هذه المشكلات تدور حتى أول يوليو الماضي وهو الموعد الذي أغلق فيه باب الترشيح للترافس علي منصب رئاسة الحزب الذي بات موصداً علي بورج وبن أليعازر كأبرز المتنافسين فرصاً في الوصول إلى زعامة الحزب.

◆ التأثيرات المحتملة لانتخابات الحزب علي مسيرة التسوية:

بدأ رئيس الكنيست ابراهام بورج - حملته لرئاسة حزب العمل بنفي الادعاءات بأنه ينوي سحب حزب العمل من حكومة شارون إذا أصبح رئيساً للحزب في الانتخابات المبدئية «PRIMERIES».

قال بورج لرجال الصحافة في دار سوكلوف بتل أبيب أنه ينوي الإبقاء علي حزب العمل في الائتلاف طالما حافظت علي سياسة ضبط النفس في النواحي العسكرية، وسمحت بالمبادرات الدبلوماسية ومارست سياسة اجتماعية واقتصادية مقبولة. وتعهد بأن يكافح من أجل مبادئ الحزب بدءاً من مناقشة الميزانية في شهر سبتمبر.

وقال بورج: لا أحد يستطيع أن يراهن علي مستقبل الدولة من أجل اعتبارات سياسية. فقد قرر الحزب الانضمام إلى الحكومة وعلينا التمسك بقرارنا".

وقال وزير العدل السابق - يوسيف بيلين وهو أحد مؤيدي بورج البارزين أنه يعتقد أن الانضمام إلى الحكومة كان خطأ فظيع وأنه إذا دخل بورج الحكومة فإنه سوف يهاجمه هو الآخر.

وقد أدت المخاوف من أن يقود بورج الحزب إلى

المعارضة إلى تجريد الحملة لتأجيل موعد الانتخابات المبدئية. هذا وستعقد اللجنة المركزية التابعة لحزب العمل اجتماعا لاتخاذ قرار هل سيؤجل موعد الانتخاب لمدة ثلاثة أشهر أم لا؟.

ونفى بورج أن تكون الجهود المبذولة مؤامرة لمنع من قيادة الحزب. وألقى باللوم بأسلوب غير مباشر علي وزير الخارجية - شيمون بيريز - في الخطة التي وصفها بأنها "آخر مناورة تقطر نتانة" مشيرا بذلك إلى جهود بيريز عام ١٩٩٠ لإسقاط حكومة إسحاق شامير.

وقال بورج: هناك حملة لا تكل لتدمير وإيذائي من خلال استخدام وسائل سياسية وشخصية ومالية، ولم يكن هناك سوى شخصين مستعديان للمنافسة بعد إحباط حزب العمل الأخير (في انتخابات فبراير) وهما بينيامين بن أليعازر وأنا. وكل من لم تكن له رغبة لم يكن قادرا. لم تتوفر لديه الجرأة ولم يكن مناسباً لمقايستهم ولم يكن له الحق في أن يقرر عدم المنافسة ورفض بورج الإفصاح عما يعني لكنه جعل من السهل التعرف لي المعنيين وهم: حاييم رامون وشلومو بن عامي بالإضافة إلى شيمون بيريز.

وامتنع بورج عن توضيح سياسة معينة يؤيدها علي الصعيدين الدبلوماسي والعسكري واكتفي بالقول أنه ينبغي علي إسرائيل العودة إلى مائدة المفاوضات. وينبغي حل قضية اللاجئين الفلسطينيين دون منحهم حق العودة. وقال "أريد التوصل إلى اتفاق دائم مع الفلسطينيين لكنني لا أعتقد في احتمال تحقيقه في وقت سريع".

وتناول الاتهامات الموجهة إليه من خصومه مثل وزير الدفاع بينيامين بن أليعازر وبأن يوسي بيلين سيقوده نحو اليسار في حزب العمل لاكتساب موافقة الرأي العام وقال إن مؤيديه هم فريق يمثل مئات من الاتجاهات المختلفة بما فيهم وزير المواصلات - افرايم سينه - ذو الاتجاه اليميني - وأنه غير مستاء من أي أحد منهم.

وذكرت مصادر مقربة إلى بورج أنه غير آبه إذا كان بيلين سينفّر ناخبين محتملين لأن أنشط أعضاء حزب العمل الذين يتوقع أن يصوتوا في الانتخابات المبدئية هم من العرب ومتطرفين من الكيبوتزات وموقعهم في الجناح الأيسر من الحزب.

وقال بيلين أنه يتوقع أن يستعمل بورج مشروع كلينتون كقاعدة لمفاوضات مقبلة، وأنه لا يعتقد أنه سينفّر من بورج لأن معسكر السلام يدرك أنه لا بديل له عن تأييد بورج.

وقال بيلين مشيرا إلى موقف بن أليعازر الصقري

"أعرف أنني لا أستطيع تأييد أشخاص يظنون أن الطريق لكسب تأييد الناس هو كيل الوعود لهم باستمرار الحرب إلى ما لا نهاية".

وقالت المتحدث باسم بن أليعازر - تامي شنكمان - أنه من الواضح أن بورج سيتسبب في أزمة تدفع حزب العمل إلى الانسحاب من الحكومة رغم أن ٨٠٪ من السكان يفضلون بقاء حكومة الوحدة الوطنية. وأضافت "لدى بورج خبرة في الكلام أكثر مما له في الفعل، ولذلك لا يمكن الثقة به عندما يصبح رئيسا للحزب.

هذا وقد كشفت حملة بن أليعازر الانتخابية أمس عن شعار جديد يشير إلى تصريح لبورج في التلفزيون بأن رئيس الوزارة السابق إسحاق رابين لم يرغب فيه كوزير رغم أنه كان يحتل المكان الثالث في قائمة الحزب عام ١٩٩٢ بعد رابين وبيريز. فقد كان رابين يدرك أن بورج غير مناسب لرئاسة الحزب - كما تدعي تهمة بن أليعازر.

ورد بورج بأنه قرر منذ بداية الحملة بأنه لن ينحدر إلى التفاوض حول الحملة الانتخابية حتى ولو كانت التهم توجه إلي ما دون الحزام.

وقال بورج "هذا الصراع الداخلي في حزب العمل قد أفرز الوضع المؤسف الذي نحن عليه الآن، وما كنت أريد رئاسة الحزب إذا تطلب ذلك مني استخدام حملة سلبية لأصل".

وقال بورج أن عدم تقلده منصب وزير يجب ألا يمنعه من تقلد منصب رئيس الحزب لأنه تقلد منصب رئيس الوكالة اليهودية التي كانت ميزانيتها أكبر وصلاحياتها أكبر من صلاحيات الكثير من الوزراء.

وقال آفي إسحاق - رئيس حملة بورج الانتخابية ونائب وزير المواصلات "هناك أشخاص ذوي خبرة دمروا الحزب، أرجوكم حافظوا لنا علي الأشخاص ذوي الخبرة".

وقال بورج في تعليق علي نتائج استبيان مركز تيليسكير مع ٦٠٠ من أعضاء حزب العمل والذي أوضح أن بن أليعازر قد خفض الفرق بينه وبين بورج إلى ٢٪ بأنه لا يؤمن بالاستبيانات كمبدأ لأن النتائج المقبولة هي التي يظهرها صندوق الاقتراع. وقالت مصادر في الحملة التي يرأسها ان بورج يتفوق ب ١٧٪ في المنافسة.

وكان بورج يتحدث تحت راية تحمل الشعار الجديد ونصه "بورج وضع أمله في حزب العمل وهو أمل إسرائيل". واشترك معه كل من بيلين وسنيه وبحزقييل وأعضاء الكنيست يوسي كاتس ويعل ديان ووايزمان شيري.

انتظروا الرابع من سبتمبر

صحيفة معاريف
٢٠٠١/٨/١٧
بقلم: أورنا كادوش

الأشخاص".

= هل هي شرور من بعض من يكتبون ؟
- "والعياذ بالله ، إن ذلك الشر كان هؤلاء الذين حاولوا الإضرار بباراك وتوضيح أن الشخص الذي ضحى كثيرا من أجلنا بقى دون أية وظيفة ."

« أحيانا يصيبك إحساس بالإحباط »:

باستثناء حزب العمل فإن فرنكل هو رجل غير معروف ، ولكنه فى الداخل هو أحد المشهورين بشدة ولا يوجد من يتعرف على شخصيته من بعيد . فهو يعتبر رجل تنظيم موهوب . فقد قام اسحق رابين وشيمون بيريز وإيهود باراك وإبراهيم بورج بتعيينه كأحد رجال الحملة الانتخابية لهم . وفى الواقع - وبمقتضى البرنامج السياسي - فإن فرنكل كان من المقرر له أنه يكون وزيرا أو نائب وزير أو على الأقل عضو كنيست بارز . وقبل ذلك العقد كان هذا كله بمثابة شكل من أشكال الفنتازيا ، فقد تم انتخاب فرنكل وهو فى الثامنة عشرة من عمره ليصبح ناشط الطلبة البارز فى حزب العمل ، وكان الذراع اليمنى لأمين سر الحزب ميخا حوريش طوال خمس سنوات ، وكان القائم بأعمال سكرتير الحزب (عندما تولى حوريش كوزير فى حكومة اسحق رابين) . وفى عام ١٩٩٢ عندما بلغ من العمر ٣٢ عاماً كان فرنكل هو مرشح رابين لمنصب أمين سر الحزب والمدعم بواسطة الدستور بالقائمة الأولى للحزب فى الكنيست . ويقول فرنكل : " عندما بلغت من العمر ٣٢ عاماً كنت من بين الخمسة الذين دعاهم رابين ليلة نتائج الانتخابات وكان هؤلاء الخمسة هم : ميخا حوريش ، فؤاد بن اليعازر ، بيجه شوحاط ، وحاييم رامون وأنا . وكان شمعون شيفيس أيضا فى الحجرة وقال لنا رابين أنتم المهندسون الخمسة لانتصارى اليوم ."

لقد كانت خسارة فرنكل أمام نسيم زفايلى تعتبر وقتئذ مفاجئة مدوية وقلبت حظ ومكانة فرنكل الذى كان يعتبر نجما سياسيا فى ذلك الحين . إن زفايلى لم يرغب فى مبنى الحزب بأكمله ، أما فرنكل الذى لم ينجح فى إيجاد عمل آخر أكمل ما كتبه التاريخ له ، فقال أنه على مدار عام كان هناك عمالان إيجابيان فى حساباته وهما منحة من صندوق هرتسفلد لتمييزه فى عمله ، ومنحة أخرى من جمعية تذكاري خالدي (جمعية تذكاري خالدي هي جمعية تعنى بشئون من لحق به أضرار من جراء الكارثة النازية - المترجم) ولكن بعد عامين قام بنيامين بن اليعازر بتعيينه كمدير لمكتبه . ومع إيهود باراك تكرر الأمر مرة أخرى ، فقام فرنكل بترك مكتب بن اليعازر وهبط أجره بنسبة ٤٠٪ وأصبح رئيس الطاقم الانتخابي لباراك ، ولكن بعد الانتخابات تم نسيانه مرة أخرى . ثم عرض باراك عليه منصب سكرتير الحزب ولكن ذلك المكان لم يشغره حيث تولت شخصيات أصغر وأقل خبرة من فرنكل مناصب أعلى عندما أصبحوا نواب وزراء وأعضاء كنيست .

منذ عدة سنوات ويوفيل فرنكل البالغ من العمر ٤٢ عاما ، وهو أحد أكبر نشطاء حزب العمل ، مدون كمرشح لكل مهمة إدارية يشغل مكانها . فمن مدير مصنع التصالح وحتى مدير شبكة الصداقة الحكومية ، ومن مدير إدارة الأراضي حتى مدير إدارة خدمة العمال ، ومن مدير شبكات الإذاعة وحتى مدير أكبر شركة اتصالات فى الدولة (بيزيك) .

ويقول فرنكل " كل هذا كلام فقط ، وباستثناء موضوع مدير أو رئيس مصنع التصالح فإن إيهود باراك قد تحدث بصورة واضحة ولكنى أدركت سريعا أن ما يقوله غير خاضع للتطبيق . إن الأخبار تتقل بسرعة ولذلك فقد قمت بالصباح لأسمع أنتى مرشح اليوم ، وفى يوم واحد سافرت وسمعت فى الإذاعة أورى أورياخ يهاجمنى بشأن ترشيحي لمنصب رئيس شبكة الإذاعة . ولقد توقفت للحظة وبعدها انفجرت من الضحك . لأنه لم يتحدث لى أحد . وأن هذا لم يكن فى حساباتى مطلقاً إلا أن كل ما حدث هو أنه تم سبى (إهانتى) . فأجريت اتصالا هاتفيا مع أورى أورياخ وقلت له : اسمع ، إن عرضوا على ذلك المنصب فأنا سأرفض فهذا بشكل عام ليس مجالى ، ولكنك لم تجهد نفسك لتتصل بى لمعرفة إن كنت مرشحا لذلك المنصب أو على سبيل المثال ، كانت تلك القصة مثل قصة القطار " .

= ماذا تعنى بقصة القطار ؟

- أنا لم أسافر بالقطار منذ ٢٥ عاما ، منذ أن كنت طفلاً . وقبل ثلاثة أشهر وبالذات فى اليوم الذى أوقفوا فيه القطارات بسبب الخوف من وقوع حادث استشهاده ، كنت فى ذلك الوقت فى عكا وقررت أن أعود بالقطار وكان شئ بديع ، فالسعر رخيص والظروف مواتية واستطعت أن أكتب بسهولة ، وفجأة توقفت ، لقد اقترب عمال القطار منى قائلين سيد فرنكل ربما تريد أن تشرب شيئا ما ؟ وربما تريد أن تجلس فى حجرة المدير ؟ وبعد ساعتين واصل القطار سيره . وفى صباح غد ذلك اليوم اتصل بى شخص ما وقال لى حظا سعيدا . فسألته عما حدث فقال لى ألا تعلم أنك مدير إدارة خطوط قطارات إسرائيل ؟

"وبعد كل هذا اتضح لى أن العاملين فى القطار سمعوا تلك الإشاعة واعتقدوا أنتى أقوم بجولة تفقدية . انظرى (المقصود هنا كاتبة المقال) كيف تنتشر الشائعات . لقد حدث هذا مئات المرات التى تعلمت منها أنتى مرشح من الرجال الذين يجرون اتصالات معى ويطلبون مساعدتى فى المجال الذى يتحدثون فيه " .

= لم أتحدث معك إلا عن منصب التصالح ؟

- "كلا ، الأقوال كانت فى أجهزة الإعلام ، وجزء من تلك الأقوال كانت تسريب معلومات لها أغراض وكان هدفها هو منع أية إمكانية لترشيحي . والجزء الآخر كان شر من بعض

= هل شعرت بالمرارة؟

- "كلا ، صحيح أنه مرت على فترة شديدة الصعوبة ، وصحيح أن لحظات عديدة شعرت فيها بأنهم ناكروا الجميل ، فأنا إنسان ولى مشاعر ، وقد مرت على لحظات شعرت فيها بنكران الجميل رغم الأضواء التي حامت حولي عندما كنت السبب في انتخاب رابين عام ١٩٩٢ وانتخاب باراك ١٩٩٩ ، ولكنى اعتقد أنني نجحت في أن أضع الأمور الشخصية جانبا . إن الحياة السياسية تزخر بالمصاعب ، وليس دائما من يعمل كثيرا يحصل على المكافأة التي يستحقها ، ولكن هذا جزء من اللعبة . فالمرء مضطر للمنافسة مع القواعد العامة للعبة وأنا سأسعى لعدم السقوط في هاوية المرارة ."

وهاهو الوقت يعود مرة أخرى فقد أصبح فرنكل رئيس الطاقم الشخصي لتصويب رئيس الحزب الجديد . ومرة أخرى ينتظر آلاف المكالمات الهاتفية ، ومرة أخرى يقضى الليالي الطويلة في أفرع الحزب ومرة أخرى يستيقظ في السادسة صباحا حتى يوم السبت لكي يجعل مرشحه الرئيسي يفوز في انتخابات رئاسة حزب العمل وهذه المرة سيكون المرشح هو إبراهيم بورج .

= إن بورج يبلغ من العمر ٤٦ عاما ، وأنت تبلغ من العمر ٤٢ عاما هل قلت لنفسك ذات مرة "أين أصبح هو وأين أصبحت أنا؟"

- لم أشعر بالغيرة من أي فرد أبدا .

= هل بدأت بالعمل في الحزب قبله؟

- "الآن عندما سألتيني ، بدأت أسأل نفسي كيف لم أفكر في الأمر من قبل . انظري ، أحيانا يصيب المرء شعور بالإحباط . أنا هنا منذ أكثر من عشرين عاما داخل تلك المعركة ."

لماذا لا يهتمون بالشباب؟

١٦ عاما إن أردنا أن نكون دقيقين . فعندما بلغت من العمر ١٦ عاما كتبت لرؤساء الحزب وشكوتهم لأنهم يهجرون الشباب . ولقد دعاني ميخا حوريش لحديث ما ومنذ ذلك الحين لم ينفصلا عن بعضهما البعض ، إن شخصية فرنكل ذات السمات المتعددة مع أسلوبه المتميز وصوته القوي وخبرته المدهشة في الصفقات الحزبية سرعان ما أصبحت تحت خدمة حوريش . حتى أن حوريش كان يهدد من يخيفه قائلا "إن لم تتوقف عما تفعله فسوف أرسل إليك فرنكل ليحطملك"

وبسرعة شديدة حظي فرنكل بلقب آخر محيي حزب الماباي ، لقد تحمس أكثر من كل شباب بني جيله الذين رفضوا الصفقات الحزبية ، كما أن صداقة وطيدة نسجت خيوطها بينه وبين كبار رجال الحزب والهستدروت فقد جلب ألباهم بذكائه وكان دائما متخصص في المجالس واللجان العامة . وفي ما يزيد على ٢٠ عاما كتبوا عنه "روح المارد في جسد صغير" ، واليوم عندما بلغ ٤٢ عاما لم تبد له الأمور غريبة بشكل كبير ولكن فرنكل لا يزال شخصا مدهشا ففي إحدى اللحظات أخرج منديلا من جيبه ومسح جبهته ، وكان هذا المنديل نادرا من نوعه . ويقول فرنكل هذا صحيح وعندما كنت وزوجتي في المجر اشتريت ٢٠-٤٠ منديلا وفي الدولة يصعب عليهم صناعة هذا ."

إن لغة فرنكل ترتبط بعالم آخر ليس فقط في الخطابات الانشائية التي يلقيها والتي يوجد فيها نوع من الجمال الهادئ إلا أنه يتحدث عن القيم والريادة في العمل ، والتعبيرات المهجورة مثل دوافع العمل والتي تصف نوعية عمله . فيقول فرنكل عندما كنت من محفزي العمل جاء إلى الكثيرون وتخطبوا متسائلين من هو الصديق في هذا الأمر ، أي من ذهب إلى الكنيست بالتحديد؟ فالكنيست هو وظيفة برلمانية وأنا أرى نفسي سواء على كرسي داخل الكنيست أو في أي منصب شعبي ، فهذا هو طريقي ، هذا بالتحديد طريقي ."

= هل تعتبر نفسك آخر رجال حزب الماباي؟

- "لست الأخير ، في الأشهر الأخيرة كان هناك شباب كثيرون ينتهجون نفس النهج ويرون في الحزب حياتهم ومستقبلهم ، وبالفعل تولوا مناصب كثيرة في أفرع الحزب ."

= لم أسأل عن عمرك؟

- "يجب الإيمان بالقيم التي قالها ديفيد بن جوريون ، بارل كنتلسون واسحق بن اهرن وليفي أشكول الذي يعتبر آخر رجال حزب الماباي وقد كنت فخورا بهذا . ولكن من يتم اعتباره من الشعارات الخارجية لن يعرف حقيقة السياسة . لقد كنت في الفريق الذي يادر بفكرة الانتخابات التمهيدية في حزب العمل وبدأ الإجراء الديمقراطي الأعظم في تاريخ الحزب ."

= رغم أنك شخصا وجدت أنه من السهولة بمكان التواجد في لجنة الترتيب الأولية؟

- هذا صحيح . ولكنى قاتلت ضد اللجنة المنظمة ، ومن السهل على أي شخص أن يتحدث عن القيم . وأنا سأواصل التحدث عن القيم حتى وإن بدا هذا شيئا متقادما أو عفا الدهر عليه بل ولا يتصوره عقل .

بورج الوحيد الذي يبعث الأمل:

في يوم الأحد هذا الأسبوع اجتاز رجال بورج حاجزا آخر في الطريق لرئاسة الحزب ومنعوا المحاولة لتأجيل موعد الانتخابات التمهيدية . ويقول فرنكل "لقد كانت مسيرة شديدة القبح ، وبعد الانتخابات عندما كان الوضع واقعا ، كان الوحيد الذي يبعث الأمل هو بورج والآن عندما بدأ بعض رجال الحزب في خلق الفرص ، فإنهم يريدون العودة إلى الصورة ، وهذا الأمر شديد الفظاعة والسخرية في آن واحد ."

لقد استعد طاقم بورج بكامل طاقته ، وبعد فترة توقف قصيرة بعد حادث القدس الغربية (حادث مطعم سفارو - المترجم) لم يتوقف فريق العمل عن محاولة إقناع أعضاء مركز الحزب للمجيء وتأييد اقتراحهم . لقد نام رجال فرنكل في الطرق منذ يوم الجمعة لكي يحافظوا على السيطرة في الطريق بين منطقة جليلوت ومنطقة شفاييم حيث أجرى الاجتماع .

= أمر مدهش أنك مؤيد لبورج؟

- " هذا صحيح . طوال حياتي السياسية كنت في الجانب المعاكس له وكثيرا ما حاربت ضده ، حتى عندما رشح نفسه على منصب رئيس الكنيست عملت بكل قوتي لصالح شالوم سمحون ."

= ورغم هذا كنت من رجال بن اليعازر الذي قام بتعيينك كمديرا لمكتبه؟

- هذا صحيح .

= هل قفزت فوق عربة الفائز ؟

- "على العكس ، من جانبي كان الأمر الصحيح أن أقف موقف المتفرج لأصبح محايداً لأقصى درجة ، وأنا أنوى أن أناهض على منصب سكرتير الحزب في اللحظة التي يخلو فيها المنصب . وقد قال لي رجال بن اليعازر لا تتضمن ليورج .

= ولكن ؟

- "شخصياً أنا أشعر بالقرب من فؤاد بن اليعازر . فأنا أحبه ولكننا نتحدث هنا عن حملة لرئاسة الحزب ولا يتعلق الأمر بالزمالة . لقد عرفت ليورج عن قرب في معركة الانتخابات الأخيرة والتي نسيها الكثيرون في يناير وفبراير . وعلى عكس ما تراه عيناي فقد رأيت كيف أن ليورج يضع المشاكل جانباً مع إيهود باراك وجند نفسه معه بكل قواه . لقد كنت رئيس هيئة التنظيم للحملة الانتخابية ورأيت من جند نفسه ومن لم يفعل . ورأيت أن ليورج يذهب لأماكن يخشى العديد من الوزراء وأعضاء الكنيست من الذهاب إليها مثل سوق طبرية ، ورأيت أمام جمع من المتدينين ورأيت قدرته على الارتباط بالجمهور العربي ورأيت قدرته على الحديث بسبب خلفيته في الوكالة اليهودية ومع المهاجرين الجدد ، وأنا أعتقد أنه الفرصة الأخيرة لحزب العمل . كما أعتقد أنه حان الوقت لإجراء تغيير في العصور داخل حزب العمل . أنه فؤاد يمثل العصر الجدير بالعمل في الحكومة ، ولكنه بالطبع لا يستطيع أن يرمز للجيل الصغير أو للجماهير الذين انفصلوا عنا بشكل جديد ."

= من جانب آخر ، هناك الكثيرون الذين سيصوتون ليورج لرئاسة الحكومة فقط إذا رشح "طلب الصانع" نفسه أمامه ؟

- إحدى عشر عاماً وأنا أعمل في حملات رئاسة الحكومة ، ودائماً ما يقولون أن حزب العمل بدأ ينهي عمله السياسي . وليس لمرشحه أية فرصة في الفوز . وقد تعلمت أن السياسة تحقق الأحلام ، فمن رأى حلماً قبل شهرين من الانتخابات بأن أريك شارون سيصبح رئيساً للوزراء ؟ رغم أن هذا كان حلم عمري ابن شارون وأوري شيني (مدير مكتب رئيس الوزراء : المترجم) . فمن يدخل السياسة فعليه أن يحلم فقط .

= بالطبع تعرض بن اليعازر لإصابة منك لأنك ذهبت ليورج ؟

- "بالطبع . بلا شك أن المسيرة التي اتخذتها أملت علينا ."

= وماذا قال ؟

- كانت هناك العديد من المحادثات الصعبة ؟

= هل قال أنه غاضب ؟ وأنك تكرر للجميل ؟

- لقد كانت لي محادثات شخصية معه في جو هادئ يعمه الإحساس بالصدقة . وقلت له أنه يقود دون رغبته إلى تصفية حزب العمل . وهناك أمر آخر : فؤاد لم يرغب في المنافسة ، فأنا وبعض الأصدقاء سمعنا منه في العام الأخير أنه يريد الانسحاب من الحياة السياسية . وهو لم يوافق على ما قلته ، ولكن انظري أن أغلب من يقفون بجوار ليورج هم من الأساس رجال بن اليعازر ، أفى يحزقييل ، وأنا شيري فايتسمان ، ورجال كثيرون متخصصون ، ومن جانبي هناك أسف كبير على هذا الانقطاع ، وباليات هذا لم يحدث .

لقد تصرف باراك تجاهي بصورة مزرية :

الأسابيع الأخيرة في حملة ليورج - والتي تحددت في أحد المباني القريبة من موقع البورصة في منطقة رمت جان - شهدت العديد من التحقيقات الصعبة التي تم نشرها بواسطة جريدة "يديعوت أحرونوت" . إن فرنكل وكما هو متوقع من رئيس طاقم حملة انتخابية (يختلف على صفة نائب وزير التي حظي بها أفى يحزقييل) يحافظ على منصب الرئيس (The BOSS) بشدة . ويقول فرنكل "على العكس ، في تلك الأسابيع ظهر ليورج العديد من الصفات الهامة التي تلائم منصب رئيس حكومة وهي قدرة مذهلة لدى ليورج على التصدي للهجمات بهدوء نفسي وبدون التعرض لأية ضغوط . وفي تلك الأيام كان هناك العديد من الرجال الذين رفعوا من أصواتهم . أما الرجل الوحيد الذي لم يرفع صوته ولو مرة واحدة ، والذي تعلم كيف ينصت ويعلم ، كيف يختار من خلال كل المقترحات الجيدة المطروحة أمامه وهذا الشخص هو إبراهيم ليورج .

= في رأيك من سبب ليورج هذا الألم الرهيب - هل الهمس الخائق من باراك أم الخسارة من أمنون روبنشتاين أم تلك التحقيقات ؟

- "انظري ، قصة أمنون روبنشتاين هي قصة إنسانية ، وأنا أعتقد أنه بتصرفات إبراهيم ليورج منذ أن تم استخلاص العديد من الدروس والعبر تم اختيار ذلك الشخص . إن ذلك الهمس كان بين رجلين وتم نشر ذلك الحديث في وسائل الإعلام بالصدفة . ولكن باراك لم يهتم بذلك الحديث ، ورغم أننا تعرضنا للظلم ، حيث أن أغلب الأمور كانت غير صحيحة فإن لدى إحساس بأننا نجحنا في صد تلك الظاهرة وتم إزالة جزء كبير من المخاطر .

= هل أنت متفائل ؟

- "السياسة هي عمل المتفائلين ، وأنا مهتم بشدة بما يسمى بالحملات المعاكسة . لقد التزم المرشحان على الحملة طاهرة ، وفي كل صباح نحن نستيقظ على حملة معاكسة . وكما يبدو أن هناك شخصاً ما يضغط من إحدى الجوانب . وأنا أتذكر المرشح الثاني الذي أيد فكرة إعادة أكثر من ٩٠٪ من مناطق الضفة بما يشمل القدس . وقبل أسبوعين أراه يتجه بشدة نحو اليمين حتى أن شارون قال عنه أنه يحتاج أحياناً إلى من يكبحه .

وهناك شيء آخر يؤسفني ، وهو أن نفس الشعارات التي تم استخدامها ضد باراك يتم استخدامها ضد ليورج ، ويؤسفني أن تلك المصادر هي مصادر إحياء من معسكر اليمين داخل الحزب .

= من ناحية تكرار الجميل التي فكرت فيها في الماضي ، هل تعتقد أن التاريخ سيعيد نفسه مع ليورج ؟

- لم آت إلى هنا كي أحصل على منصب . ورغم هذا فلدي إحساس أنه مع ليورج فإن الوضع مختلف ، وأنا أعتقد أنه عندما يصل ليورج إلى كرسي رئاسة الحكومة فإنه سيكون هناك مكان للرجال الذين عاونوه .

= على عكس باراك ؟

- "هذا صحيح فقد كانت تصرفات باراك تجاهي وتجاه أغلب الرجال الذين أيدوه غير صحيحة ، لقد تصرف معي

بصورة مزريّة حتى خسرنى، ولكنه أدرك أنه من أجل الهدف من الممكن أن يجندنى والحقيقة أننى عملت من أجله عندما رشح نفسه لرئاسة الحكومة فى الوقت الذى هجره الكثيرون من زملائه بل أنهم أهانوه فى كل وسائل الإعلام . ولكن فى يوم نتيجة الانتخابات فى الثامنة مساءً ، وبعد أن عرفنا النتائج الأولية للانتخابات وقبل ساعتين من الإعلان الرسمى قام باراك واتصل قائلاً: "الفارق قليل ، هيا بنا نقوم بالمحاولة الأخيرة ، وقد ركضت وقمت بدفع الرجال لصناديق الاقتراع فى الوقت الذى كان يجلس هو فيه ويكتب خطاب الاستقالة .

= ماذا قال باراك ، وكم كان الفارق الذى أخبرك به؟

- لقد قال أن الفارق هو ٤٪ .

= وهل عرفت الحقيقة ؟

- بالطبع ورغم هذا واصلت العمل . وأبدت أننى عاطفى للغاية .

سألتهم بعد الرابع من سبتمبر بالحمة:

بمعنى محدد فإن فرنكل يحوز على قدر كبير من البراءة ، ليست البراءة فى المجال السياسى إنما البراءة فى المجال الشخصى . لقد تعلم أن يحول الأمور السياسية إلى فكاهة دائماً . وكل شئ يرتبط بوزنه ، فهو لم يتطرق إلى هذا الأمر ببساطة حتى أنه ظل أعزب حتى سن الأربعين . إن هذا الألم أدى أن بعد الهزيمة المزدوجة التى منى بها فى انتخابات ١٩٩٢ فى الانتخابات التمهيدية لحزب العمل وفى المنافسة على منصب سكرتير الحزب اختفى فرنكل . ولكنه لم يكن يستطع التطرق إلى الأمور البعيدة عن السياسة ، فقط اليوم وبعد تسع سنوات بدأ يشعر بالجرأة على التنافس مرة أخرى فى الانتخابات التمهيدية .

وقال فرنكل : إن نصف الخطابات التى كانت تتحدث عنى كانت تهتم بحجمى وبأننى كنت أذهب وأنا ارتدى جلباباً عند خروجى ، عندما كنت أعزب وعندما كنت أسكن مع والدتى ، وكان هذا شيئاً شديداً صعباً .

= هل أهانك أحد ؟

- "نعم ، أنا سعيد أننى بفضل زوجتى لم أصبح أعزب كما أننى أصبحت أباً لطفلة تبلغ من العمر عامين وسبعة أشهر ، وهذا هو التغيير الأكبر الذى طرأ على حياتى ، وسألتهم بعد الرابع من سبتمبر بالبدء فى الحمة ولكن خبرة الحياة تثبت أننى أستطيع الصمود أمامها على المدى القصير وليس على المدى الطويل .

= فى المعركة السياسية هل هناك تفريق بين الرجال الذين أوزانهم ترتفع ؟

- بلا شك ، من السهل أن نقول على فرد مثل هذا أنه همجى متوحش حتى وإن كانت تلك الأقوال بعيدة عن الحقيقة .

= هناك قصة تقول أنك ضربت رجال الليكود الذين عسكروا أمام مقر الحزب ؟

- هذا حدث عندما وقف بعض الذين أهانونى وبعد ذلك صفقوا لى ، وكان هذا فى حملة رابين الانتخابية عندما كان رجال حزب الليكود يأتون كل يوم أمام مقر الحملة ويصرخون وأمامهم وقف رجال حزب العمل ، وفى أحد الأيام خرجت مع عشرات الرجال إلى هؤلاء الرجال ولكننا لم نضربهم فقد كنا

مؤدبين ، وقد انفجر جيل سمسونوف بالضحك ، فقد رغبتنا فى أن نقول للذين جاءوا أن لا مكان لأعمال الشغب فى الحياة السياسية .

= ألم يكن ما فعلتموه بمثابة إرهاب ؟

- لقد كان هذا بروح طيبة للغاية . لقد صفق لى الصحفيون . ولكن بعد ذلك عندما تناقست على سكرتارية الحزب ظهرت أعمال البلطجة . وكان هذا هو الألم الحقيقى الذى تعرضت له فى حياتى السياسية . فعندما بدأ اتفاق أوسلو وسمعت أن هناك من يقفون أمام منزل رابين ويلقبونه موسولينى وطالبوا بشنقه ، فقد ترددت فى تنظيم جماعة تحارب هناك ، وقد كنت وقتذاك مدير مكتب بن اليعازر ، وبسبب أن خشيت أن تلتصق بى صفة المشاغب لم أفعل هذا . لقد كنت طيباً كما خشيت مرة أخرى أن يقولوا عنى أننى بلطجى ومشاغب ، وبعد ثلاث سنوات ظللت أذهب كل يوم جمعة إلى قبر رابين لأطلب العفو . والإحساس بأننا فقدناه سبب لى الكثير من الحزن ، ولكن هذا لم يدم طويلاً ، لن يحدث أبداً أن يتزايد وضع العصابات وحزبى الوسط واليسار يقولان OK لقد استجابا لهذا فى المقالات وفى وسائل الإعلام ، عندما دارت تلك الأحداث حول منزل باراك ، لم نهتم بما يقوله أى فرد .

= هل زالت تتحلى برمز الحمامة مع مقولة "لن ننسى"

؟

- باستثناء أننى مع ابنتى التى تعشق قطع السكر .

وفاة أبى أكثر الأحداث تأثيراً فى حياتى:

صباح يوم السبت وأنا ارتدى سروالاً قصيراً كنت أقرأ بصوت عال قصة "جنة الجيران" والتصق بزوجتى سيجيل روزين البالغة من العمر ٢٢ عاماً وهى مديرة فى جمعية الخط الساخن لمساعدة العمال الأجانب ، وكان من الصعب أن نفهم ما الذى جعل فرنكل يركض إلى مركز الحزب حتى منتصف الليل . "صحيح أن هذه هى أول حملة أكن فيها أباً ، وقد كانت ابنتى رضىعة فى هذا الوقت ، والآن أنا أشعر بالخسارة الفادحة ، وطوال الوقت أنا أقسم أنه بعد الرابع من سبتمبر سيرى الجميع شخص آخر ."

= لقد توفى والدك عندما كنت صغيراً ؟

- كنت فى السادسة عشر من عمري وكنا فى المساء وكنت أستعد لاختبار الفيزياء أما أبى فقد ذهب لاجتماع مع بعض القضاة - حيث كان قاضياً - وبعد عدة ساعات قرع رجال الشرطة باب المنزل وأخبروا أمى أن أبى توفى من جراء سكتة قلبية .

= كم كان يبلغ من العمر ؟

- ٤٥ عاماً . لقد كان هذا أكثر الأحداث المؤثرة فى حياتى ، فقد كنا قريبين للغاية وكان الألم رهيباً وشعرت بحق بمعنى الخسارة ، والآن أنا أنظر إلى طفلتى وأتمنى ألا يحدث هذا معها .

= سن ٤٥ هل يعتبر بالنسبة لك عدا تازلياً ؟

- "بلا شك ، رغم أن لى جد وجدة ماتا وهما فى التسعين من عمرهما . ولكنى طوال الوقت أشعر بأننى احتاج لأشياء كثيرة ولكن على وجه السرعة ."

أين هؤلاء القادة ؟

معاريف ١٧/٨/٢٠٠١
بقلم : شالوم يروشلي

قام أحد أصدقائي وهو صحفي مخضرم بعمل دراسة متأنية فوجد أن شمعون بيريز لم يستقيل في حياته من أي عمل منذ أن بدأ مهامه السياسية كسكرتير حركة "الشباب العامل والمتعلم" قبل ما يقرب من ستين عاما . إن بيريز لم يتنازل برغبته عن مراكز القوة أو التأثير . فقط كانت هناك مرة واحدة تمت فيها إقالته من منصبه الوزاري (لقد تولى بيريس منصب وزير في كل وزارات الحكومة المملكة) : وقد حدث هذا في مارس من عام ١٩٩٠ وكان هذا في آخر أيام حكومة الوحدة القديمة . لقد نقل رئيس الوزراء آنذاك اسحاق شامير خطاب الإقالة إليه حيث أنه قد يخطط لسحب الثقة من الحكومة . وفي هذا الشأن قال البعض أن بيريز لم يصدق ما رأيته عيناه . وفي النهاية ترك الحكومة وجر معه كل وزراء حزب العمل إلى الخارج .

إن الفرصة في أن يستقيل بيريز الآن من منصبه بمبادرة منه وهو يبلغ من العمر ٧٨ عاما (ولد بيريس في ١٥/٨/١٩٢٣ المترجم) في ظرف يقود فيه قائد جديد حزب العمل بعد ثلاثة أسابيع هي أمر لا يبدو معقولا للمرة ، وفي تلك الفترة فإن لبيريز العديد من الأسباب الأخرى للبقاء داخل الحكومة . فقد قال أنه إذا ترك الحكومة فإنها ستبدأ في السير في طريق الانهيار من الداخل حتى تسقط في يد بنيامين نتنياهو الذي يعتبر - حسب وجهة نظر بيريز - الجبهة الشريرة في كل شيء . وفي غضون هذا سيدبر رحب عام زئيفي وأفيجدور لبيرمان الحكومة وبعدها سيتدهور الوضع سريعا إلى الحرب الشاملة .

وأحيانا - وخاصة بعد وجبة غداء طويلة مع رئيس الوزراء شارون - يهيب بيريز بأصدقائه أن يواصلوا الشراكة معه كي يعطوا رئيس الحكومة فرصة للاستمرار . وفي يوم الأحد الماضي - وبعد جلسة الحكومة العاصفة ، وبعد ثلاثة أيام من حادث مطعم البيتزا (سفارو) وغلق بيت الشرق - جلس شارون وبيريز في منزل رئيس الوزراء في منطقة رحابيا ثم قال شارون : " شيمون إننا نحتاج بعض الصبر والصلد ويجب أن نعمل ضد السلطة الفلسطينية . ولا يمكن أن نتنازل . فطلب بيريز من شارون أن يلتقي مع عرفات وكبار رجال السلطة الفلسطينية في ظل تلك الأوضاع الملتهية وذلك من أجل وقف تدهور الأوضاع . لقد وافق شارون بشرط ألا يتم إجراء أية مفاوضات سياسية ، والباقي معلوم للجميع .

لقد قال بيريز لبعض مقربيه " إن شارون سيفاجئ ، أيضا قال مناحم بييجين قبل أن يعتلي كرسي السلطة أنه سينتقل للسكن في واحات سيناء . وفي النهاية أعاد واحات سيناء إلى مصر " . وبذلك اقتنع جميع الأصدقاء أن الحكومة مستقرة .

بيريز يثير الغضب في حزب العمل:

إن الموقف الرئيسي لبيريز بجوار الوحدة الوطنية لم يمنعه من إدارة سياسة داخلية متدمرة التي تنعكس حاليا على حزب العمل برمته . فخطابه في جلسة مركز حزب العمل يوم الأحد الماضي - والتي بحثت إلغاء الانتخابات التمهيدية بالحزب - كان خطابا يلام

رئيس جبهة معارضة مصاب بالإحباط ورئيس وزيرا للخارجية من مهام منصبه أن يقود سياسة الحكومة . لقد هاجم بيريز كل السياسيين في إسرائيل الذين يقومون بالتحريض ضد السلطة الفلسطينية وحزن كثيرا على الوضع الصعب الذي يعيشه الشعب المجاور ، وادعى أن هؤلاء السياسيين يقومون في أماكن كثيرة بإجراء اتصالات مع العديد من الإرهابيين . حتى صرخ أحد الحاضرين في وجهه " قللت خبرتنا هل أنت وزير خارجية إسرائيل أم وزير خارجية منظمة التحرير الفلسطينية ؟ "

إن وزراء حزب العمل والعديد من كبار رجال الحزب لم يبقوا لا مبالين في أعقاب تلك الأقوال .. حيث قالت الوزيرة داليا إيتسيك وهي إحدى المقربات من بيريز " إذا واصل شارون في ذلك النهج بدون أي برنامج سياسي سوف تسحب من الحكومة ، إن شارون يجب أن يقرر هل عرفات شريك أم لا وهل لدينا أي أفق سياسي نتطلع إليه أم لا ، فإن كان عرفات شريكا فليجلسوا معه وإن لم يكن فيجب أن نذهب إلى برنامج سياسي آمن من شأنه أن يقلل من كم الإرهاب ، يجب على شارون أن يقرر أن لنا حدود وأنا نحرس الوطن بالفعل . ولا يجب أن تكون تلك الحدود نهائية ، وإذا تم التوصل إلى اتفاق يسمح بالجلوس على مائدة المفاوضات فإننا سنملك عندئذ ما نتباحث عليه " . ثم تساءلت إيتسيك " ماذا يفعل شارون في غضون تلك الأوضاع ؟ لقد قام بإغلاق بيت الشرق . إن ما قام شارون به هو فعلة طفولية ربما تثير إعجاب حزب الليكود وبعض الأعضاء الباحثين عن ثورة قومية . وإن كان هذا هو ما يفعله شارون فيجب عليه أن يتصرف بالعكس . وأن يضرب بؤر الإرهاب وشبكات الاتصال بهم ووسائل التحريض . إنه يحتاج لأن يدرك أنه لا يوجد رئيس حكومة صمد أمام الإرهاب . وفي النهاية سينتصر الإرهاب . إن شارون يحتاج برنامج واضح ، ولكنه لا يعلم إلى أين يسير . لقد مريوم واحد وشارون يرفع يده بعلامة النصر (V) ومريوم آخر ولا زال شارون يرفع يديه بتلك العلامة وكأن الزمن يلعب في صالحه " .

وهناك أعضاء رفيعو المستوى في حزب العمل مقتنعون أن الشراكة مع شارون ستصفي حزبهم ، وتزيد من قوة حزب الليكود . وقد ادعى أفي أوشعيا عضو الكيست ورئيس كتلة حزب العمل في الكيست أن حزب العمل يفقد هذه الفترة بل يفقد الفترة القادمة . وأضاف أوشعيا " إن شارون يظهر نفسه أنه رجل معتدل - رغم أنه ليس كذلك - وهكذا يسرق منا كل ما نملكه . لقد خسرنا عشرين كرسي في الكيست وتعثرنا في حكومة لا تدبر أي مسيرة سياسية . هل أرسلنا وزراغا لكي يحصلوا فقط على مكتب في الحكومة وسيارة فولفو ؟ إن شارون على أحسن ما يرام مع الجميع بل أنه يدعوني لوجبة غداء ويحافظ على اتصالاته معي لأنه يعلم أن حكومة الوحدة الوطنية تتقذه هو الآخر " .

بورج غاضب بشدة من المتخبطين:

إن حملات النقد التي يشنها حزب العمل على شارون ووزراء

حكومته والفتح السياسي الداخلي الواقع فيه الحزب وعدم الارتياح العام من الوضع الحالي يتحطم على صخور شعبية حكومة الوحدة . فالجميع يتحدث لصالح الحكومة وأن هذه هي ساعة الحسم رغم كل التحفظات . حتى أن كلا المرشحين المتنافسين على رئاسة الحزب وهما إبراهيم بورج الذي يعلم كيف يكيف نفسه على أي وضع سياسي وأن يلقي الخطاب بكامل قوته لصالح أو ضد أي شئ فهو يقف بشدة بجوار حكومة الوحدة " حيث أنها واجب الدولة الذي يعتبر فوق أي اعتبار حزبي " . فقط قبل نصف عام - في بداية طريق الحكومة - خرج بورج بغضب شديد ضد حكومة الوحدة ورفض أن يكون وزيراً فيها . ولبورج هناك أسباب كثيرة لكي يكون مرضياً فقد أسقط من السباق على رئاسة الحزب أغلب المرشحين المتوقعين وبقي أمام فؤاد بن اليعازر . وفي يوم الأحد نجح في تحديد الانتخابات التمهيدية لرئاسة حزب العمل في الرابع من سبتمبر القادم ، ومنع تحديد أي موعد آخر وهكذا منع أي سباق أمام مرشحين آخرين في تاريخ غير معلوم . وبمقتضى الساعة فقد نجح في إسكات صديقه حاييم رامون الذي لم يتوقف عن التحريض ضد هذا الترشيح . لقد ذهب رامون مع أطفاله لقضاء بعض الوقت عند أخيه القاطن في بورديو بفرنسا ولم يصل إلى جلسة مركز الحزب لأنه أدرك أن ليس لها أي هدف . إن رامون - وبصراحة أصدقاؤه فإنه يحافظ على الحيادية - من خلال الافتراض أن بورج أو بن اليعازر سيخسر السباق فإنه يعد نفسه لأن يكون المرشح القادم الذي سيحظى بتأييد كل المعسكرات . أيضاً شيمون بيريز الذي يكره تلك الانتخابات التمهيدية في حزب العمل أدرك أنه لا يستطيع أن يقاتل ضدهم وحده رغم الشعور الكبير بالمرارة . وفي يوم الجمعة قام بورج بزيارة إلى بيريز في نافيه أفيقيم ويبدو أنه أفتعه ألا يحضر أي شئ أمام أعضاء مركز الحزب الذين اطلقوا عليه ذات مرة أنه من يقوم بالتشهير ولم ينتخبه أحد لرئاسة الحزب . وفي جلسة الحزب يوم الأحد لم يفتح بيريز فاه في الشأن الحزبي وتركزت أقواله على الشؤون السياسية . أما داليا إيتسيك المؤيدة لرامون فقد كانت الوزيرة التي تحدثت بشجاعة لصالح الإلغاء ولكنها أبعدت عن مسرح الحزب بواسطة القوات التابعة لبورج في القاعة التي ازدحمت بأعضاء الحزب .

إن شلومو بن عامي يقبع خلال الفترة الحالية في اسبانيا ولم يصل لجلسة المركز . وبعض المقربين من بن عامي يدعون يتصلب شديد في الرأي أنه سيستقيل من الحياة السياسية ، فقط لأنه لا يستطيع أن يرى بورج يقود حزب العمل . وبشكل عام فإن بورج وبن اليعازر يقفون الآن في وضع لم يسبق له مثيل ولم ينجحوا في تجنيد أي فرد من كافة وزراء الحزب أو حتى كبار رجال الحزب لصالح سباقهم . شيمون بيريز وحاييم رامون وشلومو بن عامي وماتان فيلنای وداليا إيتسيك وشلوم سمحون وأوفير بيناس وبيجه شوحاط وأفي أوشعيا كل هؤلاء يقفون موقف المتفرج ولم يشأ أي منهم في التدخل حتى يوم الانتخابات الداخلية . وأغلبهم يعتقدون بالطبع أنهم أفضل كثيراً من هذين المرشحين ، وأنهم لن يصلوا إلى صناديق الاقتراع فقط كي يختارون الكارثة . إن تلك الحقيقة القاسية تثير أعصاب بورج ، فهو يقول " أنه على المدى البعيد سيأسف العديد من الرجال على أنهم لم يتخذوا موقف في ذلك الحدث ، ١٢٠ ألف عضو في الحزب تبرعوا بأموالهم من أجل تحسين الوضع واختيار مرشح مناسب ، فإذا كان هذا ما فعله الأعضاء فأين هؤلاء القادة؟ أنهم لا

يقولون إلى أين يسيرون . وهناك رجال يغضبون بشدة عندما يتعرفون بشخص ما لا يستطيع اتخاذ القرار أو يظهر نوعاً من اللامبالاة أو أنه لم يأت لحضور اجتماعات الحزب فإذا لم تتخذ موقفاً فأنت لست قائد " .

بن اليعازر ينتقل إلى المرحلة الأخيرة :

في يوم الأحد سيبدأ بنيامين بن اليعازر في المرحلة الأخيرة من الحملة المضادة التي يقودها ضد بورج . إن بن اليعازر يتمتع في الأسابيع الأخيرة من اهتمام إعلامي شديد وذلك بسبب المعلومات الأمنية الخطيرة التي يحوزها كوزير للدفاع كما أنه يسهب في الحديث عن نجاحاته الكبرى في مهام منصبه الجديد . لقد نجح بن اليعازر في تقليص الفجوة بينه وبين بورج وبمقتضى رجاله فإن التقدير في استطلاعات الرأي هو التساوى . ومن الآن سيركب بن اليعازر موجة شعبية الوحدة الوطنية وسيغتنى القمم بشعاره الجديد الذي ألفه له الإعلامى الشهير آيل حومسكى : " بورج وبيلىن سيدمران حكومة الوحدة الوطنية " .

إن بن اليعازر - إذا فاز في الانتخابات - لن ينسحب من حكومة الوحدة . أما بورج فيرفض القول علانية عما سيفعله إذا تم انتخابه . فمساحة المناورة لديه صغيرة للغاية . كما يعلم أنه لن يستطيع البقاء كرئيس للكنيست حيث أن هذه الوظيفة غير مخصصة لرؤساء الأحزاب . أنه سينضم للحكومة ولكنه لن ينقل منصب بيريز لأنه التزم بذلك معه فضلاً عن أنه أعلن أنه سيهتم بانتخاب بيريز كرئيس لكتلة الحزب . ومن جانب ثالث فقد قال بورج لى هذا الأسبوع أنه لا يريد أن يكون قائد حزب بنصف مهمة وأنه يمارس نصف أعماله . وبورج بالطبع لن يسعى إلى تفكيك الوحدة الوطنية ، فاستطلاعاته تشير إلى أن ٨٧٪ من موظفى الحزب يؤيدونه . والنتيجة المطلوبة هي أن بورج سينضم للحكومة ويتولى منصب وزير بلا حقيبة (وزير دولة) و نائب رئيس وزراء وعضو في مجلس الوزراء للشؤون السياسية والوزير الممثل لحزبه ضد شارون بدلاً من شيمون بيريز .

إن من يحتاج إليك

في يوم الأحد وقبل اجتماع الحكومة دارت محادثة غريبة بعض الشئ حول مسألة بيت الشرق بين داليا إيتسيك ووزير الدفاع بنيامين بن اليعازر . لقد عارض بن اليعازر داخل جلسة مجلس الشؤون الأمنية موضوع غلق المبنى ، ولكن في مجلس الوزراء الأمنى والسياسي صوّت لصالح مسيرة غلق المبنى . وقد أوضح - بالكاد - أنه كان ملزم لعرض كل القرارات الأمنية التي حصل عليها من مجلس الشؤون الأمنية أمام الوزراء المسموح لهم بحضور المجلس . لقد كان بن اليعازر هو الوحيد من بين وزراء حزب العمل الذي صوّت لصالح إغلاق مبنى بيت الشرق . ولذلك فقد حظى بنقد داخلي هائل وخلال هذا الأسبوع حاول أن يجعل الانطباع عنه أكثر اعتدالاً وكأنما تحول إلى الخادم الحقيقى لشارون في الحكومة وكل هذا حتى لا يخسر أية أصوات في الانتخابات التمهيدية وفي الاجتماع السياسي الذي انعقد في فندق "الجليل" بنتانيا يوم الاثنين هاجم بن اليعازر رئيس الحكومة عندما قال أن الإسرائيليين سيقفون في بيت الشرق للأبد . ولكن هذا لم يساعده حيث قالت داليا إيتسيك " إن كنت ملزم أن تصوت مثل رئيس الوزراء ، فمن يحتاج إليك إذن ، من الممكن أن يعمل هو في كلا الوظائف رئيس الحكومة ووزير الدفاع ، وبعد ذلك يرسل بك إلى المنزل " .

أزمة مسيرة التسوية

هاآرتس ٢٤ / ٧ / ٢٠٠١

بقلم: عقيبا الدر

لماذا فشلت (مبادرات) كامب ديفيد؟

ينشرها "روبرت مالى"، مساعد الرئيس "كلينتون"، هذه الأيام في الصحافة العالمية (على الرغم من استياء كلينتون).

ويوضح أحد رؤساء طاقم الخبراء، أنه قرر ورفاقه الخروج إلى الجمهور الإسرائيلي وإلى الطوائف اليهودية في العالم، بعد أن أدركوا أن كثيرا من الإسرائيليين واليهود يتعاطون معلومات مشوهة عن مبادرات "كامب ديفيد" وعن المواقف الفلسطينية الحالية. مع ذلك، فإنهم يفضلون البقاء في الظل وترك الساحة الإعلامية لرفاقهم، الذين يديرون المفاوضات مع إسرائيل.

وبقيت نقاط الضعف في الإحدى عشرة إجابة الخاصة بهم، من وجهة نظر السائل الإسرائيلي، في مجال العنف وحقوق العودة. فمن الصعب، وربما المستحيل، شرح التحول من تفجير المفاوضات إلى تفجير عبوات ناسفة. وليس سهلا الموافقة على حق العودة، وإقناع صهيونيين مرتابين بأنهم يعتزمون إرسال اللاجئين إلى كندا، بدون حق عودة.

لكن أهمية الوثيقة تكمن في الجهد البارز للبيان الذي يقوم به الفلسطينيون من أجل إعادة ترميم الثقة مع أنصار الحل الوسط في إسرائيل وتبديد مخاوفهم. فإذا ربطنا ذلك بالسلم الصغير الذي حصل عليه "عرفات" في صورة المراقبين في المناطق، وإذا استخدمه "عرفات" حقا في وقف العنف - فربما تستطيع الوثيقة ترميم الوضع المزرى لخيار التفاوض والحل الوسط. وقد كتبت الوثيقة بالإنجليزية والعبرية

الرواية الفلسطينية الرسمية

بدأت مجموعة من الأعضاء في طاقم الخبراء الذي يعمل عن كثب مع طاقم التفاوض الفلسطيني، والذين تفتح جوازات السفر الأمريكية التي بحوزتهم حواجز جيش الدفاع الإسرائيلي أمامهم - بدأت - في الأسابيع الماضية جولة لقاءات في أنحاء إسرائيل. إنهم يحاضرون في محافل إسرائيلية في "هرتسليا" ويلتقون مع منتديات مثقفين حائرين في القدس. الأسئلة تكرر نفسها. وهناك دائما من يسأل: لماذا رد "عرفات" بعنف على مقترحات "باراك" السخية للغاية؟ هل هم (الفلسطينيون) مستعدون حقا لاقتراح "باراك" بتبادل الأراضي؟ وكيف يمكن (تحقيق حل) بدون القضية الشائكة الخاصة بحق العودة؟

ويستل الشبان الفلسطينيون، من بينهم مستشار قانوني من نيويورك وطالب دكتوراه في القانون من أكسفورد، إجابة، بلغة إنجليزية جذلة وسلسة، لكل سؤال. وعندما بدأ "باراك" حملة هجوم جديدة ضد "عرفات"، تحت عنوان "لقد كشفت وجهه الحقيقي"، قرر أعضاء الطاقم الفلسطيني ألا يهملوا، هذه المرة، الرأي العام الإسرائيلي. فقاموا، تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، بتجميع الأسئلة المعهودة التي سمعوها من مستمعين إسرائيليين، وفصلوا إلى جوارها المواقف الفلسطينية وروايتهم لقضية "كامب ديفيد"، وللأحداث التي تمخضت عنها.

وتقترب روايتهم، خاصة فيما يتعلق بالخريطة التي اقترحها "باراك" هناك، بشكل كبير من تلك التي

بالتوازي. وها هي الصيغة العبرية.

= لماذا رفض الفلسطينيون مقترحات السلام في كامب ديفيد ؟

- من أجل التوصل إلى سلام عادل ومستقر بين الشعب الإسرائيلي والشعب الفلسطيني، لابد من تواجد دولتين دائمتين ومستقلتين، تعيشان جنباً إلى جنب في جوار متساو. والمقترحات الإسرائيلية في "كامب ديفيد"، التي لم تقدم قط كتابة، لم تسمح بوجود دولة فلسطينية مستقلة وباقية، لأن هذه المقترحات طالبت بتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى أربعة كانتونات منفصلة انفصالياً تاماً، وبالتالي تهيم عليها إسرائيل.

كما تجاهلت مقترحات "كامب ديفيد" حق الفلسطينيين في السيطرة على حدودهم وعلى مجالهم الجوي، وعلى مصادر مياههم، وأعطت، في نفس الوقت، مشروعية للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية، ووسعتها.

= ألم تعرض إسرائيل على الفلسطينيين تقريباً كل المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧ ؟

- كلا. لقد طلبت إسرائيل ضم حوالي ٩٪ من الأراضي الفلسطينية المحتلة وعرضت في المقابل ١٪ من أرضها. إضافة إلى ذلك، طلبت إسرائيل أن تكون لها السيطرة على ١٠٪ أخرى من المناطق الفلسطينية المحتلة، عن طريق "تأجير طويل المدى". وسواء كان الأمر كذلك أو غيره، فإن القضية ليست قضية النسب المئوية. إنها مسألة الاستقلال وقدرة الدولة على الوجود.

= هل قبل الفلسطينيون مبدأ تبادل الأراضي ؟

- حقاً درس الفلسطينيون فكرة تبادل الأراضي، لكنهم قالوا إن مثل هذا التبادل ينبغي أن يكون مؤسسا على نسبة ١:١ وأن يشمل أراضي مماثلة في القيمة، في مناطق مجاورة لحدود فلسطين وللمناطق أرادت إسرائيل ضمها لنفسها.

لقد بدأ اقتراح إسرائيل بتبادل (الأراضي) غير منطقي، بالقدر الذي يشكك في جدية التعهد الإسرائيلي بحل وسط جغرافي عادل.

= كيف عُرض إقليم الدولة الفلسطينية في المقترحات الإسرائيلية ؟

- قسم الاقتراح الإسرائيلي فلسطين إلى أربعة "كانتونات"، مطوقة بسيطرة إسرائيلية: شمال الضفة، وسط الضفة، جنوب الضفة، وقطاع غزة. وكان الانتقال من "كانتون" إلى آخر يتطلب المرور في منطقة إسرائيلية سيادية، ونتيجة لذلك يخضع حركة الفلسطينيين داخل دولتهم المستقلة لسيطرة إسرائيلية. ولا تقتصر نية السيطرة على حركة الأفراد وحسب، وإنما أيضاً على حركة البضائع، وبهذا يخضع الاقتصاد الفلسطيني أيضاً في حقيقة الأمر لسيطرة إسرائيلية. وفي النهاية، أبقى الاقتراح الإسرائيلي السيطرة على

جميع الحدود الفلسطينية في أيدي إسرائيل، وأبقى بذلك في أيدي إسرائيل ليس فقط السيطرة على حركة الناس والبضائع داخل الدولة، وإنما أيضاً الحركة الدولية. مثل هذه الدولة الفلسطينية ستحظى باستقلال أقل مما حصل عليه "البانتوستانين" تحت حكم الأبارتهايد (التفرقة العنصرية) في جنوب أفريقيا.

= ما الذي اقترح بالنسبة للقدس الشرقية في مقترحات إسرائيل ؟

- طلبت مقترحات "كامب ديفيد" من الفلسطينيين التنازل عن كل مطلب بالنسبة للأجزاء المحتلة في القدس. وكان الاقتراح يجبر الفلسطينيين على الاعتراف بالضم الإسرائيلي لكل القدس الشرقية العربية وقد فهم من المحادثات التي جرت بعد "كامب ديفيد" أن إسرائيل كانت على استعداد للاعتراف بسيادة فلسطينية على أحياء فلسطينية منعزلة في قلب القدس الشرقية، لكن هذه الأحياء كانت ستظل مطوقة بمستوطنات إسرائيلية غير شرعية، ولا ينفصل الواحد منها فقط عن الآخر، وإنما أيضاً عن سائر الدولة الفلسطينية. وكان مثل هذا الاقتراح يخلق، في حقيقة الأمر، "جيتوات" فلسطينية في قلب القدس.

= لماذا لم يعرض الفلسطينيون أبداً اقتراحاً شاملاً

خاصاً بهم للتسوية الدائمة، رداً على اقتراحات باراك ؟

- إن إطار التسوية الشاملة للنزاع الإسرائيلي-

الفلسطيني يتضمنه قرار مجلس الأمن ٢٤٢، و٢٢٨،

اللدان قبل بهما الطرفان في قمة مدريد عام ١٩٩١،

ولاحقاً جداً في اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣. وهدف

المفاوضات هو تنفيذ قرارات الأمم المتحدة هذه (التي

تدعو إلى انسحاب إسرائيلي من الأراضي التي احتلت

بالقوة على يد إسرائيل عام ١٩٦٧) والتوصل إلى اتفاق

حول قضايا التسوية الدائمة. ولم تقدم إسرائيل، من

جانبها، تنازلاً واحداً من أرضها وحقوقها. وعلى الرغم

من أن المتفاوضين من قبل الفلسطينيين كانوا مستعدين

للاعتراف باحتياجات إسرائيل المشروعة في هذا

الصدد، خاصة في كل ما يتعلق بالأمن واللاجئين، فإن

دور إسرائيل هو أن تحدد ما هي هذه الاحتياجات وأن

تقترح كيف يتم تلبيتها في أضيق نطاق.

= لماذا انهارت مسيرة السلام خاصة في اللحظة التي

أحرز فيها تقدم واضح نحو الاتفاق الدائم ؟

- لقد ذهب الفلسطينيون إلى مسيرة السلام

انطلاقاً من فهم بأنها (١) ستضمن لهم تحسناً ملموساً

في ظروف معيشتهم خلال الفترة الانتقالية، (٢)

ستكون الفترة الانتقالية قصيرة نسبياً، أي خمس

سنوات، (٣) سيؤدي الاتفاق الدائم إلى تنفيذ قراري

مجلس الأمن ٢٤٢، ٢٢٨. لكن مسيرة السلام لم تؤد ولو

إلى واحد من هذه الأمور. والعكس صحيح، لقد استمر

الفلسطينيون يعانون من القيود المشددة للغاية على

تحركاتهم، والتي تفاقت - حتى بالإضافة إلى ذلك، طراً تدهور خطير على وضعهم الاقتصادي واستشرت المستوطنات الإسرائيلية بشكل لا سابق له، وأخذ تقسيم قطاع غزة والضفة الغربية إلى "فتايت" في التفاقم نتيجة لشق "طرق التقيافية" للمستوطنين ونشر حواجز عسكرية إضافية ومرة تلو الأخرى، لم يتم تنفيذ الجداول الزمنية لتنفيذ الاتفاقيات. خلاصة القول أن الفلسطينيين لم يشعروا بأي "تقدم" من ناحية حياتهم اليومية.

مع ذلك، فإن ما قوّض بشكل حاسم التأييد الفلسطيني لمسيرة السلام كان الطريقة التي عرضت بها إسرائيل اقتراحها. ففي "كامب ديفيد"، وقبل دخول "باراك" جولة المفاوضات الأولى حول مسألة التسوية الدائمة، كرر علناً مراراً وتكراراً تهديداته بأن "اقتراحه" سيكون الاقتراح الإسرائيلي النهائي، وإذا لم يقبل، فإن إسرائيل ستدرس بجدية "فصلاً أحادي الجانب" (في واقع الأمر، فرض تسوية). وشعر الفلسطينيون أن الإسرائيليين قد غدروا بهم، وهم الذين تعهدوا في بداية مسيرة "أوسلو" بوضوح نهاية لاحتلال الأراضي الفلسطينية طبقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٢٢٨.

= أليس العنف الذي اندلع في أعقاب "كامب ديفيد" دليلاً على أن الفلسطينيين لا يريدون العيش في سلام مع إسرائيل ؟

- لقد اعترف الفلسطينيون بحق إسرائيل في الوجود في مؤتمر الجزائر عام ١٩٨٨، وأكدوا هذا الاعتراف مجدداً في عدة مناسبات، بما في ذلك في "مدريد" عام ١٩٩١، وفي "أوسلو" عام ١٩٩٣. مع ذلك، لم يصدر حتى الآن تصريح إسرائيلي رسمي وواضح حول حق دولة فلسطين. لقد انتظر الشعب الفلسطيني بصبر منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ الحرية والاستقلال، على الرغم من سياسة إسرائيل الدعوية في فرض حقائق على الأراضي من خلال إقامة مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة. (زادت الوحدات السكنية الإسرائيلية في المناطق المحتلة - لا يشمل ذلك القدس الشرقية - بنسبة ٥٢٪ منذ اتفاق "أوسلو"، وتضاعف عدد المستوطنين، بمن في ذلك الذين في القدس الشرقية). حقاً يريد الفلسطينيون العيش في سلام إلى جوار إسرائيل، لكن مثل هذا السلام يقتضى العدل، وليس سلاماً غير عادل، يفرضه الطرف القوي على الطرف الضعيف.

= ألا يثبت فشل كامب ديفيد أن الفلسطينيين ليسوا مستعدين ببساطة لحل وسط ؟

- لقد سبق ووافق الفلسطينيون على حل وسط بعيد المدى. ففي اتفاقيات "أوسلو" اعترف الفلسطينيون بسيادة إسرائيلية على ٧٨٪ من مساحة فلسطين التاريخية (أكثر بـ ٢٣٪ مما حدد لإسرائيل) في قرار

الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، وذلك على افتراض أنهم سيستطيعون تحقيق سيادتهم على ٢٢٪ من المساحة المتبقية. وقد قبلت الأغلبية الحاسمة من الفلسطينيين هذا الحل الوسط، لكن مثل هذا الحل الوسط السخى للغاية لم يحظ بأي التفاتة في "كامب ديفيد"، وطلب من الفلسطينيين "التساهل في الحل الوسط" وتقديم تنازلات أخرى لإسرائيل. وعلى الرغم من أن الفلسطينيين يستطيعون الاستمرار في تقديم تنازلات، إلا أنه لا يمكن أن تتوقع من أي شعب أن يتساهل في حقوقه الأساسية وفي قدرة دولته على الوجود.

= هل تخلى الفلسطينيون عن حل الدولتين وهل يطالبون الآن بكل فلسطين التاريخية ؟

- مما لا شك فيه أن الواقع في الفترة الأخيرة قد صلب مواقف الطرفين، ويطالب متطرفون إسرائيليون وفلسطينيون الآن بكل فلسطين التاريخية. وعلى الرغم من ذلك، لا يوجد دليل على أن السلطة الفلسطينية أو معظم الفلسطينيين قد تخلوا عن فكرة الدولتين. ومع ذلك، فإن الحل الخاص بوجود وجود دولتين يتعرض لخطر حقيقي بسبب البناء المستمر للمستوطنات الإسرائيلية والطرق الالتفافية، التي هدفها منع فصل المناطق الفلسطينية عن إسرائيل. وبدون وقف النشاط الاستيطاني، فقد يصبح حل الدولتين غير قابل للتطبيق.

= أليس غير منطقي من جانب الفلسطينيين أن يطالبوا بالعودة غير المحددة لكل اللاجئين إلى إسرائيل ؟

- لم يبحث موضوع اللاجئين أبداً بجدية في "كامب ديفيد". نظراً لأن رئيس الحكومة "باراك" قد صرح بأن إسرائيل لا تحتل أية مسئولية عن مشكلة اللاجئين أو حلها. وبديهي أنه لا يعقل وجود حل شامل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني بدون حل إحدى القضايا الرئيسية به: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. فثمة حق معترف به في القانون الدولي، يقضى بأن المواطنين الذين لم يكونوا متداخلين في أعمال قتال وأضطروا للهرب خلال نزاع. من حقهم أن يعودوا بعد أن ينتهي النزاع. لكن الاعتراف الإسرائيلي بحق العودة ليس معناه أن جميع اللاجئين سيعودون بالفعل. والأمر المهم إلى جانب مثل هذا الاعتراف هو بلورة إمكانيات خيار. ومن شأن لاجئين فلسطينيين عديدين أن يفضلوا:

(١) إعادة توطين في دول ثالثة، (٢) إعادة توطين في دولة فلسطينية مستقلة، (٣) تطبيع وضعهم القانوني داخل الدول التي يوجدون بها الآن. بالإضافة إلى ذلك، من الممكن أن يتم تنفيذ حق العودة على مراحل، أخذاً بالاعتبار مخاوف إسرائيل السكانية

دروس من النوايا التي توارت خلف خطة إيهود باراك للسلام

والمستقبلية.

أولاً، وبقدر كبير، ليست خيبة الأمل العميقة لدى عديدين من «معسكر السلام» من رفض مقترحات «باراك»، وعدم الثقة في امكانية التوصل إلى اتفاقيات مرحلية أو إلى اتفاقيات دائمة مع الفلسطينيين، ليست - في محلها. وينبغي الحذر من إلقاء مسئولية الفشل أو النجاح علي طرف واحد فقط.

بالإضافة إلى ذلك، فإن اقتراحات جادة بروح اقتراحات «باراك» من شأنها أن تقبل من السوريين والفلسطينيين وأن تفضي إلى اتفاقيات مستقرة.

ثانياً، لا ينبغي أن نقترح علي الفلسطينيين والسوريين اقتراحات، لا تتوي إسرائيل تنفيذها. فالصدق التام في إدارة المفاوضات حيوي من أجل إنجاحها. ولا ينبغي إطلاقاً بالونات اختبار، واقتراحات لدراسة رد فعل ونوايا الطرف الآخر، أو مقترحات هدفها دفع الطرف الآخر إلي رفض مقترحات إسرائيلية سخية مزعومة. فكما تشهد الانتفاضة الحالية، فإن تبعات خطوات متحذلة (تدعي الحكمة) كهذه قد تكون مدمرة.

ثالثاً ينبغي أن يتم إجراء المفاوضات لوقف العنف وللتقدم صوب تسويات مرحلية أو دائمة بواسطة شخصيات حساسة لمقتضيات الأمن، والمجتمع والاقتصاد عند الطرف الآخر وليس بواسطة سياسيين، مثل «باراك»، يُبدون انغلاقاً شبه مطلق لهذه المقتضيات الخاصة بالطرفين.

رابعاً، تسبب العديد من الجنرالات السابقين - الذين اعتبروا ضلعاء في شئون النزاع ومحنون - في إلحاق أضرار بالغة بإسرائيل. إن اقتراح فترة التهدئة الذي قدمه عضو الكنيست «موشيه أرينز» خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنها خطوة صغيرة للغاية، لمنع دخولهم الفوري حلبة السياسة. وفي نهاية الأمر لا يمكن منع جنرالات أنهموا خدمتهم من الانخراط في المعترك السياسي بطرق ديموقراطية، ولكن من المحبذ أن يحذر النخبون أو الذين يعينونهم في مناصب سياسية رئيسية، أو ربما حتي يمتنعوا عن ذلك في المستقبل القريب. إن الطرفين في حاجة إلى زعامة سياسية واجتماعية فطنة وحساسة.

وحتى يطرأ تغيير في هذا المجال وتظهر زعامة جديدة، ليست بالتحديد شابة، فسنستمر كلنا، علي ما يبدو، في العيش في ظل سنوات صعبة في المجالات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية.

يوماً بعد آخر يتضح أن «إيهود باراك» لم يفشل وإنما «نجح» في تنفيذ نواياه الحقيقية تجاه مسيرة السلام مع السوريين والفلسطينيين. فقد تزايدت منشورات من مصادر مختلفة بما في ذلك بعض المقربين من «باراك» وشخصيات أخرى، وبما في ذلك مسئولون أمريكيون رفيعو المستوى مثل «مارتن إنديك» و«روبرت مالي»، تؤكد ما سبق قوله عن ساسية وأفعال «باراك» كرئيس حكومة. ويتضح من هذه النشرات، أن الاستراتيجية العليا لـ «باراك» كانت تستهدف، في حقيقة الأمر، التأجيل الكاسح لاقتراحات إسرائيلية سخية لا سابق لها، كما يزعم، لحلول دائمة لهذين النزاعين. ودون أن ننتقص شيئاً من نصيب «الأسد» و«عرفات» في استمرار النزاعين، يتضح أيضاً أن رئيس حكومة إسرائيلاً ساهم بسخاء في فشل محادثات سلام مع العرب وليس في إنجاحها.

وبعد أن رفض «الأسد» و«عرفات» اقتراحات «باراك»، ألصق هو ومتحدثوه التهمة بالزعيمين العربيين.

ولاحقاً جداً قال بعض المشاركين الإسرائيليين (في المحادثات) إن «باراك» لم تكن لديه خبرة في إدارة المفاوضات، وإنه ليس دبلوماسياً وإنما سياسي «دوغري»، وما شابه ذلك من إيضاحات مفندة.

والآن يأخذ في الاتضاح أنه كان ثمة تفسير بسيط وأكثر إيلاماً: لم يكن في نية «باراك»، ببساطة، التوصل إلي اتفاقيات بروح الاقتراحات السخية التي اقترحها.

وتتأكد هذه الأمور أيضاً من خلال دراسة مواقف «باراك» السياسية. فمن الواضح أن باراك، مثل آخرين في حزب العمل، لم يكن أبداً «يسارياً» من الناحية السياسية، وبالتأكيد لم يكن رجل يسار من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. أيضاً فإن قربه هو ورفاقه من «أريئيل شارون» يشهد بمواقفهم الحقيقية.

ومن شبه المؤكد أن المؤرخين في الأجيال القادمة سيشيرون بوجه خاص إلي حقيقة أن «باراك» قد أسهم، في واقع الأمر، في تصعيد النزاع مع الفلسطينيين وليس في خفض مستوى العنف ورفع مستوى الاستعداد لحله. ذلك لأن فشل، أو نجاح، محادثات «كامب ديفيد» قد أسهما بنصيبهما في الانتفاضة الثانية. ومثل هذا التقدير، هو كما سبق أن ذكرنا، أمر من اختصاص المؤرخين.

بالرغم من ذلك، ينبغي استخلاص بعض دروس حيوية بالنسبة لإدارة النزاع مع الفلسطينيين والسوريين، وبالنسبة للسياسة والزعامة الإسرائيلية الحالية

الجميع يعرف الآن: هم مذنبون

لم تؤد قمة «كامب ديفيد» في يوليو ٢٠٠٠ إلى إنهاء النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني وفشل المشاركون فيها في محاولة إحراز تسوية دائمة. لكن القمة كانت لها نتائج هامة، فرضت منذ ذلك الوقت جدول الأعمال السياسي في الشرق الأوسط. وقد ترسخ في وعي الزعامة والإعلام في إسرائيل، والولايات المتحدة، ومعظم الدول الغربية صدق «يهود باراك» وكأنه عرض تنازلات بعيدة المدى أمام رفض «ياسر عرفات».

ونجح «باراك» في إقناع مبلوري الرأي العام في إسرائيل وواشنطن، بأن عرفات قد دمر مسيرة السلام عندما رفض العرض الإسرائيلي السخي. فقط في الأسابيع الماضية أطلقت رواية مختلفة ومغايرة، تقول أن إسرائيل لم تقدم تنازلاً في حقيقة الأمر وأنها حاولت فقط فرض اتفاق خنوع مخز علي «عرفات»، بمساعدة «كليتوت». هذه الصورة هي ثروة سياسية عظيمة القيمة، تخدم اليوم من خلفوا «باراك»، «آريئيل شارون»، و«شيمون بيريز».

فحتى بعد عشرة أشهر من القتال ضد الفلسطينيين لا توجد ضغوط علي إسرائيل لتقديم تنازلات جوهرية. لا يقول أي مسئول دولي «أخرجوا من جبل الهيكل، وأعيدوا اللاجئين، وعندئذ سيكون هدوء». وتتركز الضغوط والانتقادات السياسية لحكومة شارون في الإجراءات العسكرية التي تتخذها إسرائيل أو في مسائل هامشية مثل نشر مراقبين في المناطق. وعاد تقسيم القدس، الذي كان في بؤرة المفاوضات في «كامب ديفيد»، إلى أدراج النزاع. وتأجل إعلان الدولة الفلسطينية، الذي بدا غير مستحيل، حتى إشعار غير معلوم، وكذا أيضاً تنفيذ التسويات المرحلية والانسحاب الجديد من الضفة، التي عرضها «باراك» حتى من أيام «اسحاق رابين».

ولم تنتظر المعركة حول الصورة حكم المؤرخين وكتاب السير الذاتية. فقد حُسمت خلال فترة القمة. فقد استغل «باراك» العزلة والتعتيم اللذين فرضهما المضيفون الأمريكيون علي الوفود في «كامب ديفيد»، كي يملئ من هناك جدول الأعمال الإعلامي في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

والأمريكيون، ضيقوا الأفق كعادتهم، كانوا ملزمين بقواعد اللعبة التي حدوها، واضطروا للصمت.

وكانت الخطوة الحاسمة التي قام بها الوفد الإسرائيلي في «كامب ديفيد» هي تسريب عرض السلام الأمريكي، الذي قُدِّم إلى «باراك» و«عرفات»، والكشف عن أن رئيس

الحكومة قد وافق علي قبوله كأساس للتفاوض في الوقت الذي قال فيه الزعيم الفلسطيني «لا». وقد وضع كشف تفاصيل العرض في إسرائيل، ثم في الإعلام الأمريكي عقب ذلك، وفي ذروة القمة، كلا من «باراك» و«كليتوت» في خندق واحد في مواجهة «عرفات» الرفض. كما أنه كان يسمح لـ «باراك» بعرض تنازلاته علي أنها خضوع لضغط أمريكي، لو كان أحرز اتفاق. ويقدر مقربون من «باراك» بعد فوات الأوان أن العرض قد حزم الرئيس المضيف، ودفعه إلى إلقاء تهمة الفشل علي الطرف الفلسطيني وإعطاء رئيس الحكومة شهادة تفوق.

كان الرجل الذي أدار العملية الإعلامية الإسرائيلية في «كامب ديفيد» هو «إلداد يانيف»، الذي شغل في ذلك الوقت منصب رئيس هيئة الإعلام بمكتب رئيس الوزراء واليوم صاحب مكتب محاماة في تل أبيب. ويتذكر الصحفيون الإسرائيليون، الذين قاموا بتغطية القمة، اللقاءات مع «يانيف»، الذي كان مصدر المعلومات الرئيسي عما يحدث خلف الكواليس، وألف أيضاً صفحات الرسائل التي وزعت علي الوزراء والشارحين الآخرين لـ «باراك». وقد رافق «يانيف» السيد «باراك» منذ أيام حملته الانتخابية بصفته عضو في طاقمه الاستراتيجي، مع «موشيه جاعون» و«طال لبرشتاين». بقي الاثنان الأخيران بعد الانتخابات في مكتبهما الخاص، وجاء «يانيف» للعمل في مكتب رئيس الحكومة كمستشار عن إعداد الاستفتاءات التي تم تجهيزها للاتفاقيات مع السوريين والفلسطينيين.

في «كامب ديفيد»، تمركز «يانيف» في غرفة عمليات الوفد الإسرائيلي بمدرسة رجال الإطفاء الأمريكية ببلدة «أميستبرج»، أسفل جبال «الكاتوكتين»، التي يوجد بها المخيم الرئاسي. وهو لم يدخل، ولو حتى مرة واحدة، المنشأة المغلقة. كانت أدوات عمله محادثات هاتفية فورية أجراها مع رئيس الحكومة من كوخ «دوجوود» الخاص به علي «الجبل»، كما أطلق علي «كامب ديفيد» بين أعضاء الوفد، وخط تليفوني مؤمن مع «تل أبيب»، كان عليه علي الطرف الثاني «موشيه جاعون» والمتحدث «ديفيد زيو» الذي بقي في البلاد. كان «يانيف» همزة الوصل. في صباح أتي مع رفيقه «يوني كورن» إلى المركز الإعلامي للمؤتمر في بلدة «ترمونت» وحكى عما يحدث هناك في الداخل، قبل اللقاء الرسمي مع المتحدث باسم البيت الأبيض، الذي تمحور حول التوافه مثل قائمة الوجبات في الكوخ الرئاسي. وكان هاتفه النقال مستعداً دائماً لأسئلة

المراسلين، ولنقل معلومات بمبادرة منه أو لنفي معلومات أيضاً. كانت المهمة التي أتى بها «يانيف» من الوطن هي إعداد الرأي العام لليوم الذي يعد القمة لأحد البلدين - اتفاق أو أزمة. عرف «باراك» أن مسألة القدس ستطرح علي طاولة المفاوضات في «كامب ديفيد»، وأنه ستكون هناك ضرورة لكسر «الطابو» الخاص بالعاصمة الموحدة إلى الأزل لدى الجمهور الإسرائيلي وكرئيس لحكومة إسرائيل، تقوض ائتلافه الحكومي وهو في الطريق إلى القمة، عرف «باراك» أنه لا يستطيع الانتظار إلى اللحظة الأخيرة حتى يكشف عن التنازلات، مثلما فعل «مناحم بيجين» في مؤتمر «كامب ديفيد» عام ١٩٧٨.

ومن اللحظة التي طرحت فيها مسألة القدس علي بساط البحث بدأت في البلاد موجة من الكتابات حول الاستعداد لتقسيم المدينة. وأظهرت الاستطلاعات التي جرت إبان القمة أن الرسالة قد تم استيعابها جيداً وأن ثمة أغلبية للصفقة التي يقترحها «باراك».

ومن أجل تجسيد عبء قرار رئيس الحكومة ووضعه في البؤرة السياسية، تم تسريب أبناء مفادها أن الوزيرين «شومو بن عامي» و«أمنون شاحاك» يضغطان علي «باراك» من أجل تقديم مزيد من التنازلات في مسألة القدس. وقد عرف فيما بعد أن الاثنين قد قدما بالفعل موقفاً أكثر تساهلاً. ولكن إبان القمة بدأ الأمر وكأنه انقسام في صفوف الوفد الإسرائيلي. والفم الذي سرب هو ذاته الذي سارع أيضاً ونفى دون أن يتواني. وأضفي النفي المتوجب مصداقية علي القصة.

واتضح بعد مضي بضعة أيام أن فرص الاتفاق ضئيلة. واعتكف عرفات في كوخه ورفض مناقشة جميع العروض، وحظر أيضاً علي رجاله إجراء مفاوضات. وكان لابد آنذاك من تهيئة الرأي العام للفشل وإظهار «عرفات» كمتهم. وبدأ «يانيف» والمتحدثون الرسميون للوفد، «جادي بلتيانسكي»، و«ميراف برسي تسادوف»، في تكرار الرسالة علي المراسلين. كان الهدف هو أن يعرف الجمهور في البلاد ماذا يحدث دون أن يدخل كثيراً في التفاصيل. واقتبس المنشور في إسرائيل علي الفور في رسائل الإعلام الأمريكية، التي لم تتمتع بمصادر مستقلة إبان القمة.

ونقل اقتراح «كلينتون» بالتوفيق (بين الطرفين) شفاهة إلي الطرفين. وقد دونه «جيدي جرينشتاين»، سكرتير الوفد الإسرائيلي، كتابة. وقد اتخذ قرار التسريب عندما كان واضحاً أن المؤتمر علي وشك الانهيار، لكن «باراك» كان حذراً بما فيه الكفاية كي لا يعطي «يانيف» توجيهها صريحاً، قد يلتقط من قبل أجهزة التصنت الأمريكية. وأحضر ساعي بريد الوفد من «الجبل» نسخة من الخطة إلى «يانيف»، وبدأت تظهر من داخلها تفاصيل في الإعلام بشكل متزايد. لم تكن التسريبات دقيقة تماماً في التفاصيل مثل نسب الانسحاب، من أجل الإبقاء علي قدر من الغموض وعدم إحراج المضيفين. وقد قيل للمراسلين، من أجل تدعيم المصداقية، من هم الوزراء الذين تحدثوا

مع رئيس الحكومة. وبدأ الصحفيون في الاتصال هاتفياً بمصادرهم في البلاد وسماع تفاصيل مماثلة منهم.

وقد سيطر «باراك» علي تدفق المعلومات من «كامب ديفيد» من خلال قناتين رئيسيتين: محادثات هاتفية مع الوزراء الشارحين الذين تركهم في البلاد، مثل «حاييم رامون»، و«يوسى بيلين»، و«بنيامين بن عازر»، و«داليا إيتسيك»، الذين سارعوا بالإبلاغ عنها في يوميات الأخبار بالإذاعة، ولقاءات «يانيف» مع مراسلين في المكان. كانت الطريقة هي «التجمل»، ولكن دون الكذب فعلاً. فعندما هروا للتلميح عن تقدم، قيل للصحفيين: «رايزنر علي الجبل»، أنتم تعرفون ما معنى ذلك.

والمقدم «دانييل رايزنر»، رجل النياحة العسكرية، هو المنوط بصياغة اتفاقيات الوفد الإسرائيلي. وقد ألح استدعاؤه إلى «كامب ديفيد»، كما زعم، إلي بداية مفاوضات جادة. وكانت الحقيقة أن «رايزنر» اهتم فقط بكتابة أوراق داخلية للجانب الإسرائيلي ولم يتحدث مطلقاً مع الفلسطينيين. لكن سجلت أيضاً أخطاء في المنظومة الفعالة لـ «باراك»، وكان أكبرها عنوان «شمعون شيفر» و«ناحوم برنيع» في «يديعوت أحرونوت» في نهاية الأسبوع الأول للمؤتمر، «باراك» عائد بدون اتفاق. لقد سبق النشر بيومين «أزمة تحزيم الحقائق» التي أحدثها الوفد الإسرائيلي، وتم نفيه بحزم في نفس التوقيت.

وكان الفصل الأخير في «سيمفونية التجمل» خلال رحلة الطيران في العودة إلى البلاد. لقد انتهت القمة بمؤتمر صحفي درامي للمبارك، في فندق الصحفيين الإسرائيليين بمدينة «فردريك»، شرح فيه الفشل. وفي الطريق إلى طائرة سلاح الجو، بمطار «آندروز» العسكري قرر «باراك» أن كل أعضاء الوفد ينبغي أن يقصوا ما حدث. وهكذا كان الطيران إلى البلاد مؤتمراً صحفياً طائراً استمر ساعات طويلة، في الجو وفي «الترانزيت» بروما. الجميع أجريت معهم لقاءات صحفية حتي الإنهاك وكرروا نفس الرواية، القائلة بأن «باراك» كان زعيماً عظيمًا ويعيد النظر، ويزن «عرفات» رافض عنيد يقود شعبه إلى كارثة تاريخية. وقد نقلت هذه المرة أيضاً تفاصيل أكثر دقة حول عروض الانسحاب من الضفة الغربية والقدس. وعند الهبوط في مطار بن جوريون الدولي ألقى «باراك» خطاباً آخر، وتلا الرسائل التي تم صياغتها في الطائرة، وقال للمرة الأولى إن «عرفات» ليس شريكاً وإن «القلب مكتب».

وبعد عام علي القمة، فإن إنجاز «باراك» الإعلامي في «كامب ديفيد» يبرز أكثر علي خلفية فشل إسرائيل المتواصل في شرح مواقفها خلال المواجهة العنيفة مع الفلسطينيين، فالرأي العام الغربي، الذي تبني «باراك» كزعيم تصالحي وساع للسلام، قد رفض حجج «باراك» و«شارون» بأن إسرائيل كانت ضحية هجوم إرهابي فلسطيني، وسأوى من الناحية الأخلاقية بين عمليات «حماس» وعمليات جيش الدفاع الإسرائيلي.

مقياس شهر يوليو للسلام

وبالرغم من أن التوتر أصبح خلال الشهرين الماضيين بمثابة السمة الغالبة على العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية فإن ٦٠٪ من الجمهور اليهودي بإسرائيل يؤيد إجراء المفاوضات ولكن ليس في إطار مسيرة أوسلو التي لم يعد يؤيدها سوى ٢٠٪ ممن شملهم الاستطلاع من اليهود مما يعني أن أغلبية اليهود أصبحت ترفض أوسلو . ومن الملاحظ أن ارتفاع نسبة مؤيدي إجراء المفاوضات مع الفلسطينيين يصاحبه تزايد الشكوك في فرص نجاحها وتحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين . ولايؤمن بهذه الإمكانية سوى ٢٤٪ ، ويتشكك فيها ٦١٪ .

وقد يفسر هذا التشكك إزاء مستقبل الاتصالات ذلك التصور القائل بأنه من الضروري أن تكون إسرائيل أكثر اعتماداً على قوتها العسكرية . ويرى ٦٤٪ ممن شملهم الاستطلاع أن إسرائيل تستخدم قوة أقل من المطلوب في مواجهة الفلسطينيين بالأراضي في حين أن ٩٪ يرون أنها تفرط في استخدام القوة ، ويرى ٢٠٪ أنها تستخدم قوتها على نحو مناسب . ولم يكن لـ ٧٪ رأي محدد .

ويرى ٧٠٪ ممن شملهم الاستطلاع أيضاً أن سياسة الاغتيالات تعد وسيلة ناجحة في مكافحة الإرهاب وأنها تعد أيضاً سياسة أخلاقية إذ أنها لا تنطوي على المساس بالأبرياء . ومن جهة أخرى فلم ير سوى ٢١٪ أن هذه السياسة تزيد من رغبة الفلسطينيين في الانتقام بل ويرون أن هذه السياسة تعد سياسة غير أخلاقية .

ولا تحظى سياسة الاغتيالات بقبول كافة الأحزاب السياسية فبينما حظيت هذه السياسة بقبول ٧٧٪ من ناخبي شارون فإنها تلقى معارضة ١٦٪ من ناخبيه . وعند النظر إلى ناخبي باراك نجد أن هذه السياسة تحظى بتأييد ٦٠٪ من ناخبيه ، وتلقى معارضة ٢٩٪ ممن صوتوا له في الانتخابات السابقة .

ومن الواضح أن أسباب تأييد قطاعات عريضة من الإسرائيليين لاستخدام القوة تكمن في بعض الاعتبارات الوظيفية ، ولا تتمثل في الرغبة في

كان لتواصل العنف الفلسطيني وتزايد حدة ردود الأفعال العسكرية خلال الآونة الأخيرة التي شملت اغتيال مخططي ومنفذي العمليات الإرهابية أكبر الأثر في قيام المسؤولين عن مشروع مقياس السلام بالتعرف على مواقف ورؤى الجمهور اليهودي في إسرائيل إزاء الحدود الشرعية لاستخدام القوة ، وقيام المواطنين الإسرائيليين بأعمال انتقامية ضد المواطنين الفلسطينيين ، وتعرض الجنود الإسرائيليين للمدنيين الفلسطينيين .

وقد أجرى مقياس شهر يوليو للسلام خلال يومي الثلاثاء والحدادي والثلاثين من شهر يوليو الماضي . وقد كشف الاستطلاع عن أنه بالرغم من أن غالبية الجمهور اليهودي يؤيد إجراء المفاوضات مع الفلسطينيين إلا أنها لا تؤمن بنتائج المفاوضات خاصة إذا تم إجرائها في إطار اتفاقيات أوسلو . ويعيش الجمهور حالياً في حالة من التهيج العسكري تتجلى في تبنيه لرؤية مفادها أن الحكومة الإسرائيلية لا تستعمل القدر الكافي من القوة في مواجهة الفلسطينيين . وفي المقابل فقد تبين لنا أن قطاعات عريضة من يهود إسرائيل تؤيد استخدام سياسة الاغتيال ضد النشاط الفلسطينيين هذا بالرغم من دعوى أن هذه السياسة تزيد من رغبة الفلسطينيين في الانتقام فضلاً عن افتقارها للبعد الأخلاقي .

وترى الغالبية أيضاً أنه من الواجب أن يضع صانعو السياسة في حساباتهم عند التخطيط لأية عمليات ضد نشاط الانتفاضة أنه من الوارد أن يتم المساس بالمدنيين . ولا تثير سياسة الاغتيالات أية تساؤلات أخلاقية في نفوس يهود إسرائيل خاصة أنهم لا يهتمون إلا بمسألة عدم المساس بالمدنيين الفلسطينيين . وترى قلة قليلة من الجمهور أن تعرض الجنود الإسرائيليين للمدنيين الفلسطينيين أصبح ظاهرة شائعة ، وعلاوة على هذا فلا ترى قطاعات عريضة من الجمهور أن هذه الظاهرة تعد بالغة الخطورة . ومع هذا فلا يرحب غالبية الجمهور بانتقام المواطنين الإسرائيليين من الفلسطينيين ، ويرحب هؤلاء في المقابل بالعمل على تقديم نشاط الفلسطينيين للقضاء .

الانتقام . ويعد خير دليل على هذا أن ٦٣٪ من الإسرائيليين يرون أنه من الضروري أن تضع إسرائيل في حساباتها عند التخطيط لأية عملية أنه من الوارد أن يؤدي تنفيذها إلى المساس بالمدنيين الفلسطينيين . وفي المقابل يرى ٣٢٪ أنه ليس من الضروري أن يوضع هذا الأمر في الحساب .

ويتمثل التصور السائد حالياً في أن إسرائيل تضع إمكانية المساس بالمدنيين في اعتبارها عند التخطيط لأية عملية ضد الفلسطينيين فيرى ٥٨٪ ممن شملهم الاستطلاع أن القيادة تحرص على تجنب المساس بالمدنيين عند تخطيطها لأية عملية عسكرية ، ولم يكن لـ ١١٪ رأي محدد . ومن الواضح أنه لا توجد أية فروق جوهرية على هذا الصعيد بين النخبين فيرى ٦٥٪ من ناخبي شارون أن القيادة تضع في اعتبارها عدم المساس بالمدنيين . ولم يشاركهم هذا الرأي ٢٢٪ . وفيما يتعلق بناخبي باراك فقد كانت النسب ٥٨٪ و ٢٢٪ .

وفي المقابل فقد وجدنا أن ٥٣٪ يرون أنه نادراً ما تقع تلك الحوادث التي يكتب عنها في الصحافة والتي تبثها وسائل الإعلام والتي مفادها أن الجنود الإسرائيليين يسيئون معاملة المواطنين الفلسطينيين . وفي المقابل يرى ٢١٪ أن مثل هذه الحوادث كثيرة الحدوث .

وكان من بين الأسئلة التي شملها الاستطلاع " إذا وقعت مثل هذه الحوادث فهل تعتقد أنه من الضروري أن تتعامل معها وزارة الدفاع بالجدية اللازمة وكان مواطنين إسرائيليين تعرضوا إليها أم لا ؟ " وقد تبين من خلال الإجابات المقدمة على هذا السؤال أن ٤٤٪ ممن شملهم الاستطلاع يرون أنه من الواجب أن يتم التعامل مع مثل هذه الظواهر بمنتهى الجدية غير أن ٣٣٪ رأوا أنه ليس من الضروري الاهتمام بهذه الحوادث وكأنها وقعت ضد مواطنين إسرائيليين . ورأى ١٣٪ أنه ليس من الضروري الاهتمام بهذه الحوادث إطلاقاً . ولم يكن لـ ١٠٪ رأي محدد . وتعني هذه المعطيات أن الجمهور اليهودي في إسرائيل لا يهتم إلى حد كبير بمثل هذه الحوادث .

وبالرغم من طبيعة هذا الجو فقد وجدنا أن غالبية الجمهور ترى أنه من الضروري أن تقتصر مواجهة الإرهاب الفلسطيني على الجهات المختصة وألا يتدخل الأفراد في المواجهة، فذهب ٦٢٪ ممن شملهم الاستطلاع إلى أنه من الضروري أن تبذل الجهات الأمنية جهداً قوياً في الكشف عن

الإسرائيليين الذين يقومون من تلقاء أنفسهم بتنفيذ عمليات ثأرية ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي . وفي المقابل فلم يشاركهم هذا الرأي ٣٠٪ ممن شملهم الاستطلاع . ولم يكن لـ ٨٪ رأي محدد بخصوص هذا الموضوع .

ومن الواضح حالياً أنه بالرغم من كفاية الانتقادات التي توجه للحكومة لعدم اتباعها سياسة عنيفة كما ينبغي في مواجهة الفلسطينيين فإن غالبية الجمهور لا يؤيد تجاوز الحدود الشرعية في استخدام القوة . ويجب أن ننوه في هذا المجال إلى بعض الفروق السائدة بين ناخبي اليمين واليسار فبينما يرى ٧٨٪ من ناخبي باراك أنه من الضروري بذل كل الجهود الممكنة للكشف عن الشخصيات الإسرائيلية التي تبادر من تلقاء نفسها بتنفيذ عمليات ثأرية ضد الفلسطينيين فإن ١٩٪ من ناخبيه يعارضون هذه الفكرة . وفيما يتعلق بناخبي شارون فقد كانت النسب ٤٩٪ و ٤٠٪ على التوالي .

ويمكننا على ضوء التأييد المتزايد لفكرة أنه من الضروري تبني سياسة أكثر عنفاً تجاه الفلسطينيين تفهم ظاهرة أن ناخبي شارون لا يشعرون بالارتياح إزاء أداء حكومة الوحدة الوطنية في هذا المجال فبينما يشعر ٤١٪ فقط من ناخبيه بالرضا والارتياح إزاء أداء الحكومة فإن نسبة من لا يشعرون بالرضا تبلغ ٥٦٪ . وفي المقابل فإن النسب في معسكر ناخبي باراك تبلغ ٥٣٪ و ٤٧٪ على التوالي . وتعني هذه المعطيات أن النسبة الكلية لمن يشعرون بالارتياح من الإسرائيليين تقدر بـ ٤٣٪ ، ولن لا يشعرون بالرضا بـ ٥١٪ . ولم يكن لـ ٦٪ رأي محدد .

وتفيد هذه المعطيات أن من لا يشعرون بالرضا إزاء أداء الحكومة على الصعيد الفلسطيني ينتمون إلى ذلك الجناح المطالب بتبني الحكومة لوسائل عسكرية أكثر عنفاً . ومع هذا وبالرغم من أهمية الأمن فمن الواضح أن الجمهور لا يتجاهل ضرورة قيام الحكومة بتنفيذ المهام الموكلة إليها في مجالات أخرى فيشعر حوالي ٧٠٪ من الجمهور بعدم الرضا من سياسة الحكومة على صعيد تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقات .

وخلاصة الأمر، أن الجمهور يفوض الحكومة حالياً كلية على صعيد استخدام القوة في مواجهة الفلسطينيين غير أنه يبدي في ذات الحين استعداداً لإجراء مفاوضات سياسية مع الفلسطينيين ولكن ليس في إطار مسيرة أو سلو .

مصر / إسرائيل

معاريف ٢٦/٧/٢٠٠١
بقلم: مناحم جنتس

المخابرات العسكرية: إذا حدث تصعيد في المواجهة ستدخل مصر دبابات إلى سيناء

وفيما يتصل بسوريا ترى شعبة المخابرات أن الهجوم الإسرائيلي على السلطة الفلسطينية سوف يجبر حزب الله على شن هجوم ضد الحدود الشمالية لإسرائيل، الأمر الذي يجبر سلاح الجو الإسرائيلي على مهاجمة أهداف سورية في لبنان. وكشفت الصحيفة عن أن سوريا قد أجرت قبل حوالي ثلاثة أسابيع تجارب على صواريخ سكاد تحمل رؤوس كيماوية من أجل ردع إسرائيل. وأما صحيفة ايل بوليو الإيطالية فقد توقعت مواجهة جبهوية بين إسرائيل والفلسطينيين خلال شهر أغسطس. وتقول أن عملاء المخابرات الغربيين في فلسطين قد نجحوا في وضع أيديهم على وثيقة عسكرية داخلية للقيادة الفلسطينية في غزة والضفة تحتوي على تعليمات عملية دقيقة للعمل.

وفيما يتصل ببرد إسرائيل قيل أنه طبقا للمعلومات التي لدى البنتاجون - فإنه في التاسع من يوليو عرض رئيس الأركان العامة موفاز على الحكومة خطة عمل من أجل إخضاع عرفات والمنظمات الإرهابية. وسوف تنفذ هذه العملية على الفور بعد وقوع عملية إرهابية دموية، وسوف تبدأ بهجوم بطائرات إف ١٥ وإف ١٦ ضد البنية التحتية الفلسطينية في غزة والضفة خاصة، في رام الله. وبعد ذلك ستشارك قوات من المظلات في العملية. وترى إسرائيل أنه لن يكون هناك رد فعل سوري - أردني مصري، ولكن مع الوضع الاعتبار أن يكون هناك رد فعل خارج نطاق السيطرة من جانب العراق.

أعد رئيس المخابرات العسكرية اللواء عاموس جلعاد مؤخرا تقريراً سريعاً يحلل احتمالات تحول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى حرب إقليمية شاملة. هذا ما ذكره ملحق الشؤون العسكرية لصحيفة فوريين ريبورت البريطانية وأورد تفاصيل هذا التقرير. وتقول الصحيفة أن المخابرات العسكرية ترى أن احتمال تحول الانتفاضة إلى حرب شاملة مازال ضئيلاً. وعلى الرغم من ذلك فإن شعبة المخابرات تحذر من أنه في حالة وقوع هجوم إسرائيلي على المناطق، فإن الدول العربية ستتخذ وسائل وإجراءات عسكرية للرد على هذا الهجوم وخاصة من أجل تهدة الجماهير الفلسطينية.

وفيما يتصل بمصر - يقول التقرير أن عمرو موسى أمين عام الجامعة العربية سينظم عمل عربي منسق في حالة وقوع هجوم إسرائيلي على المناطق. وتتوقع المخابرات العسكرية أن يقوم الجيش الثالث المصري في هذه الحالة بعبور قناة السويس ويدخل شبه جزيرة سيناء مع انتهاك اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية. وردا على ذلك سيرسل الإسرائيليون فرقتين مدرعتين على الأقل من أجل حماية الحدود الجنوبية، الأمر الذي لا يصل إلى درجة الحرب ولكنه يقترب منها. وفيما يتصل بالأردن - ترى شعبة المخابرات أنه في حالة الهجوم الإسرائيلي على الفلسطينيين فسوف تجمد علاقاتها مع إسرائيل وتسمح للقوات العراقية بدخول أراضيها وإقامة قواعد عسكرية هناك.

حرب الكلمات

ملحق معارف السياسي

٣٠٠١/٨/٨

تحقيق بقلم: جاكى حوجي

ماذا وراء تشدد تصريحات مصر إزاء إسرائيل، وهل ستذهب مصر لأبعد من الكلمات مناورة مصرية

بخطل كلامه (بتفوهاته) دخل أول أمس وزير الخارجية المصري أحمد ماهر في رداء سابقه عمرو موسى، فقد وقف ماهر بعد شهرين من توليه المنصب أمام مجموعة صحفيين وأطلق جملتين لكي يدخلوا التاريخ المعاصر كأعنف تصريح من فم شخصية مصرية منذ بدء الانتفاضة. فبعد عدة دقائق من احتجاجه علي السياسة الإسرائيلية في مباحثاته مع القائم بالأعمال الأمريكي بالقاهرة رينو هورنيش، قال ماهر: "إن السياسة الإسرائيلية تمثل خرقاً لكل الماهدات الدولية. فلم يحدث من قبل أبداً أن تحولت حكومة إلى عصاة تقتال أشخاص وتستخدم الأساليب التي تميز جماعة من القتل".

من كان يعتقد أن بذهاب عمرو موسى سوف تتمتع إسرائيل بمناخ أكثر راحة في القاهرة، فهذا هو بديله قد جاء ليثبت خطأ هذا الاعتقاد.

إن تصريحات ماهر تمثل تشدداً في الخطاب المصري تجاه إسرائيل، ولكن هذا التشدد ليس الأول من نوعه. فقبل ثلاثة أسابيع قال الرئيس مبارك، في تصريحات لوكالة الأنباء الصينية، أن أسلوب شارون واحد: القتل والحرب. وقد رد مكتب شارون ببيان معتدل، جاء فيه التزامه بتقرير تينت ونتائج لجنة ميتشل ولكن الإرهاب الفلسطيني هو الذي يقف في طريقه.

ولم تمر ٢٤ ساعة، حتى استمر المصريون في المكاتبات العلنية، ففي بيان شديد اللهجة لوكالة الأنباء المصرية، تم اتهام شارون بأنه "ينشر الدعاوى والأكاذيب" وذلك بتصريحاته عن رغبته في تبني نتائج تينت وميتشل. كيف ترغب إسرائيل في تنفيذ تلك التقارير - تعجب المصريون - في الوقت الذي تحيط فيه دباباتها مدن الضفة وغزة، وطائرات الأباتشي القتالية تدك أهدافاً في أحياء سكنية. لقد هاجمت القاهرة ذلك بقولها: "أن إسرائيل تتبع سياسة إرهاب دولة" ودليلاً ومؤشراً إضافياً على التدهور الحالي. حين إتهم مجلس الشورى رئيس الحكومة الإسرائيلية بقتل أسرى مصريين في الحروب السابقة وهذه هي المرة الأولى التي تلقى فيها هيئة مصرية رسمية في القاهرة بإتهام من هذا النوع علي شخصية إسرائيلية. ففي الماضي اعتادت علي فعل ذلك فقط وسائل الإعلام في مصر، وقد طرح الاتهام المصري

في بيان خاص للجنة الشئون العربية والأمن القومي بالمجلس الأعلى للشورى. ومجلس الشورى يتكون من ٢٦٨ عضواً، وهو بمثابة هيئة تشريعية إلى جانب الرئيس، فهو "بيت اللوردات" بالقاهرة، معظم أعضائه ديبلوماسيين سابقين، رجال فكر، سياسيين وصحفيين. ومؤخراً انضم لعضويته محمد بسيوني السفير السابق في إسرائيل. وبسيوني بالمناسبة ليس عضواً في اللجنة العليا.

وفي بيان اللجنة أتهم شارون باغتيال أسرى مصريين في حروب ١٩٥٦، ١٩٦٧. كما أنه اتهم بأنه يدير اليوم "إرهاب دولة وسياسة اغتيالات للقيادة الفلسطينية المدنية. وتشير اللجنة إلى المرض المزمن الذي يميز شارون بتفنيده لجرائم ضد الإنسانية، بدءاً من مذبحه قيبيا عام ١٩٥٢، ومروراً بمذبحه صبرا وشاتيلا وحتى اغتيال الشخصيات الفلسطينية.

مازال الطريق طويلاً حتى يقوم زعيم مصري بوصف مسئول إسرائيلي بأنه "مختل عقلياً" مثلما هاجم مبارك قبل ثلاث سنوات صدام حين. ولكن من يبحث عن إهانات شخصية سوف يجدها علي صفحات الجرائد. فليس هناك صعوبة في أن تجد وصفاً لأريئيل شارون كمجرم حرب وضابط نازي. فقبل شهر ونصف نشرت الجريدة الواسعة الانتشار في مصر «الأخبار» قصيدة وصفت رئيس الحكومة بأنه "خنزير" و"قبيح" وقد نشرت القصيدة في باب مخصص لكتابات القراء. وهكذا جاء في القصيدة: "خنزير ويتجول في البراري / يلتقط لنفسه أكلاً / هشم أجنحة الأمل / حتى الحمام هرب / ووقف عصفور علي غصن قلقاً ومكسوراً / وقالت له: رغم عنك وغصب عنك سوف أعيش وابني لي عش أيضاً / واشدو لي أشعاراً عن لقاء، علي الرغم أنه لا توجد نفس حية في الطريق / أيها القبيح كشرت عن انيابك، يا ذو القلب البريري".

وتزعم شخصيات مصرية، أن اللغة المتشددة تجاه إسرائيل ليست إلا رد فعل أخوي طبيعي. "ملذا كنتم فاعلون لو رأيتم يهود يذبحون في مكان آخر علي وجه الأرض؟" يتعجب مصدر مصري. إن القاهرة موجودة منذ بداية الانتفاضة في وضع دفاعي في مواجهة ضغوط عربية وفلسطينية لاتخاذ موقف لإجراءات في مواجهة إسرائيل.

منذ إعادة السفير محمد بسيوني للقاهرة في ديسمبر الماضي، لم تتخذ أي خطوة فعلية في هذا السياق. إن

المؤتمرين اللذين عقدا في القاهرة وعمان لزعماء العرب، جعلوا مبارك يظهر بصورة من يصد ويوقف مبادرات معادية لإسرائيل، بل وحتى دعاوي للجهاد.

مع هذه الانتقادات اضطر حسني مبارك للتعامل أيضاً في الملعب الخاص به (في مصر). فعلى سبيل المثال كتب مؤخراً عبدالله السنائي، رئيس تحرير الجريدة اليومية المصرية الناصرية "العربي" إن النظام المصري ينقصه التضامن والتأييد وهو خاضع لأمريكا. إن الأمة العربية ماتت، ومصر ماتت، لا توجد قيادة ولا توجد ريادة ولا توجد سيطرة ولا هيبة. إن كرامتنا مدفونة في الأرض، ومصالحنا في نعال الكابوي الأمريكي. لا مفر من الاعتراف بمسئوليتنا عن كل هذا التدهور."

إن مسئولين حكوميين في إسرائيل يعربون في السنوات الأخيرة عن قلقهم من اختيار مصر لتعليم

أبنائها قيم سلام سلبية عن إسرائيل. إن ذلك الخيار يتم اتباعه منذ سنوات بدون أي علاقة للانتفاضة. أينعم هذا الاختيار يتعارض مع المصلحة المصرية للحفاظ على السلام مع إسرائيل، ولكنه ينبع من حاجة النظام المصري للمناورة بين الألفام: من ناحية الضغط الشديد والثقيل الذي يمارسه شخصيات وصحفيون عرب كبار، ومن ناحية أخرى المصلحة الاستراتيجية للهدوء على الحدود. ولذلك، فإن سلسلة الهجومات الأخيرة لا يجب النظر إليها كاستجابة مصرية للضغط. حيث يشرح مسئول دبلوماسي مصري: "أنتم ليس في مقدوركم مطالبتنا بالتسامح نحوكم اليوم، وأيضاً لا تطلبون من مصر تهدئة صحافتها؟ ماذا تتوقعون، أن يقتل أطفال أبرياء في المناطق، ونحن نعتقل صحفيين نادوا شارون بأنه نازي؟ ماذا نقول لهذا الصحفي؟"

صوت مصر العالي

هآرتس ٨/٨/٢٠٠١

المقال الافتتاحي للصحيفة

لا يدل التصريح المهيمن لوزير الخارجية المصري أحمد ماهر والذي مفاده أن الحكومة الإسرائيلية تحولت إلى "عصبة من القتلة" على مستوى بلاغة المتحدث وإنما يعبر عن السياسة التي تجيء هذه التصريحات في إطارها. ولا شك أن أحمد ماهر كدبلوماسي مخضرم يدرك أهمية الكلمات التي يستخدمها في ظل الظروف الحالية وتأثيرها على منظومة العلاقات الإسرائيلية المصرية. وبالرغم من منصب ماهر المرموق كوزير للخارجية إلا أنه لا يصنع السياسة الخارجية المصرية بقدر ما يعبر عن رغبات الرئيس مبارك، وكما يبدو فقد سمح ماهر لنفسه بترجمة تصريحات مبارك على نحو حاد إذ كان مبارك قد صرح منذ أسبوعين أنه لا يرى إمكانية تحقيق السلام مع أريئيل شارون خاصة أن شارون وعلى حد قوله رجل حرب. وإذا كان الوضع السائد في مكتب الرئيس يرى أن الحكومة الإسرائيلية تعد عصبة من القتلة فإن هذا الوضع يخدم تلك الجهات العاملة في مصر والدول الأخرى التي تطالب بإلغاء اتفاق السلام وكل ما يترتب عليه.

ولا تتماشى هذه التصريحات مع تصريحات أخرى للرئيس مبارك الذي يؤكد دائماً أن مصر لا تسعى للحرب وأنه يبذل كل الجهود للحيلولة دون تحول المواجهة بين إسرائيل والفلسطينيين إلى حرب إقليمية. وفي ظل هذا الوضع الذي تؤثر فيه البلاغة السياسية المصرية على مواقف الدول العربية يحق لنا أن نتساءل عن حقيقة الدور الذي تلعبه مصر في تهدئة الوضع، ويجب أن نتساءل أيضاً ترى هل تدلي مصر بمثل هذه التصريحات

حتى تظهر في صورة من يؤيد النضال الفلسطيني أم أن هناك نوايا أخرى؟ وإذا افترضنا أن مصر حريصة على أن تظهر في صورة الطرف المؤيد للنضال الفلسطيني فمن الضروري ألا تتناسى مصر أن قطاعاً عريضاً من الجمهور في إسرائيل يحرص على الانصات لما تقوله القاهرة، هذا الجمهور الذي أعرب عن استعداده لإقامة علاقات سلام مع مصر قيادة وشعباً ومع كافة قطاعاتها.

وترى إسرائيل أن مصر زعيمة للعالم العربي وأنه بمقدورها تقديم المساعدة كما فعلت في الماضي لدفع المسيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط. وترى أيضاً أن اتفاق السلام الذي وقعته مع مصر يعد إذا جاز التعبير ثروة استراتيجية ومن هنا فإنها تولي أهمية قصوى لما يصدر عن السلطة المصرية، وتعني تماماً أن هناك فرقاً بين ما يذكره وزير الخارجية المصري وما يذكره الرئيس العراقي أو رئيس اليمن.

ولا شك أن لمصر دوراً حيوياً في ظل هذه الفترة العصيبة التي تقع فيها المواجهة مع الفلسطينيين والتي تتدهور فيها علاقات إسرائيل مع الدول الموقعة معها على اتفاقيات سلام. وتستطيع مصر بالطبع حشد الجهود السياسية لمحاولة جلب الأطراف إلى المفاوضات، ويمكنها طرح بعض المقترحات السياسية مثلما فعلت عند طرحها للصيغة المصرية الأردنية. ومن المؤكد أن بناء جو سياسي إيجابي سيكون أكثر جدوى من الإدلاء ببعض التصريحات المهيبة التي لا تسهم في الخروج من هذا الوضع العنيف السلبي.



محاكمة شارون

وثائق إسرائيلية.. وشهادات دولية.. وتقاعس عربي
(أو) وقفة مع الذات أولاً

هاني عياد

لعل وسائل الاعلام الحديثة هي التي جعلت من مناسبة مرور مائة يوم في السلطة فرصة لمحاولة قراءة مؤشرات السياسة المتوقعة للحاكم «الجديد» وتلمس ما تبدي من معالمها وخطوطها، من خلال مراجعة ما اتخذته من قرارات وما قام به من اجراءات، وعلاقة ذلك بقدرته على الوفاء بما قطعه على نفسه من عهود خلال المعركة الانتخابية.

ورغم أن المراقبين والمحللين لم يدعوا «مناسبة مرور مائة يوم» على وصول آريئيل شارون إلى قمة السلطة في إسرائيل تمر مرور الكرام، إلا أن الموقف هنا بدا مختلفاً إلى حد بعيد. ليس فقط لأن شارون لا ينتمى إلى معسكر «الييمين» الإسرائيلي بقدر ارتباطه بعصابات القتل والارهاب، وقد جاء إلى السلطة يحمل على كتفيه تاريخاً ملطخاً بالدم، لكن أيضاً لأنه ماكاد يكمل ايامه المائة الاولى حتى وجد نفسه في مواجهة خطر المثل امام المحاكم البلجيكية بتهمة ارتكاب جرائم في حق البشرية، وتحديدًا عن دوره في مذابح صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢.

في الطريق إلى المحاكمة:

بيد أن هذا لم يمنع من رصد بعض المفارقات التي كشفت عنها ايام شارون المائة في السلطة.

المفارقة الاولى تبدت في عجز رئيس الوزراء الإسرائيلي، من ناحية، عن الوفاء بوعدده الالهم للناخب الإسرائيلي الخاص بالقضاء على الانتفاضة الفلسطينية، وتحقيق الامن للفرد والدولة على السواء، ثم إنها تجلت في ازدياد حجم شعبيته واتساع رقعته. من ناحية اخرى.

بعض التحليلات استخلصت من هذا التناقض

(الشكلي في الواقع) الذي كشفت عنه مسيرة المائة يوم الاولى من حكم شارون إنما يعود إلى نجاحه في اعادة تجسيد «العدو» الفلسطيني، الذي لم يزل يتريص بإسرائيل. الدولة والسكان على السواء، دون أن يعنى ذلك أنه «اخترع» خطراً، وهو نجاح كانت ارهاصاته الاولى قد بدأت تلوح في الافق منذ انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي فجرها اقتحام شارون دون غيره للمسجد الأقصى في ٢٨/٩/٢٠٠٠ إذا صح هذا الاستخلاص فهو يعنى بدوره أن الاسلوب الوحشي، إلى حد البربرية، الذي تعامل به شارون مع الشعب الفلسطيني ولم يزل، والذي لامس في كثير من مراحل ومفاصله، منهج حرب الابادة المنظمة، إنما صادف هوى وقبولاً لدى الإسرائيليين، وعكس جنوحاً متزايداً لديهم نحو العنف والارهاب، متجاوزاً حالة التآرجح السابقة بين «يمين» و«يسار» و«صقور» و«حمام»، تلك التسميات التي اثارت من البلبلة أكثر مما حملت معان ومضامين حقيقية، وهو ما تؤكد مقولة شارون التي اطلقها في اعقاب الانتخابات «أنا لم اتغير إنما أنتم الذين تغيرتم» (هل هي مجرد مصادفة بغير دلالات أن ينجح شارون في تشكيل حكومة «وحدة وطنية» لأول مرة منذ أكثر من ١٥ سنة؟ وهل هي مصادفة أيضاً أنه حتى منظمات «حقوق الإنسان» الإسرائيلية وجماعات «السلام» باسمائها المتعددة والمتنوعة التزمت الصمت حيال جرائم شارون وبربريته في التعامل مع الشعب الفلسطيني!).

ثم إن المفارقة الثانية ظهر جانبها الاول فيما يمكن اعتباره (مع بعض التجاوزات التي لا تخل بالجوهر) قيادة الغرب لحملة الاطاحة برئيس الوزراء

الإسرائيلي، بينما اتهمك النظام العربي الرسمي (وهذا هو الجانب الثاني للمفارقة) في العمل على وقف ما أسماه في خطابه الاعلامي «العنف»، والسمى من اجل استئناف مسيرة المفاوضات.

ربما جاز لنا اعتبار فيلم «المتهم» الذي بثته هيئة الاذاعة البريطانية ضمن برنامجها الشهير «بانوراما» واسط يونيو الماضي، الشرارة الاولى في حملة الاطاحة برئيس الوزراء الإسرائيلي، والتي سرعان ما اشعلت الحريق، بعد أن تقدم عدد من المعنيين بحقوق الإنسان (افراداً ومؤسسات) وبعض المحامين بتقديم شكوى ضد شارون امام محكمة بلجيكية يتهمونه بارتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين وخاصة دوره، عندما كان وزيراً للدفاع عام ١٩٨٢، في دعم قوات الكتائب اللبنانية والاشراف عليها فيما ارتكبته من مجازر ضد سكان مخيم صبرا وشاتيلا في لبنان.

يبدو من الضروري هنا الاشارة إلى أن «الشرارة» التي اطلقتها هيئة الاذاعة البريطانية ايذاناً باشغال حريق محاكمة شارون، لم تكن تعنى اى تحول حقيقى في موقف هذه المؤسسة من الصراع العربي الصهيونى، وإنما كانت انعكاساً وتجسيداً لقلق أوروبى (وأمرىكى إلى حد ما) من أن سياسات إسرائيل في ظل حكم قاتل لم يزل متعطشاً لسفك الدماء ربما تجلب من الكوارث على المصالح الأوروبية (والأمريكية)، أكثر مما تحقق من الفوائد، وبالتالي فإنه ليس ثمة مصلحة للغرب (وواشنطن إلى حد ما) في استمرار هذا «البلدوزر» أو القاتل المحترف على رأس الدولة الإسرائيلية. وبالمقابل يبدو أنه ليس من الحصافة في شئ اتهم الآخرين الذين تقدموا بالشكوى ضد شارون، افراداً كانوا أو مؤسسات بأنهم جزء من مخطط أو مؤامرة) غربية. وربما كان مفيداً ايضاً أن نلاحظ أن من بين المتقدمين بالشكوى ٢٣ مواطناً فلسطينياً من سكان مخيم صبرا وشاتيلا من الذين نجوا من مذبحه شارون.

على الجانب الآخر بدا أن النظام العربي الرسمي يسعى حثيثاً لانقاذ شارون من قفص الاتهام الذي كان يعد له في بروكسل. والشاهد أنه بينما كان قاضى التحقيق البلجيكي يقلب في ملف اتهام شارون ويستمع إلى شهادات الشهود الذين مازالوا على قيد الحياة (ومن بينهم ممرضة يهودية أمريكية!)، وبينما تعمد شارون عدم زيارة بعض الدول الأوروبية التي يمكن أن تلتزم بتسليمه لبلجيكا فيما لو صدر قرار بذلك اثناء وجوده في تلك الدول، كان النظام العربي الرسمي، ومن ورائه ماكينة اعلامية ضخمة، يروج لامكانية وقف «العنف» المتبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين والعودة إلى مائدة المفاوضات من جديد!! وبدا الامر مثيراً لما هو أكثر من الدهشة والاستغراب، فإذا كان النظام العربي قد بلغ حداً من الضعف لا يستطيع معه

الاسهام في محاصرة شارون ودفعه إلى قفص الاتهام البلجيكي، أو حتى الاكتفاء بالجلوس في مقاعد المتفرجين وانتظار ما يمكن أن تسفر عنه الاحداث، فإنه لم يكن من المتصور أن الضعف قد وصل حد الهوان بالتحرك في الاتجاه المعاكس.

لماذا بلجيكا؟

السؤال السابق ليس مقصوداً لذاته، فالارجح أن الاجابة عليه قد صارت معروفة تماماً، إذ تسمح القوانين البلجيكية بمحاكمة مجرمى الحرب امام محاكمها بغض النظر عن جنسية الجانى والمجنى عليه ومكان وقوع الجريمة. لكن المقصود على وجه الدقة هو لماذا لم يجد المدعون على شارون مكاناً آخر لرفع دعواهم؟

في الذاكرة أن إسرائيل سبق لها أن طبقت في عام ١٩٦١ ذات القوانين المعمول بها في بلجيكا الآن، عندما حاكمت ادولف ايخمان الالماني الجنسية امام محاكمها بتهمة ارتكاب جرائم ضد البشرية ابان الحرب العالمية الثانية (والمقصود طبعاً محرقة الهولوكست). فضلاً عن أن العقد الاخير من القرن العشرين شهد العديد من المحاكمات المماثلة من محاكمة مواطن روسى (بذات التهمة) امام المحاكم الأسترالية (عام ١٩٩١) إلى محاكمة ميلوسيفيتش مؤخراً.

ومن محاكمة ايخمان (الالماني في إسرائيل) إلى مشروع محاكمة شارون (الإسرائيلي في بلجيكا)، فإن القوانين التي تسمح بذلك تستند في قانونيتها او مشروعيتها إلى اتفاقيات جنيف الاربعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الاول لعام ١٩٧٧، والتي تعطى الحق لجميع الدول التي وقعت عليها في أن تسن من القوانين ما يسمح لها بمحاكمة مجرمى الحرب امام محاكمها بصرف النظر عن جنسية الجانى أو المجنى عليه أو مكان وزمان وقوع الجريمة. فإذا كانت جميع الدول العربية قد صدقت على تلك الوثائق الدولية وجميع الدول العربية قد سبق لها أن تعرضت، ومازالت تتعرض لمختلف صنوف جرائم الحرب، فلماذا لم تشرع أى منها من القوانين ما يسمح لها بمحاكمة مجرمى الحرب؟

ربما لا يصمد هذا التساؤل طويلاً امام حالة الوهن التي آل إليها النظام العربي الرسمي، لكنه يبقى تساؤلاً قائماً يستمد قدراً كبيراً من مشروعيته من ترسانة القوانين المقيدة للحريات التي تحاصر المواطن العربى من المحيط إلى الخليج، وتكاد تعد عليه انفساسه وتحاسبه على كل حركاته وسكناته!.

المحاكمة .. صحيفة الاتهام:

تتحصر مسئولية مجرم الحرب في ثلاث حالات هي: إذا كان قد امر بارتكاب الفعل الجنائى، أو إذا لم يتخذ من الاجراءات ما يحول دون حدوث الجريمة، أو إذا كان قد علم بوقوع الجريمة ولم يعاقب مرتكبها

ويتخذ من الاجراءات ما يلزم لوقفها وعدم تكرارها. وكانت لجنة «كاهان» التي شكلتها الحكومة الإسرائيلية في اعقاب وقوع جريمة «صبرا وشاتيلا» قد انتهت إلى تحميل شارون مسؤولية ما جرى من مذابح في المخيم، حيث ورد في تقريرها ما نصه «حتى لو اخذنا في الاعتبار أن الوزير شارون لم تصله انذارات مباشرة عما قد يحدث، فإنه من غير المتصور ألا يدرك وزير الدفاع خطورة ارتكاب مثل تلك المذبحة في ظل ما كان شائعاً ومعلومًا للجميع من عدم تحلى قوات الكتائب بأية مبادئ أو اخلاقيات في الحرب، فضلاً عن كراهيتهم للفلسطينيين. وبالإضافة إلى معلوماته الخاصة الناتجة من اتصالاته بالقوات الكتائبية فقد تلقى وزير الدفاع تقارير خاصة الأمر الذي يتبين معه أن الموقف لم يكن يتطلب قدرة عالية على التنبؤ للوصول إلى النتيجة الحتمية بأن هناك خطراً شديداً يتمثل في وقوع مذبحة إن لم تحكم قوات جيش الدفاع الإسرائيلي سيطرتها على قوات الكتائب، ذلك الخطر كان من المحتم أن يكون معلوماً وفي ضمير كل إنسان عاقل يتصل علمه بالموضوع، وخصوصاً وزير الدفاع الذي لعب دوراً حيوياً في كل ما له صلة بتلك الحرب. إن اشتراكه (وزير الدفاع) في الحرب كان عميقاً وكان حريصاً على وجود علاقة مباشرة بقوات الكتائب دائماً، ولو كان شارون يجهل امكانية وقوع مثل تلك المذبحة لو دخلت قوات الكتائب المخيم دون أن تشترك القوات الإسرائيلية في العملية، ففي هذه الحالة يكون التفسير الوحيد لذلك القرار أنه قد تجاهل المخاطر التي كانت متوقعة الحدوث» (❖). ومن البديهي أن اللجنة إذا كانت قد أرادت أن تمتص حالة الغضب التي اجتاحت العالم في اعقاب المذبحة بتقديم شارون كبش فداء، والاكتفاء بتحميله مسؤولية عدم الحيلولة دون وقوع المجازر وعدم محاسبة مرتكبيها (بحكم علاقته الوثيقة بهم) فإنها لم تفعل ذلك وتضحى بوزير الدفاع إلا بعد أن استمعت إلى ما يكفى من شهادات ادلى بها ضباط وجنود الجيش الإسرائيلي، وحيث أن جرائم الحرب لا تسقط بالتقادم، فإن تقرير لجنة «كاهان»، بما تضمنه من شهادات إسرائيلية، مضافاً إليه شهادات الشهود الذين مازالوا على قيد الحياة، تشكل وثيقة الاتهام في يد قاضى التحقيق البلجيكي.

ثم إننا نضيف إلى ذلك ما قاله عضو الكنيست افشلوم فيلان (وهو بالمناسبة عضو حركة السلام الآن)، ونقلته عنه صحيفة هآرتس في ٢٢ يونيو الماضى، «إننا سنحاكم شارون على المستقبل وليس على الماضى»، فإذا كان الرجل يقصد محاكمة شارون على عجزه عن استعادة الامن المفقود لإسرائيل

والإسرائيليين، فإن ما يعنينا هنا هو حرب الإبادة المنظمة التي يشنها شارون ضد الشعب الفلسطيني سعياً وراء وهم تحقيق أو استعادة الامن المفقود، والتي يبدو أنها لا تعنى كثيراً «عضو حركة السلام» الذى نطق كفرة بعد أن سكنت دهرًا: «تضيف «مستقبل» شارون إلى ماضيه لنجد أنفسنا أمام مجرم حرب نموذجي، وقاتل محترف، جدير فعلاً بالمحاكمة».

وقفه مع الذات:

أظن أنه ليس مطلوباً من قادة النظام العربى الرسمى ادخال أية تعديلات أو تغييرات جذرية على ما هو قائم من سياسات، ربما يكفى فقط إعادة قراءة المشهد الراهن من جديد، في وقفة مع الذات تبدو ضرورة ملحة. ما يعنينا على وجه الخصوص في هذا المجال هو توفير ذلك الجهد الكبير الذى تستهلك فيه الدبلوماسية العربية نفسها من اجل ما يسمونه «وقف العنف»، إذ أن ما يجرى على الارض الفلسطينية ليس عنفاً إنما هو مقاومة مشروعة لاحتلال استيطاني بلغ ذروة متقدمة في همجيته وبربريته، وليس من الحكمة في شئ أن نبذل الجهد من اجل وضع حد لمقاومة شعب يتطلع لنيل استقلاله، أيًا كانت الحجج والذرائع التي لا تقوى في مجموعها على تقديم تبرير منطقي يقف على قدمين ثابتتين لشعار «وقف العنف المتبادل» الذى يخيم على كل السماوات العربية. إن توفير هذا الجهد في المرحلة الراهنة كفيل باستكمال دائرة الحصار حول شارون، وبما يصب في طاحونة الجهود المبذولة لتقديمه إلى المحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم حرب. وأظن أن سقوط شارون إذا كان يعنى انتصاراً حقيقياً للانتفاضة الفلسطينية، فإنه كفيل باخراج المعنيين بالهرولة من أزمته الراهنة، والآخذة في الاحتدام منذ وصول نتانياهو إلى السلطة، ثم ازدادت حدة وتفاقماً بوصول شارون إلى قمة الحكم. لقد ارتفعت في الآونة الأخيرة اصواتا عديدة تطالب بوقفه مع «الصديق» الأمريكى، فإذا كانت هذه الدعوة تقوى قدرات وامكانيات النظام العربى الرسمى بما فيه من وهن، فليس اقل من «وقفه مع الذات» تسفر عن اعلان بعدم القدرة على صناعة «السلام» (حتى في طبيعته الإسرائيلية) مع قاتل من طراز شارون. وأظن أن هذا يكفى ... مؤقتاً.

(❖) د. محمود شريف بسيونى - شارون وميلوسيفيتش: وجهان لعملة واحدة، مقالة منشورة في جريدة الاهرام ٢٠٠١/٦/٣٠.



فرص تحقيق السلام في ضوء صراعات الانتخابات المقبلة علي رئاسة حزب العمل

علا عبد الفتاح رجب

أظهرت استطلاعات الرأي المختلفة تشاؤم كل من الفلسطينيين والإسرائيليين حيال فرص تحقيق السلام في المنطقة خاصة بعد دخول الانتفاضة شهرها الثاني عشر حيث جاءت نتائج استطلاع رأي مشترك أجراه مركز الأبحاث الفلسطيني ومعهد هاري ترومان من أجل السلام في الجامعة العبرية بالقدس كالآتي:

اعتبر ٤٤٪ من الإسرائيليين و٤٦٪ من الفلسطينيين أن فرص التوصل إلى اتفاق سلام في المستقبل القريب غير ممكنة، وقد أظهر هذا الاستطلاع الذي شمل فلسطين وإسرائيل يهودا وعرباً أن هذا التشاؤم نتيجة المواجهات العنيفة التي تدور بين هما وأكد التعليق الذي نشر مع الاستطلاع أن الفلسطينيين مصممون علي مواصلة الكفاح المسلح في حين دعم الإسرائيليون عموماً السياسة الحالية لرئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك. ففي ضوء سياسة الردع والعنف التي يتبعها شارون علي الرغم من معارضة العالم العربي والإسلامي لمثل هذه السياسة ونجاح الإعلام في التنديد بها بصورة جيدة إلا أنه نجح في كسب تأييد الكثير من الإسرائيليين. فمنذ توليه رئاسة الحكومة كان كلامه صريحاً في أن التفاوض مع الفلسطينيين لن يوصل إلى تسوية نهائية بين الطرفين إلى جانب الإشارة إلى أنه لن يتخلى عن تحقيق حلمه وإقامة دولة إسرائيل الموحدة ولن يتنازل عن الجولان بسوريا أو الغور بالأردن أو

القدس بفلسطين وتأكيداً لذلك بدأ في بناء مستوطنات جديدة وفي الطرد الهادئ والمستمر للسكان الفلسطينيين وتارة أخرى استخدام العنف المسلح دون توقف. ومن هنا كان شارون واضحاً بعكس باراك الذي أعطى وعداً هشياً لمؤيديه وأظهر نوعاً من الهدوء النسبي باعتبار أن ذلك الأسلوب سيمكنه من الوصول للسلام، وعلى الرغم من وجود العديد من الضغوط النسبية والصراعات داخل الجيش الإسرائيلي ألا أن تأييد الإسرائيليين لشارون بعكس ما يعتقد الكثيرون يشد من أزر الجيش الإسرائيلي للتصدي للهجمات الإعلامية المساندة لتشجب الانتفاضة والتي تشتد يوماً بعد يوم بأعمال العنف المسلح التي يقوم بها الجيش ويظهر تأييد الإسرائيليين لسياسة الردع التي يتبعها شارون. الاستطلاع الثالث الذي قامت به جريدة معارف في ٢٣/٧/٢٠٠١ كانت أهم نتائجه تلخص في الآتي:

أيد ٩٢٪ من الفلسطينيين شن هجمات مسلحة على الجنود الإسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة في حين أيد ٥٨٪ منهم شن هجمات مسلحة علي المدنيين داخل الأراضي الإسرائيلية ومن الجانب الإسرائيلي أيد ٤٤٪ من الإسرائيليين اتخاذ إجراءات عسكرية معتدلة في حين أيد ٢٣٪ استخدام القوة للقضاء سياسياً علي الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات كما أعلن ١٦٪ دعمهم لإعلان وقف إطلاق النار من طرف واحد ومن جهة

أخرى تمنى ٦٢٪ من الفلسطينيين و٦٦٪ من الإسرائيليين العودة لمفاوضات السلام وقد أجرى هذا الاستطلاع علي ١٢١٨ فلسطينياً و١٠١٩ إسرائيلياً.

وفي ضوء تحليل نتائج استطلاعات الرأي العام حول فرص تحقيق السلام بين الطرفين وإيقاف نزيف العنف تبين أن الفرصة ضعيفة وأن الأوضاع الأمنية في المنطقة في حالة توتر بإمكانها إجهاد عملية السلام وأن المحاولات الهشة للسلام غير صائبة وذلك بدليل استطلاع رأى عرضه التلفزيون الإسرائيلي ونشرته صحيفة معاريف أيضاً يفيد أنه علي الرغم من وجود ٤٩٪ من الإسرائيليين يعارضون تنفيذ هجوم شامل يشمل ضم أراضي فلسطينية جديدة في حين أن ٤١٪ يرون أن علي الجيش أن يقوم بتنفيذ هذه التدابير. وجاء استطلاع خاص بمدى فاعلية الجيش في مكافحة العنف أن رأى ٤٨٪ أنه لا يتخذ التدابير القمعية الكافية ضد الفلسطينيين و٢٩٪ رأوا أن الجيش يقوم بما يتوجب القيام به و١٦٪ رأوا أن الجيش يبالغ في استخدام القوة و٧٪ امتنعوا عن التعبير عن الرأي .. حيث جاءت نتائج هذه الاستطلاعات داعمة لسياسة شارون في استخدام القوة المفرطة ضد الفلسطينيين إلى جانب أن ذلك جاء مواكباً لإعلان بنيامين نتانياهو رئيس الوزراء السابق وجوب استعادة قوة الردع الإسرائيلية بعدما ثبت فشل اتفاق أوسلو في تحقيق السلام وأن هذه السياسة تحظى بتأييد الإسرائيليين وأنه يتوجب علي الحكومة الإسرائيلية أن تكون مستعدة لاستخدام أية وسائل تراها ضرورية لوقف الإرهاب حتى إذا تطلب ذلك القضاء علي السلطة الفلسطينية، حيث ألح نتانياهو علي ضرورة استخدام القوة لاستعادة الشعور بالأمن والقضاء علي الإرهاب الفلسطيني كما أشار، وأن باراك حين وافق علي التفاوض تحت النار إلى جانب طبيعة انسحابه من الجنوب اللبناني أضفي صيغة من الضعف علي الحكومة. وأشار إلى خطأ الافتراض الأساسي لاتفاق أوسلو: أن بمقدور الإسرائيليين التوصل إلى السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية لأنها تخلت عن نيتها في تدمير إسرائيل لذلك كان ينبغي في رأي نتانياهو العودة إلى صيغة سلام تتمحور حول مفهوم الردع الذي يتلخص في أن إسرائيل القوية ستظل مستعدة للدفاع عن نفسها واستخدام قوتها عندما يلزم الأمر علي الدوام. كما جاء ذلك مواكباً أيضاً لما ذكره يوسي بيلي

وزير العدل في حكومة باراك في إجابات علي أسئلة وجهها إليه ناثن جاردلو (رئيس تحرير سلسلة وجهة نظر عالمية في ١٢/٦/٢٠٠١ : لقد ظللنا سنوات نريد تحقيق السلام مع الفلسطينيين ولكننا لن نتمكن من العثور علي عنوان شخص. فقد أغلقت جميع الأبواب بل وأصبحت موصدة أمام فرص تحقيق السلام. وتأكيداً لذلك استطلاعات الرأي التي تشير إلى استمرار أعمال العنف الدموي المسلح بين الطرفين ويأتي ذلك في استطلاعات الرأي التالية (الإنترنت - أخبار جاملا):

= هل تعتقد أن إسرائيل ستستمر في اقتحام مناطق السلطة الفلسطينية؟

- ٦٦٪ نعم و ٢٢٪ لا و ١١٪ غير متأكد.

= هل علي إسرائيل السماح بدخول مفتشين دوليين إلى هذه المناطق؟

- ٢٩,٩ نعم و ٩٩ لا والعينة ٦٤٢٨.

= ما هي احتمالات فرص تحقيق السلام مع الفلسطينيين؟

- ٣٪ هناك فرص بلا شك - ١١٪ فرص كبيرة - ٢٠٪ ليست هناك فرص كثيرة - ٥٣٪ لا يوجد فرص. وتحليلاً لنتائج هذه الاستطلاعات أن نسبة كبيرة من المؤيدين لسياسات الردع والقوة المفرطة الإسرائيلية يؤيدون استمرارها وذلك دليل علي عدم وجود فرصة للمرونة أو تقديم تنازلات لدفع عملية السلام بل واستمرار العنف الإسرائيلي والتغنت والعدوان المفرط بدليل عدم السماح بدخول مفتشين دوليين لهذه المناطق وكسب إسرائيل أيضاً عدم تأييد ذلك من قبل الرأي العام مما يساعد إسرائيل علي ارتكاب أعمالاً إجرامية غير مشروعة يحاكم عليها القانون وقد اتضح أن مستقبل السلام بصورة واقعية وفرص تحقيقها في هذه الآونة ومع تطورات الأحداث والصراعات المبكرة نتاج انتخابات حزب العمل قد تلقى أضواء الأمل وتطرح فرصاً أخرى لتحريك عملية السلام خاصة لو استقل بن اليعازر برئاسة حزب العمل.

تحليل لأبعاد شخصية بنيامين اليعازر وفرص نجاحه في الوصل لرئاسة حزب العمل وفرص تحقيق السلام:

ولد بن اليعازر عام ١٩٥٠ في العراق وعندما بلغ من العمر ١٢ عاما هاجر من العراق إلى إيران أي أن الأربع سنوات الأولى التي يتلقى فيها الطفل الأبعاد التي تشكل شخصيته تلقاها بن اليعازر في العراق وهاجر لإيران في الوقت الذي كانت تمارس إيران أساليب القمع والاضطهاد والظلم ضد اليهود

وخاصة اليهود الشرقيين، فمن المؤكد، لديه دراية كاملة بسيكولوجية الإسرائيليين بمختلف أجناسهم وأعراقهم وأقلياتهم ولديه فكرة عن ما يعانيه أن اليهود من مشكلات وضعت في الأطر المرجعية في الذاكرة باعتبارها تشكل سلوكياتهم واتجاهاتهم من خلال هذه الخبرات مما يكسبه القدرة على المرونة والاتصال الجيد بمختلف العناصر اليهودية ذلك من خلال إدراكه لأثر الماضي ودوره في تشكيل الاتجاهات كما يؤهله ذلك لاستخدام الخبرات السابقة كوسيلة اقناعية لتحقيق السلام ووجود فرص أخرى لإيقاف نزيف العنف.

في عام ١٩٦٢ سافر لإسرائيل وتلقى تعليمه في الاوكيبوتس مما انعكس على سمات شخصيته في درجة إيمانه بضرورة إقامة دولة إسرائيل الموحدة وقدرته على تقدير الأمور والمواقف ووضع إطار خططي وموضوعي ليحرص كل الحرص على تحقيق أمن إسرائيل.

تجند بن اليعازر عام ١٩٥٤ في جيش الدفاع الإسرائيلي وعمل به كمحارب ثم أصبح قائد وحدة جولي مما يؤكد كفاءته القتالية وخبرته ودرايته بأحوال جيش الدفاع الإسرائيلي ومشكلاته وإمكاناته وقدراته بما سيتيح له الفرصة لو أصبح رئيساً لحزب العمل للتقليل من حدة الموقف المتعنت بخصوص فرص تحقيق السلام.

في حرب الستة أيام عمل بنيامين بن اليعازر كقائد استطلاع واستكشاف بالمنطقة الجنوبية وذلك دليل على قدرته على البحث وجمع المعلومات والقدرة على تحليلها والربط والتفسير للوصول لفرضيات صحيحة ومنطقية وذلك سيكون اتجاهها يبعث الأمل لعملية السلام فمن خلال وضع مجموعة من الحلول والبدائل المطروحة من الممكن الأخذ ولو بمبدأ أو حل واحد لإعادة رصف الطريق أمام عملية السلام ولتكن الخطوة الأولى هي وقف إطلاق النار والعودة لمائدة المفاوضات التي عجز الطرفان في الآونة الأخيرة عن الوصول إليها.

كما أنه في أثناء حرب ١٩٦٧ كان نائب رئيس المنطقة وفي عام ١٩٧٠ عين القائد الأول لمنطقة جنوب لبنان وكان المسئول عن البدء في عمليات وضع السياج وفي عام ١٩٧٨ عين قائد منطقة الضفة الغربية لمدة ٤ أعوام أي لديه معلومات عن الأوضاع في الضفة الغربية منذ ذلك الوقت. وكيف تطور الموقف؟ واستمرار المقاومة من الشعب الفلسطيني الأعزل للآن مما يوضح أن لديه القدرة على تفهم الأحزاب والاتصال الجيد وصنع واتخاذ

القرار والوصول لأهدافه بهدوء نظراً لاتزانه الانفعالي وقدرته على السيطرة المحكمة على الموقف مما سيكون لديه اتجاه نحو الوضعية الأمنية الحالية في إسرائيل وسيكون لديه إدراك وتفهم جيد للظروف المحيطة وسيسعى للتهدئة الأولية للموقف وليس لتحقيق السلام الشامل وستتخذ هذه التهدئة الأولية مجموعة من الأشكال منها وقف الإرهاب الفلسطيني، ووقف إطلاق النار أو وقف بناء مستوطنات جديدة والرجوع لمائدة المفاوضات وذلك لما لديه من حنكة سياسية وطلاقة لفظية وتعبيرية رائعة جعلته رئيساً احتياطياً وعضواً لرئاسة «هينا» الخارجية في الثمانينات كذلك وزيراً للإسكان في عام ١٩٩٢ إلى جانب أنه كون فكرة عن شخصية ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من خلال كونه الوزير الإسرائيلي الأول الذي توجه لتونس وقابل رئيس السلطة الفلسطينية عرفات عام ١٩٩٤. كما وصل إلى منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة باراك عام ١٩٩٩ ووزيراً للاتصالات عام ٢٠٠١ وفي مارس ٢٠٠١ مع دخول حزب العمل للحكومة الموحدة برئاسة شارون عين وزيراً للدفاع لأن لديه قدرة علي زيادة فاعلية جيش الدفاع الإسرائيلي وعمل العديد من الإصلاحات التي اختل توازنها نتيجة الصراع بين الدينيين والعلمانيين والذي احتد في الآونة الأخيرة.

كل ما سبق كان له دور فعال في تأهيل بن اليعازر لأن يرشح نفسه لرئاسة حزب العمل. ومن خلال استطلاعات الرأي التي أجريت حول من أكثر المتوقعين لأن يفوز برئاسة حزب العمل (من شبكة الإنترنت جاملاً).

= تم رصد استطلاع الرأي التالي: من تفضل أن تراه رئيساً لحزب العمل بن اليعازر أم بورج؟
- ٢٧٪ بن اليعازر مع ٢٥٪ أبراهام بورج مع ١٤٪ آخرون مع ١٦٪ لا أعرف.

- حزب اليمين ٥٢٪ بورج و ٢٩٪ بن اليعازر.
- ثم تم إعادة نفس الاستطلاع لبيان أثر الفارق الزمني وكانت نتائجه كالآتي: ٢٥٪ بن اليعازر و ٢٥٪ أبراهام بورج مع ٤٠٪ آخرون.

ومن خلال شبكة الإنترنت موقع (M.S.N) أجرى استطلاع حول من سيكون مناسباً لرئاسة حزب العمل؟ وكانت نتائجه كالآتي:
٢٦,٥٪ إبراهيم مع ٦٢,٥٪ بن عازر (العينة شملت ٤١٢٢).

ومن خلال تحليل نتائج استطلاعات الرأي من

الواضح أن أعلى نسبة يحظى بها بن اليعازر لتأييده كرئيسا لحزب العمل وهذا دليل علي شعبيته والاتجاهات الإيجابية نحوه والثقة والاتصال الجيد وتضهمه الجيد لأهداف الحكومة وسيطرته علي جيش الدفاع الإسرائيلي باعتباره وزيراً للدفاع وباعتبار إسرائيل دولة تعطي صلاحيات لا حدود لها للجيش وعمله السابق كوزير للإسكان والاتصالات جعل له شعبية وتأثير في كل مجال علي حدة في المجتمع المدني إضافة لاستطلاعات الرأي المرصودة.

توجهات بن اليعازر حيال عملية السلام في ضوء استقلاله برئاسة حزب العمل:

من المتفق عليه أن زعماء إسرائيل كافة سواء كان باراك أو نتانياهو أو شارون أو بن اليعازر وغيرهم .. إلخ مع اختلاف أساليبهم ونمط سياستهم إلا أنه ليس لأحد منهم منهجاً يحكم من خلاله فالذي يدير الحكومة الإسرائيلية من مؤسسة إسرائيلية واحدة هدفها واحد . وعلي الرغم من أن مخرجات هذه المؤسسة المؤدية لتحقيق الأهداف علي يد مختلف الزعماء سالف الذكر قد تختلف من زعيم لآخر ولكنها في النهاية واحدة .. وبهدف واحد .. ومن خلال مؤسسة واحدة لا يمكن أن يحيد عنها القادة الإسرائيليون ومنها يمكن أن نتحدث عن فرص تحقيق السلام لو استقل بن اليعازر برئاسة حزب العمل في ضوء احتدام الموقف السياسي والعسكري بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني وفي ضوء التغيرات السريعة والمتلاحقة وبناءً علي اتفاقنا علي المبدأ سالف الذكر. علي الرغم من أن بن اليعازر سيكون أكثر مرونة وسيقلل من التصلب الذي تستخدمه السياسة الإسرائيلية لكنه لن يستطيع تغيير الأوضاع والأمور ووصوله للتسوية السلمية أو تحقيق السلام الشامل، ولكن سيقوم بن اليعازر بدراسة الأوضاع جيداً ووضع خطة محكمة تدريجية يقوم أساسها علي تهدئة الموقف نسبياً والتقليل من حمامات الدم التي لا تنتهي أبداً بسبب الهجوم والعنف الإسرائيلي المستمر والمسلح، وأسسها ستكون من كفالة الحماية للمدنيين

الفلسطينيين وعدم تعرضهم لأية هجوم من الجانب الإسرائيلي ومن عدم إقامة مستوطنات جديدة وفي نفس الوقت لن يفيد في إعادة هدم المستوطنات والمطالبة بوقف إطلاق النار وانتهاء العمليات الإرهابية والانتحارية الفلسطينية .. الرجوع لمائدة المفاوضات .. التآزر بين وقف العمليات الإرهابية التي يقوم بها الفلسطينيون ووقف أعمال العنف المسلح لعدم توازن القوى.

وسيعتبر ذلك تهدياً أولية لإعادة الحوار والتشاور في إمكانية وجود فرص أخرى لتحقيق السلام أو وسيلة لكسب الوقت لاتخاذ الاجراءات اللازمة للتصدي للموقف المتأزم والتهينة النفسية والسياسية لجيش الدفاع الإسرائيلي والسكان المحليين بمختلف أجناسهم وأقلياتهم أما إذا كان هناك اندلاع حرب بناء علي ما تردده الجهات المسؤولة الإسرائيلية بلغة تهديد صريحة فلن تحظه عملية السلام إلا بفرصة التهدة الأولية من خلال التسطيط السياسي المعتم الذي سيقوم به بن اليعازر وهو القيام بمجموعة من الأعمال السطحية غير الواضحة دون وجود شروط أو محكات أساسية تحكم هذه الأعمال وتقييمها وذلك إطار وضعي للتأكيد علي المبدأ المذكور في بداية الحوار وسيقوم بذلك بن اليعازر لأن الوضعية الأمنية في إسرائيل تحتاج لهدنة لإعادة تشكيل هويات عسكرية ومدنية تسعى لتحقيق أهداف الدولة دون تردد أو تشتت ويحتاج ذلك لمجموعة من الإجراءات الوقتية منها إيجاد فرص أولية وهمية لتحقيق السلام وهي ما تسمى بالتهدة الأولية التي من المتوقع أن يقوم بها بن اليعازر في بداية توليه لرئاسة حزب العمل. إن ما يهمني قوله في النهاية أن التاريخ لا يأتي علي دفعات محددة ومنظمة ولكننا نتبنى مواقف مختلفة في أوقات وأوضاع مختلفة ومن هنا سيبدأ تبني بن اليعازر سياسة التهدة الأولية لأن الوقت يحتم عليه ذلك والوضعية الحالية لدولة إسرائيل أيضا تحتم عليه ذلك.

مستقبل حزب العمل الإسرائيلي



حامد محمود السيد

مقدمة :

كشفت الهزيمة الساحقة التي منى بها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك على يد منافسه الليكودي أريئيل شارون في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة التي جرت في فبراير الماضي ، عن عمق الأزمة التي يعاني منها حزب العمل الإسرائيلي ، كما شكلت هذه الهزيمة هزيمة للحزب نفسه أكثر من كونها هزيمة لشخص رئيس الحزب آنذاك إيهود باراك ، والذي أثر الانسحاب من الحياة السياسية الإسرائيلية تماماً ولفترة مؤقتة ، حيث أعلن استقالته من رئاسة الحزب ليتفادى أية مساءلات حزبية له خاصة في ظل أحوال الحزب الراهنة التي يغلب عليها الطابع التفككي أكثر ، وفي ظل انتظار الكثيرين من قيادات الحزب هزيمة باراك والتي شاركوا فيها بشكل كبير وبأدوار مختلفة ، ومع قرب موعد إجراء الانتخابات الرئاسية لحزب العمل في الرابع من سبتمبر الحالي تتصاعد المنافسة بين مرشحين أساسيين للحزب وهما : إبراهيم بورج رئيس الكنيست وأحد زعماء العمل الحاليين وبنيامين بن إيعازر وزير الدفاع في حكومة شارون الوطنية ، ورغم ذلك فإن هناك قطاعات واسعة من حزب العمل تقف في موقف الحياد من المتنافسين لعدم قناعتهم بأيا منهما ، في ظل فقدان الحزب لقياداته التاريخية مثل إسحاق رابين آخر هذه القيادات التي أدى فقدانها إلى اختلالات شديدة في بنية الحزب

وهيكله ، فانقسم إلى يساريين ويمينيين ، ويقف على الجانب الآخر مجموعة من أبرز قيادات الحزب غير المؤيدين لبورج أو بن إيعازر في مقدمتهم يوسى بيلين ويوسى ساريد ، واللذان أعلنوا عزمهما الخروج من الحزب وتشكيل حزب سياسي جديد ، وهو ما قد يهدد التماسك الداخلي لحزب العمل ، واحتمال تفككه إلى أحزاب صغيرة .

فهل ستنتج الانتخابات الرئاسية للحزب في الحفاظ على وحدته وتماسكه ؟

الحياة السياسية والحزبية في إسرائيل :

اختلفت الأحزاب الإسرائيلية الصهيونية عن الأحزاب الأخرى في العالم ، من حيث الدور الذي قامت به ، فدورها لعقود طويلة قبل وبعد إنشاء الدولة العبرية لم يقتصر على النشاط الحزبي السياسي العادي ، بل تعداه ، وأنصب فيما أنصب على إنشاء دولة يهودية وتعزيزها وتقويتها وفرضها بالقوة على الشعب الفلسطيني .

وبعد المجتمع الإسرائيلي مجتمع محزب لدرجة عالية جداً وقد ظل يتسم بالتحزب لعقود طويلة بعد قيام الدولة العبرية حيث بلغت نسبة الإسرائيليين الأعضاء في الأحزاب السياسية ١٨٪ عام ١٩٦٩ وانخفضت إلى ١٠٪ عام ١٩٩٦ بعد إدخال طريقة الانتخابات الأولية داخل الأحزاب لانتخاب مرشحين الكنيست الأمر الذي قاد إلى زيادة العضوية في الأحزاب في ظل المنافسة داخل هذه الأحزاب .

ويتسم المجتمع الإسرائيلي بكثرة الأحزاب السياسية ، وذلك لمجموعة من العوامل ، يأتي في مقدمتها كون هذا المجتمع مجتمع مهاجرين ومستوطنين من خلفيات اثنية وثقافية مختلفة ، بالإضافة إلى السهولة القانونية في تشكيل الأحزاب ، وعدم نجاح أي حزب بشكل مطلق في الانتخابات طيلة الفترة السابقة منذ تأسيس إسرائيل عام ١٩٤٨ ، وهو ما لا يمكنه من تشكيل حكومة بمفرده لعدم وجود أغلبية كافية له في الكنيست ، مما يدفع بالحاجة الدائمة لتشكيل ائتلاف حكومي ، وأخيراً استحداث انتخاب رئيس الوزراء مباشرة من قبل الناخبين .

طبيعة النظام السياسي في إسرائيل :

يتسم النظام السياسي في إسرائيل ، بأنه يقوم على النمط البرلماني ، والذي اختارته النخبة السياسية الاشكنازية التي أقامت الدولة ، وعليه جعلت من رئيس الوزراء الحاكم الفعلي للبلاد ، مقيداً برقابة برلمانية قوية من الكنيست في ظل عدم حصول أي من حزبي العمل والليكود اللذين حكما إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن ، على أغلبية لتشكيل حكومة بمفرده ، وهو ما عرضهما طيلة السنوات الـ ٥٢ السابقة إلى مخاطر سحب الثقة من الكنيست ، في حالة عدم توافر أغلبية ضامنة للائتلاف إضافة إلى ابتزاز الأحزاب الدينية .

وظل النظام السياسي في إسرائيل على هذا المنوال ، حيث يشكل رئيس الحزب الفائز بأكبر قدر من المقاعد في الكنيست ، الحكومة إلا أن هذا النظام تم تعديله عام ١٩٩٢ ، واستبدل به نظام الانتخاب المباشر ، الذي يفصل بين رقابة الحكومة والترشيح للكنيست ، وقد عمل به في الانتخابات التي أجريت عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ ، إلا أنه أُلغى من جديد بعدما ظهرت سلبيات عديدة له ، وأقر الكنيست العودة للنظام القديم بدءاً من الانتخابات القادمة ، والمقرر لها عام ٢٠٠٢ .

حزب العمل :

تعود جذور حزب العمل الإسرائيلي إلى أوروبا ، حيث تأسس عام ١٩٠١ تحت اسم (بوعلى تسيون) أو عمال صهيون والذي سعى إلى تحقيق الصهيونية على طريقته الاشتراكية الخاصة به ، وفي عام ١٩٠٥ أسس الحزب فرعاً له في فلسطين ، ثم اتحد مع فئات عمالية أخرى عام ١٩١٩ مؤسساً حزب العمل ، والذي تحول بعد ذلك إلى حزب سياسي ، وأصبح أكبر الأحزاب الصهيونية ، الأمر الذي مكّنه من قيادة الحركة الصهيونية ، ومن ثم إسرائيل منذ عام ١٩٢٥

إلى عام ١٩٧٧ .

وكان حزب مباي قد شكل تحالفاً مع حزب ميبام تحت اسم المعراخ ، عشية انتخابات ١٩٦٩ وظل هذا التحالف قائماً تحت اسم المعراخ حتى عام ١٩٨٨ ، حيث فك حزب ميبام شراكته مع المعراخ ، فانهى الحزب وبقي حزب العمل كما هو وتحالف مع حزب جيشر بزعامة ديفيد ليفي في انتخابات ١٩٩٩ ، وحركة ميماد فيما سمي بتحالف إسرائيل واحدة ، وظل قائماً حتى انتخابات فبراير الماضي على الرغم من انسحاب جيشر في العام الماضي من التحالف .

ويشمل البرنامج السياسي للحزب ، على مجموعة من الخطوط الرئيسية ، والتي تتضمن الموافقة على قيام دولة فلسطينية ، وعدم العودة لحدود ١٩٦٧ ، مع الحفاظ على كتل استيطانية في الضفة ، والانسحاب من أحياء عربية في القدس . وعلى الرغم من أن حزب العمل يعد أكبر الأحزاب الإسرائيلية ، حيث بلغ عدد أعضائه ٢٥٠ ألف عضو ، إلا أنه لم يتمكن من الحصول على تأييد كبير في مجمل أصوات المجتمع الإسرائيلي ، كما فقد الحزب دوره التاريخي في قيادة المجتمع في السبعينات ، حيث تلقى أول هزيمة انتخابية عام ١٩٧٧ على يد الليكود .

مؤشرات أزمة الحزب :

كشفت الانتخابات الأخيرة والتي أجريت على منصب رئيس الحكومة في إسرائيل في فبراير ٢٠٠١ ، عن طبيعة الأزمة الحادة التي يعانيها الحزب ، والتي لم يمر بمثلها طوال تاريخه الطويل ، وإن كانت هذه الأزمة تعبر بوضوح عن تراكمات سنوات ماضية من ضعف وخلل في هيكلية الحزب نفسه ، والتي بدأت بهزيمة الحزب في انتخابات ١٩٧٧ ، ويمكننا تحديد مجموعة من العوامل التي أدت لتفاقم أزمة الحزب ومنها عوامل عامة متجذرة في الحزب وعوامل خاصة طفت بدورها في الفترة الأخيرة .

ومن العوامل العامة كثرة الخلافات والصراعات الحزبية وعدم تحضير جيل قيادي جديد داخل الحزب منذ حقبة السبعينات واستشراء الفساد في داخل كيان الحزب إضافة إلى زيادة قوة الطوائف الشرقية وميلها إلى أحزاب اليمين الليكودي المتطرف .

أما العوامل الأخرى ، فتعود بدورها لمجموعة من العوامل المتداخلة التي أدت إلى وصول الحزب للأزمة الحالية والتي تفاقمته إبان انتخابات فبراير الماضي ، وأولها فشل الحكومة العمالية برئاسة باراك في التوصل لتسوية سلمية مع الفلسطينيين ، لا سيما في مفاوضات كامب ديفيد الأخيرة في أغسطس

٢٠٠٠ ، وثانيها فشل رئيس الوزراء إيهود باراك في وضع حد للانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في أواخر سبتمبر ٢٠٠٠ سواء بالطرق السياسية أو العسكرية ، إضافة إلى مواقف باراك الداخلية المتخبطة بين الاتجاهين الديني والعلماني ، والتي أفقدته مصداقيته لدى بعض القطاعات المؤثرة في المجتمع ، وهي ذاتها التي فقد باراك بفضلها نجاحه في انتخابات ١٩٩٩ .

إضافة إلى عوامل أخرى منها :

١- تشكيل حكومة وحدة وطنية ، حيث تسببت الدعوة التي وجهها رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب آنذاك ، أريئيل شارون إلى حزب العمل للدخول في حكومة وحدة وطنية ، إلى حدوث إنشقاقات حادة في الحزب فانقسم قاداته إلى فريقين : الأول رفض الدخول في الحكومة وطالب بالوقوف في صفوف المعارضة من أجل الحفاظ على مبادئ الحزب السياسية والاجتماعية والاقتصادية من مخاطر الانهيار التي تتهدد الحزب في حال اشتراكه في هذه الحكومة ، وتزعم هذا الاتجاه يوسى بيلين وزير العدل السابق ، بينما رأى الفريق الثاني ضرورة الدخول في ائتلاف حكومي مع الليكود من أجل الحفاظ على الحزب من الانشطارات الجزئية وتزعم المخضرم شيمون بيريز هذا الاتجاه .

٢- طبيعة الصراعات القائمة على رئاسة الحزب ، والتي أدت إلى طغيان المسحة الشخصية ، على كل الحسابات المبدئية والسلمية للصراعات داخل الحزب ، وأدت لاشتعالها بعد خروج الحزب مهزوماً من الانتخابات الأخيرة ، وإعلان رئيسه باراك اعتزاله الحياة السياسية ، وهو الأمر الذي أدى لاشتعال الصراع حول زعامة الحزب ، وظهر ذلك منذ اللحظة الأولى لعقد اجتماع المكتب السياسي للحزب يوم ٨ فبراير الماضي ، وبعد يومين فقط من الهزيمة في الانتخابات ، ووقوف أريئيل شارون وراء هذا الصراع ، رغبة منه في إطالة أمد حكومته الضعيفة ، والتي لا يمكن أن تستمر طويلاً بدون دخول حزب العمل في الائتلاف الحكومي ، وأهمية ذلك في دمج حزب العمل في الصراع مع الفلسطينيين ، وتحمله مسئولية القرارات المشتركة ، إضافة إلى رغبة شارون في عدم ترك الحزب بعيداً عن الحكومة ، حتى لا يستطيع تجاوز أزمته الحالية ، والتي يمكنه تجاوزها بعيداً عن الحكم الليكودي . وكنوع من تأجيج الخلافات بين قوى اليسار والراдикаلية من ناحية ، وقوى السلام وعرب ٤٨ من ناحية أخرى .

٢- تفسير المعادلة التفاوضية ، لم يكن فشل مفاوضات كامب ديفيد في أغسطس ٢٠٠٠ ، سوى

تعبير عن هشاشة الأساس الذي قامت عليه عملية التسوية السلمية وهو اتفاق أوسلو ، والذي أسقطته انتفاضة الأقصى ، وهو ما غير طبيعة المعادلات التفاوضية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ، بعدما تمكن الفلسطينيون من كسب أوراق ضغط قوية على حكومة باراك لتقديم ما يمكن اعتباره تنازلات للجانب الفلسطيني (جزء من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بناءً على القرار ٢٤٢ والذي يقضي بالعودة إلى خطوط الرابع من يونيو عام ١٩٦٧) .

إضافة إلى ذلك ، فقد شكلت الانتفاضة الفلسطينية ضغوطاً قوية على باراك ، على الصعيد الإقليمي والدولي ، للحصول على المزيد من المكاسب ، حيث نجح الجانب الفلسطيني في كسب تأييد الشارع السياسي العربي ، والحصول على دعم سياسي ومادي عربي كبير ، إضافة إلى تحريك القضية الفلسطينية لتحل الاهتمامات الدولية . إضافة إلى العوامل السابقة يمكن استنتاج مدى الضعف الذي وصل إليه حزب العمل من خلال مؤشرات التصويت .

مؤشرات التصويت :

١- أظهرت الانتخابات الأخيرة والتي أجريت في فبراير الماضي ، مدى الخسارة التي مني بها الحزب ، حيث فقد قوى مؤيدة له بشكل تقليدي ، نتيجة لسياسات الحزب الداخلية والخارجية وفي مقدمة هذه القوى فلسطينيو ١٩٤٨ والذين يشكلون ١٨٪ من سكان إسرائيل بما يعادل ١٢٪ من مجموع الأصوات الانتخابية ، وكان حزب العمل يحصل على معظم أصوات عرب ٤٨ كما ظهر في انتخابات ١٩٩٩ ، حيث أقبل ٧٥٪ من مجموع أصحاب من لهم حق الانتخاب من العرب فصوت ٩٥٪ منهم لصالح باراك ، أما انتخابات هذا العام فانخفضت نسبة المشاركة إلى ١٨٪ ليكون هذا أول انهيار لتحالف التاريخي بين عرب ١٩٤٨ وحزب العمل ليخسر الحزب قوة انتخابية كبيرة ، وجاءت هذه المقاطعة كرد فعل لأحداث أكتوبر الماضي والتي سقط فيها ١٣ مواطناً من عرب ١٩٤٨ ، أثناء مظاهرات مؤيدة للانتفاضة الفلسطينية ، وهو ما أثارهم بشدة خاصة بعدما رفض باراك في بادئ الأمر تشكيل لجنة للتحقيق في هذا الأمر .

هذا بالإضافة إلى خسارة باراك لأصوات اليهود الروس ، والذين أعلنوا إحيائهم من سياسات باراك ، فقاطع ٦٥٪ منهم الانتخابات ، في الوقت الذي شارك فيه ٩٤٪ منهم في انتخابات ١٩٩٩ ، وصوت

أغلبهم لباراك ، والأمـر ذاته حدث مع الوسط واليسار الإسرائيلي ، نتيجة لتنازلات باراك الداخلية للقوى الدينية ، وكذلك فشله في التفاوض مع الفلسطينيين ، وهو ما حدا أيضاً بالقوى الدينية إلى تأييد شارون في هذه الانتخابات .

وفي التحليل النهائي ، يمكن القول بأن حزب العمل فقد تحالفاً تقليدياً قوياً مع عرب ٤٨ ، مما يعني أنها قد تكون خسارة أبدية في ظل بحث عرب ٤٨ عن الهوية العربية لهم بعدما انكشف زيف هويتهم الإسرائيلية .

٢- تأكل القواعد التقليدية لحزب العمل (الكيبوتزات / الهستدروت) . بالنسبة للكيبوتزات، فقد شكلت أحد القواعد الأمامية لقيام الدولة اليهودية ، وكانت تعد بمثابة ذراع للحركة الصهيونية في فلسطين نظراً لنشأتها المبكرة هناك بالتحديد في عام ١٩٠٩ (كمزارع جماعية مشاعية) ، وظلت مؤسسة الكيبوتزات تلعب دوراً حيوياً في بناء الدولة والكيان الصهيوني ، حتي تمكنت الدولة من إقامة مؤسسات فعلية لها الأمر الذي أثر سلباً على دور هذه المؤسسة الكيبوتزية . إلا أن دورها التمدوي في المجتمع جعل لها تأثيراً كبيراً في السياسة الإسرائيلية .

ومنذ نشأتها عام ١٩٠٩ ، كانت الكيبوتزات من المعقل الرئيسية للحركة العمالية لحزب العمل إلا أن الطفرة السكانية التي شهدتها إسرائيل في أواسط السبعينات ، أثرت بشكل كبير على دور ووزن هذه المؤسسة في صناعة القرار السياسي في إسرائيل ، حيث تغيرت الخريطة الاثنية بشكل واضح مرجحة كفة السفادريم أو اليهود الشرقيين ، الذين قدموا لإسرائيل من بلدان حوض البحر المتوسط وأفريقيا في حين كانت العناصر الأوروبية والأمريكية من الأشكناز تسكن هذه الكيبوتزات والتي بدأت أعدادها في الانحدار .

ففي عام ١٩٤٠ كانت تشكل ٢,٦٪ من اليهود في فلسطين ، وفي عام ١٩٨٢ كانت نسبتهم ٢,٩٪ والتي انخفضت به إلى ١,٩٪ عام ١٩٩٨ نتيجة للأزمة الاقتصادية الخانقة التي مرت بها في أواسط السبعينات ، ومنذ صعود الليكود للحكم عام ١٩٧٧ ، والذي عمل على إضعاف وهدم القواعد الأساسية الداعمة لحزب العمل ، فلجأ إلى تخفيض قيمة الدعم الموجه لسكان الكيبوتزات المعقل التقليدي للعمل ، ووجه هذا الدعم للأحزاب الدينية والمهاجرين الشرقيين ، وهو ما أثر بشدة على نمو هذه المجتمعات وأدى لانخفاض عدد سكانها وبالتالي تأثيرهم في العملية الانتخابية .

أما الهستدروت والذي مثل التنظيمات العمالية لليهود في فلسطين قبل نشأة الدولة العبرية ، وأعتبر أحد أهم أسس هذه الدولة منذ نشأته عام ١٩٢٠ ، فقد مثل توجهات الرأسمالية اليهودية وقام بدوره في بناء الاقتصاد العمالي لليهود في فلسطين . وظل يشارك بنسبة كبيرة في إجمالي الناتج القومي لإسرائيل ، حيث وصلت مساهمته إلى ٢٢٪ من الناتج القومي عام ١٩٨١ ، إلا أن هذا البنيان العمالي تعرض لهزة شديدة في أعقاب صعود اليمين الإسرائيلي «الليكود» إلى الحكم للمرة الأولى عام ١٩٧٧ ، ومنذ نشأة الدولة العبرية عام ١٩٤٨ ، وذلك بسبب عدة عوامل ، في مقدمتها تآكل القاعدة الاقتصادية لهذه المؤسسة العمالية . وثانيها مراجعة منظومة الرفاه الإسرائيلي نتيجة للأزمة الاقتصادية التي حلت بإسرائيل في التسعينات ، وثالثها تزايد حدة المنافسة في سوق العمل ، وهو ما أثر على غلبة العنصر الأشكنازي والذي كان يمثل حوالي ٥٠٪ من إجمالي أعضاء الهستدروت ، في حين تقلصت هذه النسبة إلى النصف بعد هجرة اليهود الشرقيين ويهود روسيا ، وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تقلص القاعدة الاجتماعية للهستدروت ، فبعدما كان يضم ٩٠٪ من عمالة إسرائيل ، تقلصت النسبة إلى ٤٠٪ فقط ، كما أدت إلى تفجر تناقضات قوية بين قياداته ، مما أثر بشدة على طبيعة التكوين الهيكلي للمؤسسة العمالية .

مستقبل الصراع على رئاسة الحزب :

مع اقتراب موعد انتخابات رئاسة حزب العمل الإسرائيلي والمقرر لها الرابع من سبتمبر الحالي ، يشتد الصراع على منصب رئيس الحزب ، خلفاً للرئيس السابق إيهود باراك، والذي سارع بإعلان استقالته من رئاسة الحكومة والحزب واعتزال الحياة السياسية بشكل مؤقت ، وهو الأمر الذي أدى إلى تزايد أزمة الحزب ، وأياً كان الفائز فإن الحزب بصفة عامة يعاني من عدم وجود شخصيات قيادية فيه تتمتع بكاريزما مماثلة لتلك التي كان يتمتع بها جيل الآباء المؤسسين لإسرائيل ، أمثال بن جوريون وبيجين ورايين ورغم وجود العجوز شيمون بيريز في صفوف القيادات العمالية ، إلا أنه يفتقد فعلياً لسمات الشخصية الكاريزمية فخسر عدة مرات انتخابات رئاسة الوزراء ، كما خسر من قبل رئاسة الحزب أمام باراك ، والذي تسبب في تأجيج أزمة الحزب منذ اليوم الأول لتوليته رئاسة الحزب ، حيث عمل على إبعاد السياسيين الكبار عن عملية صنع القرار السياسي ، واستعاض عنهم بمجموعة من المستشارين اختارهم من الجيش عملوا معه أثناء توليه رئاسة الأركان عام ١٩٩٦ .

ويتنافس في انتخابات سبتمبر الجاري مرشحان رئيسيان انحصرت عملية المنافسة بينهما ، وهما إبراهيم بورج رئيس الكنيست الحالي وصاحب الحظ الأوفر في الفوز بمنصب رئيس الحزب ، والآخر بنيامين بن إيعازر وزير الدفاع الحالي في حكومة أريئيل شارون وأحد قادة حزب العمل اليميني .

ويعترف قدامى حزب العمل الإسرائيلي ، بأن الحزب لم يشهد في تاريخه الطويل ، منافسة ممتدة على زعامته ، مثل المنافسة الدائرة حالياً بين بورج وبين إيعازر حيث تسيطر حالة اللامبالاة على معظم أعضاء الحزب للانتخابات الوشيكة ، وتشير التحليلات السياسية إلى أن عدد الذين سيشاركون في عملية التصويت لن يتجاوز نصف عدد الأعضاء المسجلين رسمياً في قوائم الحزب ، الذي يبلغ إجمالي أعضائه حوالي ٢٥٠ ألف عضو ، وهذا ما دفع بعض أقطاب الحزب للدعوة إلى تأجيل الانتخابات بحجة عدم ملائمة توقيتها ، وإن كانت عدم قناعة أعضاء مكتب الحزب بأيا من المرشحين لرئاسته ، هي السبب الرئيسي وراء هذه الدعوة ، وفي مقدمتهم شيمون بيريز وشلومو بن عامي وحاييم رامون وأدغير بينس .

ويعد بورج رئيس الكنيست الحالي صاحب الخط الأوفر في استطلاعات الرأي بشأن الفوز بمنصب رئيس حزب العمل ويعد بورج من أبرز قيادات الحزب في الفترة الحالية كما يتمتع بشخصية عقلانية كبيرة مكنته من استقطاب المتدينين الدائرين في فلك اليمين وأطيافه السياسية كما يحظى بدعم الحركة الكيبوتزية التي ساندت باراك من قبل إضافة إلى دعم رئيس الدولة السابق عيزرا وايزمان ورعنان كوهين أمين الحزب .

ويمثل بورج شخصية معتدلة في حزب العمل فلم يشارك في حملة الهجوم الشديدة التي قامت بها بعض قيادات الحزب ضد رئيس الحزب السابق إيهود باراك عند هزيمته في انتخابات فبراير ٢٠٠١ ، واعتبر الانشطارات التي حدثت في الحزب إزاء مسألة مشاركة شارون في الحكم بمثابة علامة كارثية وطالب بتوحيد صفوف الحزب لمواجهة المد اليميني وقد استعد لعملية الانتخابات منذ فترة ليست بقصيرة حيث قام بعشرات الجولات في المدن والبلدان الإسرائيلية من أجل حشد قوى قواعد الحزب لصالحه في المعركة الانتخابية وهو ما نجح فيه بدرجة كبيرة كما نجح في ضم آلاف الأعضاء الجدد لقائمة الحزب .

وكان بورج قد اختير رئيساً للكنيست عام ١٩٩٩ وعلى غير رغبة باراك والذي كان يعتبره خطراً محدقاً عليه يتهدهده في كل لحظة .

أما المرشح الثاني بنيامين بن إيعازر وزير الدفاع في حكومة الائتلاف الوطني في إسرائيل يعد من أبرز قيادات حزب العمل الذي انضم إليه عام ١٩٨٨ ويلقب بشارون حزب العمل نظراً لاتجاهاته اليمينية المتطرفة حيث يقف على الواجهة المقابلة للمرشح السابق إبراهيم بورج والذي يفوق بن إيعازر في استطلاعات الرأي بنحو ٢٠٪ من الأصوات وهو أمر لا يقلق بن إيعازر كثيراً حيث أشار إلى إمكانية تقلص الفارق بسهولة بينه وبين منافسه .

ويدخل بن إيعازر الانتخابات مدعوماً بتأييد سكان المستوطنات اليهودية والمناطق المتاخمة للفلسطينيين الذين عبروا عن ارتياحهم لاختياره وزيراً للدفاع .

وفي الحصاد النهائي يجب الإشارة إلى أن هناك الكثير من المهام التي تنتظر رئيس حزب العمل الجديد ويأتي في مقدمتها ترميم بنيان الحزب المتصدع وإعادة اللحمة إلى أعضاء المتنازعين إضافة إلى ضرورة الاستعداد بشكل جيد للانتخابات القادمة والمقرر لها ٢٠٠٢ والتي تشير استطلاعات الرأي إلى أن الحزب لن يحصل على أكثر من ٢٠ مقعداً في الانتخابات البرلمانية المقبلة مع استبعاد إمكانية تشكيل الحزب الائتلافي الحاكم طبقاً لهذه النتيجة .

هذا بالإضافة إلى عدم وجود شخصية قيادية للحزب منذ اغتيال رابين عام ١٩٩٥ ومخاطر ذلك على مستقبله كما سيتعين على الرئيس الجديد للحزب إتاحة الفرصة للقيادات الجديدة للملئ الفراغ السياسي الذي تعاني قيادة الحزب في مستواها الثاني منه وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض شعبيته بشدة في الفترة الأخيرة في الوقت الذي يتجه فيه المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتطرف مما يمثل خطراً كبيراً على مستقبل الحزب .

وختاماً ، يمكن القول بأنه في حالة نجاح إبراهيم بورج في الانتخابات الحزبية فإنه سيكون أول زعيم للعمل ليس منتحياً لجيل المؤسسين بل من الجيل الأصغر في حين يعد فوز بنيامين بن إيعازر إنذاراً شديداً باتجاه الحزب إلى اليمين المتطرف وهو ما يهدد ببيان الحزب الإيديولوجي خاصة في ظل توجه يوسي بيلين أحد قيادي الحزب إلى تكوين حزب جديد منشق عن حزب العمل .



موضوعية الكفاح الفلسطيني والرأى العام العالمى

عزى محمود عاشور

اختلفت معالجة وسائل الاعلام الغربية لقضية الانتفاضة الفلسطينية الحالية والتي اندلعت فى سبتمبر من العام الماضى عن الانتفاضة الاولى (١٩٨٧-١٩٩٢) فعلى حين تبين العديد من الدراسات ان الانتفاضة الاولى كانت تحظى بتعاطف دولى كبير خاصة فى الاوساط الغربية المعروف عنها تأثيرها الشديد بالدعاية الاسرائيلية والصهيونية ، فان الانتفاضة الحالية تبدو بعيدة الى حد كبير عن القدرة على التأثير فى الرأى العام الغربى . وتشير هذه المفارقة العديد من التساؤلات حول الدور الذى لعبه الاعلام الغربى فى الحالتين وادى الى حدوث هذه النتيجة المتناقضة.

لقد تعاطى الاعلام الغربى مع القضية الفلسطينية على مدار عمر الصراع، بمنظور مختلف تماما عما هو راسخ فى الذهنية العربية سواء كان هذا التصور فى وسائل الاعلام، غربية مبنى على حقائق ام لا الا انه فى كلا الحالتين ترك نتائجه لدى صانعى القرار فى هذه الدول وبالاخص فيما يخص القرارات المتعلقة بالقضية، فضلا عن انه مهد ورسخ فى انهان الدارسين والمتابعين لقضية الصراع انطباع لا يخلو من تحيز فاضح لاسرائيل على حساب حقوق الشعب الفلسطينى

الرأى العام العالمى والقضية الفلسطينية:

مرت نظرة الرأى العام العالمى تجاه قضية

الشعب الفلسطينى بمراحل مختلفة منذ ان قامت الدولة الاسرائيلية عام ١٩٤٨ وحتى الآن ، ففى الفترة من عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٦٧ كانت نظرة وسائل الاعلام الغربية للاراضى الفلسطينية قائمة على اعتبار انها جزئين: الاول تقوم عليه الدولة الاسرائيلية ،والثانى يقوم عليه الشعب الفلسطينى، والتي كانت تنظر اليهم على انهم عرب شأنهم شأن غيرهم القانطين فى الدول العربية المجاورة ، ثم حدث بعض التطور فى رؤية الرأى العام العالمى فى الفترة من عام ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٧ عندما تحول الصراع من صراع قائم بين اسرائيل والفلسطينيين الى صراع قائم بينها وبين كل من مصر وسوريا ، ومن ثم لم تعد القضية هى قضية الفلسطينيين الذين لم تتبلور لهم بعد مؤسسات تعبر عنهم كدولة امام الرأى العام العالمى، وهو ما انعكس بالسلب بطبيعة الحال على القضية الفلسطينية. وقد استمرت هذه النظرة حتى بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل فى عام ١٩٧٩ ، الا ان التطور الهام فى هذا الشأن جاء عقب خطاب الرئيس الفلسطينى فى مقر الامم المتحدة فى جنيف عام ١٩٨٨ وما تركه من اثر ايجابى للقضية الفلسطينية امام الرأى العام العالمى، فضلا عن ان الانتفاضة الاولى (١٩٨٧-١٩٩٢) حظيت بالتعاطف الدولى ، نظرا لاقتصارها على استخدام الحجارة

فى مواجهة الجيش الاسرائيلى. ثم جاء التطور الثانى الهام فى هذا الشأن عقب توقيع اتفاقية اوسلو عام ١٩٩٢ عندما عرضت قضية الشعب الفلسطينى على الرأى العام العالمى بطريقة غير مسبقة ، حيث أصبح للفلسطينيين سلطة وطنية وكيان فى المجتمع الدولى يتحدث باسمهم وهو ما خلق شعورا لدى الرأى العام العالمى بقضية هذا الشعب . واستمر هذا التطور لصالح القضية الفلسطينية فى وسائل الإعلام العالمية حتى مع اندلاع الانتفاضة الثانية فى سبتمبر الماضى .

الا ان التطور الخطير بدأ عندما توفرت مجموعة من الظروف التى اجبرت الشعب الفلسطينى ان يطور من وسائل انتفاضته، من بينها ظروف متعلقة بالداخل الاسرائيلى بمجئ شارون الى الحكم مع بداية هذا العام ، وظروف أخرى متعلقة بسلبية كلا من النظامين الدولى والعربى ازاء الممارسات الاسرائيلية تجاه الشعب الفلسطينى.

قراءة مختلفة:

تطلق اغلب الجرائد العالمية المشهورة كالتايمز، والهيرالد تريبيون فى معالجتها للوضع فى الاراضى العربية المحتلة من رؤية تختلف بشكل كبير عن الرؤية التى ينطلق منها الاعلام العربى وتقترب، فى نفس الوقت ، من الرؤية الاعلامية الاسرائيلية ، فهى على سبيل المثال تطلق على الفدائيين الفلسطينيين نفس الاوصاف التى تطلقها اسرائيل من أنهم ارهابيين . وفى الموضوعات المتعلقة بالصراع نجد مثل هذا الاختلاف، فمثلا قد يتصدر عنوان عن احد العمليات الفدائية الصفحات الأولى من الجريدة مدعما بالصور فى نفس الوقت الذى قد يتم الاشارة فيه الى عمليات الهدم والغارات الجوية و التصفية داخل صفوف رجال المقاومة الفلسطينية فى الصفحات الداخلية . وقد يرجع البعض تفسير ذلك ، الى مستوى الحدث وتأثيره ، فالعملية الفدائية تعتبر من العمليات ذات الوزن الثقيل التى تترك تأثيرها داخل المجتمع الاسرائيلى ، بينما ما يمارسه الاسرائيليون من اعمال قتل للشيوخ والاطفال وهدم للمنازل امر معتاد لوسائل الاعلام الغربية على مدار العقود الخمسة الماضية، على اعتبار انه يتم من قبل دولة تجاه مجموعة افراد يعتبرونهم ، وفقا للرؤية الاسرائيلية ومن ثم الغربية ، خارجون عن القانون ، وهو تبرير بعيد تماما عن الموضوعية، فعلى سبيل المثال تصدر جريدة الفاينتنشال تايمز بتاريخ ٦

اغسطس ٢٠٠١ عنوان رئيسى يقول "شارون يتعهد باصطياد الارهابيين " جاء ذلك فى نفس الوقت الذى خلفت سياسة شارون باغتياله لكوادر المقاومة الفلسطينية سخطا شديدا فى الشارع العربى ، على المستويين الرسمى والشعبى ، وهو مايشير الى ان الصورة لدى الرأى العام العالمى تقراً بمفردات مختلفة عن المفردات التى تقراً بها فى الوطن العربى ، وهو مايعنى ان مايقوم به شارون قد يجد له التبرير الموضوعى فى الاوساط الاعلامية الغربية ومن ثم يتم صياغة الموضوع وبلورته وتوصيله الى الرأى العام من زاوية ما تقوم به اسرائيل على انه من مهام وظيفتها كدولة تتعقب وتطارد الخارجيين عن القانون .

وكان من الطبيعى ان ينعكس هذ التوجه فى وسائل الاعلام الغربية على رؤية الافراد العاديين داخل المجتمعات الغربية ، وفى خطاب فى صفحة الرسائل بجريدة الهيرالد تريبيون بتاريخ ٨ أغسطس، ٢٠٠١ بعث مواطن انجليزى برسالة الى المحرر يبدأ فيها موجها اللوم الى منظمات حقوق الانسان والحكومات الغربية ، لكونهم يصمتون ازاء ما يحدث فى فلسطين من جرائم يقوم بها الفلسطينيون، عندما يستخدمون الاطفال كقنابل ، ويتساءل متعجبا لماذا هذا الصمت ازاء هذا الامر الذى سوف يروح ضحيته جيل كامل من الفلسطينيين ، ويتوجه فى نهاية رسالته بسؤال ساخرا فيه من الفلسطينيين فيقول "هل هؤلاء الفلسطينيون، بهذه الطريقة، يسعون لتأسيس دولة مبنية على الاسس الديمقراطية وحقوق الانسان ؟

وعند النظر الى هذه الرسالة، نراها تعبر عن وجهة النظر التى تبثها اسرائيل فى وسائل الاعلام الغربية ، وهى بطبيعة الحال تختلف عن الواقع الموجود فى الاراضى العربية المحتلة حيث ان الفلسطينيين تنتهك حقوقهم من جراء مايفعله الجيش الاسرائيلى بهم ، وليس كما يرى هذا المواطن الانجليزى من جراء ما يفعله الفلسطينيون بأنفسهم. تشير الحالتان السابقتان الى ان قراءة وسائل الاعلام الغربية للصراع العربى الاسرائيلى فيها قدر كبير من التشويه، وهو ما يترك أثره الخطير على صانعى القرار فى الغرب وبالاخص عندما يطلب منهم التدخل، فيكون رد الفعل من جانبهم مبنى على هذا الواقع المشوه . ومن هنا تكمن اهمية القراءة الصحيحة للاعلام الغربى الذى يستقى منه صانعى القرار فى هذه الدول

معلوماته ، فى الوقت الذى يتم مطالبة هذه الدول بان تتدخل لاجبار اسرائيل على ان تتخلى عن ممارساتها ضد الشعب الفلسطينى ولا نجد غير الميوعة فى الموقف الدولى ، وهى نتيجة طبيعية على ضوء المعلومات والادعاءات الكاذبة التى تبثها وسائل الاعلام الاسرائيلية فى الراى العام العالمى وهو ما يتطلب من الاطراف العربية والاسلامية ، ان تتبنى حملة اعلامية مضادة تقند فيها كل الاكاذيب التى تتنقص من الحقوق الفلسطينية، فبدون تصحيح هذه الصورة، سوف تتحول كل الجهود العربية إلى المطالبة بان يكون هناك دور فعال للدول الغربية فى وقف الممارسات الاسرائيلية .

ولا تمنع وجود هذه الميوعة فى التصريحات الدبلوماسية ، من ظهور الانحياز الغربى لاسرائيل فى مواقف كثيرة، فعلى سبيل المثال ،النهج الذى تتبعه الولايات المتحدة فى استخدامها حق الفيتو فى مجلس الامن لمنع استخدام اى اجراء من شأنه إدانة اسرائيل على اعمالها، ومثل هذا النهج يمكن ارجاعه الى العديد من الاسباب التى من بينها ما هو متعلق بالراى العام العالمى الذى يرى اسرائيل من منظور الضرورة التى توظفها فى وسائل الراى العام العالمى، فهو يراها دولة كفيرها من الدول تعمل على وقف العنف الذى يهدد كيانها، ولايراه من الوجه الآخر للحقيقة من ان الذى يقوم به الفلسطينيون هو اولا: دفاع عن النفس ازاء ما يمارس ضدهم من عمليات الابداء المادية والمعنوية من قبل الجيش الاسرائيلى ،ثانيا : انهم يطالبون بحقوقهم المشروعة فى اقامة دولتهم على ارضهم التى تحتلها اسرائيل .

وقد كشفت المرافعات الأولية التى جرت بجنيف فى اوائل شهر اغسطس الحالى، تمهيدا للمؤتمر الذى عقد فى دربان بجنوب افريقيا فيما بين ٢٨ اغسطس و٧ سبتمبر ٢٠٠١، مثل هذا النوع من الانحياز الغربى لاسرائيل ،على الرغم من كل ما نرتكبه ضد الشعب الفلسطينى ، عندما قدمت المجموعتان العربية والاسلامية مسودة تتضمن مساواة الصهيونية بالعنصرية ، وهو الامر الذى وجد رفضا ، ليس من جانب المسؤولين الامريكيين فقط، بل ومن رئيسة مفوضية حقوق الانسان مارى روبسون التى كان لها موقفا ايجابيا عندما زارت الاراضى العربية المحتلة ، فى اواخر العام الماضى، وكتبت تقريرا ادانت فيه الممارسات الاسرائيلية . و الواقع ان مثل هذا الانحراف ، فى مواقف

الدول الغربية ، ليس بالامر الجديد فى ظل الدعم الكامل الذى تقدمه الولايات المتحدة لاسرائيل . الا ان هذا لا يقلل من قيمة طرح موضوع مساواة الصهيونية بالعنصرية فى هذا المؤتمر من جانب الدول العربية والاسلامية ، حتى فى ظل وجود رد الفعل السلبى للدول الغربية ، حيث ان لهذا ابعادا ايجابية على مستوى الراى العام العالمى ، فى كونه يروج لواقع موجود فى الاراضى العربية المحتلة فى نفس الوقت الذى توظف فيه اسرائيل وحلفائها الغربيون وسائل اعلامهما فى ابراز صورة المقاومة الفلسطينية بانها عبارة عن عنف يقوم به مجموعة من الارهابيين الذين يقتلون المدنيين الاسرائيليين ومن ثم تبرر، وفقا لذلك ، قتلهم بالدبابات والطائرات امام الراى العام العالمى.

مشروعية الكفاح الفلسطينى :

على الرغم من ان الانتفاضة فى بداية قيامها فى اواخر سبتمبر من العام الماضى لفتت انظار الراى العام العالمى اليها ، نظرا لبشاعة رد فعل اسرائيل عليها ، الا ان التحول فى الشكل الذى اتخذته الانتفاضة من انتهاجها الاعمال الاستشهادية ، كنتيجة طبيعية لسياسة العنف الاسرائيلية ، قد اعطى الفرصة للاعلام الاسرائيلى فى ان يقوم بتشويه المقاومة الفلسطينية ،على الرغم من ان تطور الانتفاضة ووصولها الى هذه المرحلة الخطيرة من الموضوعية يمنحها مبررا لاعمالها، حيث ان تاريخ المقاومة الفلسطينية ليس وليد انتفاضة الاقصى الاخيرة ولا رد فعل على فشل اتفاقيات أوسلو ، وانما بدأت عقب الاعلان عن وعد بلفور بإنشاء وطن لليهود فى الاراضى الفلسطينية عام ١٩١٧ ، فمنذ تلك اللحظة وكفاح الشعب الفلسطينى حلقة مستمرة لم تنقطع ردا على كل عمليات الابداء ، فطيلة هذه الفترة الطويلة لم تستطع كل هذه الممارسات اللانسانية ان تقضى عليه أو تجبره على ان يرضى بسياسة الامر الواقع ، ومن هنا فإن الوضع الذى وصل اليه الكفاح الفلسطينى وتطوره بهذا الشكل له من الموضوعية ما يبرره للاسباب الآتية:

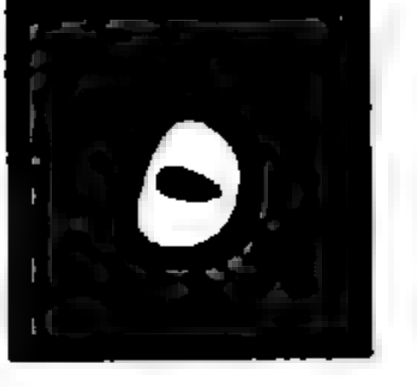
اولا : ان الانتفاضة ليست وليدة لحظة زيارة شارون للمسجد الاقصى فى سبتمبر الماضى ، فاعمال الكفاح باشكاله المختلفة لم تتوقف على مدار العقود الخمسة من عمر الصراع العربى الاسرائيلى، كما سبق ذكره ، حتى فى الفترة التى اعقبت توقيع اتفاق اوسلو ١٩٩٣ .

ثانياً : استمرار ميوعة الموقف الدولي، على مدار العقود الخمس الماضية ، نظرا لتوازنات المصالح التي تحرك السياسة الخارجية للدول ، ومن ثم النظام الدولي ، فباستثناء ماتم في اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية في عام ١٩٧٩ واتفاق اسلو ١٩٩٣ ، تحت اشراف الولايات المتحدة وغيرها من الدول الراعية للعملية السلمية في الشرق الاوسط ، حيث جاء الاتفاق الاول نتيجة للوضع الجديد الذي افرضته حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، اما الاتفاق الثاني تم نتيجة للوضع الجديد الذي افرضته حرب الخليج الثانية ١٩٩١، والذي حققت فيه الولايات المتحدة مكاسب اقتصادية وعسكرية كان من الصعب تحقيقها لولا هذه الحرب ومن ثم كان عليها دين في ان تنعش عملية السلام لتحافظ على هذه المكاسب ، وفي نفس الوقت لتحافظ على الوضع القائم من حالة الانقسام والتشرذم بين الدول العربية وتعزز من وجودها في المنطقة بعد هذه الحرب ، وباستثناء هذين الوضعين اللذين افرضتهما ظروف مرتبطة بالمصالح الدولية في المنطقة ما حركت الجهود الدبلوماسية القضية الفلسطينية، ومن هنا كان من الطبيعي ان تتولد قناعة لدى الاجيال الجديدة من الشعب الفلسطيني بأن المقاومة هي الطريق الوحيد لاستعادة اراضيهم، في ظل الوضع المميت الذي تفرضه اسرائيل عليهم .

ثالثاً : في ظل استمرار سياسة اقتلاع الشعب الفلسطيني ، نشأ جيل فلسطيني جديد، لديه الوعي بسياسة الامر الواقع الذي تريد اسرائيل ان تفرضه عليه ، فكان طبيعيا ان ينمو عنده البعد الكفاحي لتغيير الواقع الذي عجز النظام الدولي ان يحله ، سواء على مستوى منظماته أو دوله .

رابعا : ميوعة الموقف العربي ، فهذه الدول كانت من الاسباب المباشرة لتميع الموقف الدولي، نظرا لسلبيتها السياسية وافتقادها للفاعلية على الساحة الدولية . فهي فضلا عن عدم قدرتها على خلق واقع جديد يجبر النظام الدولي على ان يتحرك لاحلال السلام في المنطقة ، كانت سببا من الاسباب التي ساعدت اسرائيل في ان تغطرس

وتصر على استمرار احتلالها للأراضي العربية المحتلة متحدية بذلك جميع القرارات الدولية . ومما سبق يتضح ان هناك خللا اعلاميا عاجزا عن توصيل مأساة الشعب الفلسطيني للرأي العام العالمي ، فعند مقارنة القضية الفلسطينية بقضية جنوب افريقيا والنظام العنصري الذي كان قائما فيها ، على سبيل المثال، نجد ان الرأي العام العالمي استوعب ان هناك قضية لشعب جنوب افريقيا، من جراء سياسة التمييز العنصري التي كانت تمارس ضده وتترتب على هذا الادراك ان تم فرض عقوبات دولية على جنوب افريقيا جاءت بنتائج مثمرة في النهاية بأن بدأ النظام العنصري يتخلى عن سياسته مع بداية عقد التسعينات من العام الماضي، اما بالنسبة للقضية الفلسطينية فإن مثل هذا الترسيخ لم يحدث في فكر الرأي العام العالمي ، حيث ان السياسات الاعلامية الغربية تحمل بعض التحيز لصالح اسرائيل بحكم فاعلية اللوبي اليهودي في وسائل الاعلام الغربية وقدرته على المساومة على المصالح ، في نفس الوقت الذي تطورت فيه اعمال الانتفاضة بالشكل الذي أصبحت محصلته في النهاية توصيف الفلسطينيين بأنهم مجموعة من الارهابيين ، على الرغم من عدالة قضيتهم، ويرجع هذا بالاساس الى سوء ادارة المهتمين بالشأن الفلسطيني سواء في الوطن العربي أو النظام الغربي ، بعجزهم عن توصيل مأساة الشعب الفلسطيني الى الرأي العام العالمي ، ومما يزيد الامور تعقيدا في هذا الشأن ، السلبية التي يجدها الفلسطينيون من النظام الدولي والبلاد العربية ، في ظل السياسات الاستثنائية التي يقوم بها الاسرائيليون تجاههم مما يضطرهم في النهاية الى القيام بالاعمال التي قد تكون بمثابة رادع للاسرائيليين ، مثل الاعمال الاستشهادية ، والتي على الرغم من كونها قد تستخدم ضدهم على مستوى الرأي العام العالمي الا انها ازاء هذه الظروف تعتبر هي الرادع الوحيد الذي قد يحفظ لهم وجودهم ، الذي اصبح معرضا للفناء، في ظل الممارسات الاسرائيلية ، والسلبية الدولية والعربية.



الهيكل الثالث في الحرم القدسي

بيسان عدوان

لم يكن التهديد الأول أو الأخير من الحكومة العبرية من خلال الجماعات اليهودية المتطرفة بإقامة هيكلهم المزعوم في الحرم القدسي، يوم الثامن والعشرون من شهر يوليو الحالي هو إعلان وضع حجر الأساس للهيكل الثالث على يد الجماعة المتطرفة «أمناء جبل الهيكل» ومتزامناً مع دخول الانتفاضة شهرها الحادي عشر فلماذا هذا التوقيت، وهل تلك الدعوات مجرد استفزاز لمشاعر أبناء الشعب الفلسطيني مسيحيين ومسلمين، وهل ستساند الدولة العبرية بكل الدعوات وسط ادعاءات تهدئة الأوضاع من قبل حكومة الاحتلال أما ماذا؟

عندما تترك الأمور دون حسم يصبح الانفجار وارداً في أية لحظة ودون الحاجة إلى أسباب مقنعة لأن الأسباب تكون كافية داخل الحالة بل وفي طبيعتها والحقيقة أن هذا ما آل إليه الحال على الساحة الفلسطينية فلم تكن زيارة شارون إلى الحرم القدسي سبباً جوهرياً لاندلاع انتفاضة أيلول الماضي وليس الحكم القضائي الإسرائيلي لحركة أمناء جبل الهيكل سبباً آخر لتصعيد المواجهات بين حكومة الاحتلال والفلسطينيين بل إن احتلال بيت الشرق أو بالأحرى اعاده فرض سيطرتهم على المؤسسات الفلسطينية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي كانت فاعلة في المنطقة المحتلة "القدس" ضمن مخطط ما يسمى تهويد القدس ليست مؤشرات على تصعيد قوات الاحتلال في مواجهاتها ضد الفلسطينيين بقدر ما تعكس حالة التفاعلات السياسية والاجتماعية داخل المجتمع الإسرائيلي "ونظيره الفلسطيني والتي ستحدد شكل وملح الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين تحت

عنوان ذو سقف عالي تطرحه الدولة الإسرائيلية بمختلف تياراتها وتلويناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ألا وهو أن القدس عاصمة أبدية للدولة العبرية ولا يمكن التفاوض عليها لا من التيارات اليمينية أو اليسارية داخل السياسة الإسرائيلية . لم تحظ مدينة في التاريخ البشري بما حظت به مدينة القدس من أهمية، جعلتها محط أنظار الغزاة وكانت سبباً في تدميرها ثمانى عشر مرة ولكن في كل مرة كان يعاد بناؤها .

التعاقب التاريخي للمدينة جعل القدس كمدينة ذات بعد جغرافي وإداري وديني وثقافي تكثر بها الإشكاليات حيث تداخل الموضوعات وتشابكها إلى الدرجة التي يصعب معها الفصل في موضوع ما عند الشارع الإسرائيلي على اختلافاته التي أشرنا إليها كذلك عند الشارع الفلسطيني وقيادته الرسمية لاتسامهما بأحكام عاطفية وآراء سياسية فضفاضة تجاه القدس وما يتعلق بها دون إيجاد تصورات أو مشاريع وآليات وأدوات لحل إشكالية ما تعارضون لها بعكس الآخر الإسرائيلي بدءاً بوضع سقف لكافة الاتجاهات والتيارات في المجتمع بشأن القدس "عاصمة أبدية لإسرائيل ولن تقسم" وصولاً لإيجاد حلول ومصوغات لقبولها في الشارع الإسرائيلي في إطار ما أشرنا إليه سابقاً ممثلاً في حلول ثلاث مشاريع مقترحة من الساسة الإسرائيليين وهي الحلول الآتية :

جغرافي، وديني، بلدي، فالبعد الجغرافي الذي طرأ على المدينة منذ احتلالها عام ١٩٦٧ حيث الامتداد الذي شمل الحلول الأساسية للمدينة إلى ما وراء الحدود البلدية لها ساهم في وجود مدلولات جغرافية للمدينة في

الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين .

مسار تهويد القدس:

تؤكد المكتشفات الأثرية لملكة "إيبلا" وجود ألواح كتب عليها اسم سالم وهو أول اسم عرفت به المدينة وكان ذلك حوالي ٢٥٠٠ ق.م حيث قام ايبوسيون ببنائها وهم إحدى القبائل الكنعانية التي استوطنت المنطقة الجبلية من فلسطين وقد اختار ايبوسيون "سالم" عاصمة لهم لأهميتها الإستراتيجية والجغرافية وخلال الفترة من ٢٠٠٠-١٨٠٠ ق.م اتحد ايبوسيون مع مصر ومن ثم سيطر الهكسوس فيما بعد على هذه الدولة الموحدة.

وفي هذه الأثناء استطاع العبرانيون التسلل إلى فلسطين من جهة الشرق بقيادة يوشع بن نون واحتلوا أريحا ثم بدعوا بالتسلل إلى المناطق الجبلية خلال الفترة من ١١٥٢-١٠٢٥ ق.م حيث شكلا مع نهاية القرن الحادى عشر ق.م تجمعان لليهود الأول بالشمال والآخر بالجنوب دون أن يتمكنوا من ربط هذين التجمعين إلا فى عهد الملك داوود الذى احتل مدينة سالم عام ١٠٠٥ ق.م جاعلاً منها عاصمة له ثم تسلمها الملك سليمان فأتجه إلى مهادنة جيرانه فى الشمال والجنوب من جهة وعمد إلى أعمار المملكة من جهة أخرى فقد أقام سوراً حول المدينة على الأساسات التى وضعها ايبوسيون كما بنى معبد عام ٩٦٠ ق.م على أنقاض معبد ييوسى قديم وبعد وفاته بأربع سنوات انشطرت المملكة إلى قسمين كما كان سابقاً واستمر الحال حتى تاريخ ٧٢٢ ق.م عندما تمكن سنحاريين ملك آشور من القضاء على إسرائيل فى الشمال وسبى أهلها إلى مدينة بابل ، ثم تم القضاء نهائياً على مملكة اليهود عامى ٥٩٧ ق.م ، ٥٨٦ ق.م على يد بنوخزنصر ملك بابل وتم تدمير الهيكل للمرة الأولى سنة ٦٦م والمرة الثانية ١٢٠م بعهد هديران الذى أمر بتدمير المدينة كلها ثم أعاد بنائها بعد عامين تحت اسم ايلياكبتولينا محرماً على اليهود دخولها واستمر ذلك حتى العهد الأموى الإسلامى حيث سمح لهم بالعودة إلى القدس وصولاً إلى القرن التاسع عشر وما مثله المؤتمر الصهيونى الأول فى بازل ١٨٩٧ من بداية حقيقية لاحتلال اليهود لفلسطين كلها والقدس بشكل خاص على أمل قيام دولتهم الجديدة امتداداً لدولتهم الداوودية فى الماضى السحيق واحتلوا فلسطين فعلياً منذ وعد بلفور ١٩١٧ وتدفقت الهجرة اليهودية من أوروبا وصولاً إلى عام ١٩٤٨ وأعلان الدولة العبرية .

لم تكن الهجرة اليهودية فقط أولى الممارسات من جانب اليهود لتهويد القدس بل صاحب تلك السياسة اغتصاب السيادة والحكم وطرد السكان الفلسطينيين ومصادرة ممتلكاتهم واستعمار المدينة وإنشاء مستعمرات "مستوطنات" على أراضى فلسطينية وطمس اسم فلسطين وتاريخها وحضارتها وتدمير الأماكن المقدسة فضلاً عن الحفريات الأثرية ومنها الأنفاق البيوسية

والحفر تحت الحرم القدسى وقبة الصخرة تحت ذرائع البحث عن الهيكل المفقود وتسبب آخر عملية حفر لنفق أطلقوا عليه "نفق حشمونائيم" وهو نفق البراق إلى تفجير هبة شعبية فى أيلول سبتمبر ١٩٩٦ ولكنه كان قبل ذلك التاريخ بعشرين عاماً ضمن الحفريات الأثرية فى القدس.

بدأت أعمال الحفر التى أجريت فى اورشليم منذ أكثر من ١٠٠ عام عندما أنشئ صندوق الأبحاث الفلسطينى عام ١٨٦٥ وقد بدأها الكابتن شارل وارن الذى واجه معارضة شديدة من المسلمين لأن فى أعمال الحفر ضرر بالغ الخطورة على الحرم الشريف ، وأجرى حفرياته خارج السور الجنوبى الشرقى من الحرم وبعد ثلاثين عام قام سلبس وديكى بحملة أخرى فى المكان نفسه ، وتم ثلاثتها ثلاثين عاماً أخرى قام بكلمستن بتقنيات ثالثة انتهت بوضع مخططات ظهر فيها ما سمي حلاً لتلك المشاكل المطروحة.

لكن الآنسة كافين كينيون ما كادت تنتهى من حفرياتها فى أريحا عام ١٩٥٨ م حتى عازمت إعادة الحفر فى المكان نفسه لأنها كانت تشك فى النتائج التى توصلت إليها البعثات السابقة وبدأت الحفر عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٤ والتى خرجت بنتيجة مفادها أن ايبوسيين كانوا يبنون أسواراً استنادية تقام عليها الأبنية فوق السفح ويرجع ذلك إلى عام ١٨٠٠ ق.م والذى استخدمها الملك داود فيما بعد لتشييد سوره حول المدينة أو بالأصح ترميم السور ايبوسى ، وأن هذه الأسوار هدمت أربع مرات فى التاريخ وأعيد بناؤها أربع مرات آخرها عندما هدمتها بابل وسبب اليهود الذين كانوا بها ثم أعيد بناؤها على مقياس ضيق عام ٨٠٠ ق.م عند عودة نحميا من السبى البابلى وآخر ما توصلت له كينيون أن المدينة ايبوسية السالفة كانت شرقى أسوار الحرم على سفح منحدر إلى وادى قدرون ولم تكن المدينة على جبل فريا حيث يوجد الحرم الآن ولهذا النتائج أهمية خطيرة فى التاريخ أقلها أن وجود هيكل سليمان المزعوم لم يكن تحت الحرم الشريف أى فى جبل فريا أو فى الجزء الجنوبى الغربى منه كما يتم مخطط الحفريات منذ الستينات فى هذا القرن وذلك يثبت أيضاً عدم ملكيتهم لحائط المبكى الذى يزعمون أنه جزء من سور هذا الهيكل وعليه تذكر كينيون فى كتابها "بالرغم من أن موقع الهيكل لا توجد فيه أى أدلة أو براهين ولكن أصبح من الواضح ان هيكل سليمان كان متطابقاً بشكل تام مع التصميمات الكنعانية ، ولم يتم العثور على أى آثار فى مواقع سليمان فى فلسطين التى تدل على فخامة الثراء الذى كان يتمتع به بلاطه كما تذكر التوراة وعلى النقيض فإن تلك الآثار تشير إلى المستوى الهابط للحضارة المادية أيام سليمان وكل شئ جرى تضخيمه فى تلك الأيام .

لم يخف الصهاينة نواياهم فى الاستيلاء على الحرم الشريف والمسجد الأقصى ، وما حولهما وإزالة أى أثر

غير يهودي ، واستعملوا جميع الوسائل لتنفيذ مخططهم منذ احتلالهم القدس عام ١٩٦٧ فقاموا بالاستيلاء على باب المغاربة ووضعوا مركزاً عسكرياً ثابتاً عليه وسمحوا للصهاينة دخول الحرم وانتهاكات كثيرة رغم احتجاجات أهل المدينة الفلسطينيين على تلك الأمور . وانطلاقاً من هذا الحق المزعوم قامت كل الهيئات والمؤسسات الشرعية وغير الشرعية في إسرائيل باستئناف مخطط الحفريات تحت الحرم الشريف والمسجد الأقصى والتي مرت بعشر مراحل خلال العشرين سنة الماضية انتهت بحفر نفق البراق عام ١٩٩٦ الذي أدى إلى انتفاضة شعبية فلسطينية لم توقف مخطط الحفريات المؤدى إلى تهويد المدينة .

قامت كل الهيئات الشرعية وغير الشرعية في إسرائيل باستئناف مخطط الحفريات كجزء من المخطط الكبير التي تتبناه الحكومة الإسرائيلية المحتلة يمينياً أو يسارياً من أجل تهويد القدس فحاول الإسرائيليون فتح المنفذ الثانى فى جدار العمرة أكثر من مرة ولكنهم كانوا يواجهون مقاومة شديدة من الجانب الفلسطينى للحساسية غير العادية التي تتسم بها قضية القدس بالنسبة للفلسطينيين . أعادت الأزمة التي فجرها نفق البراق عام ١٩٩٦ وما تلاها من أزمات بدخول شارون فى سبتمبر ٢٠٠٠ لساحة الحرم القدسى الذى اندلعت على أثره انتفاضة الأقصى ثم وضع حجر الأساس للهيكل الثالث المزعوم من قبل جماعة متطرفة "أمناء جبل الهيكل" فتح ملف الانتهاكات الصهيونية للمقدسات الإسلامية فى القدس وبخاصة فى المسجد الأقصى فالغرض من الحفريات هو البحث عن هيكل سليمان الذى يزعم اليهود وجوده فى حرم المسجد . فبالرغم من وجود المسجد الأقصى على مرتفع أوقل وبعد محاولات فشل مستمرة من قبلهم على وجود أى دليل على الهيكل قرروا أن إعادة بناء هيكلهم الثالث على المكان نفسه الذى يدعون وجود آثار للهيكل الأول والثانى به .

ويذكر بأن الحفريات الإسرائيلية فى القدس قد مرت بتسع مراحل خلال العشرين سنة الماضية حسب مصادر الأوقاف الإسلامية فى القدس .

المرحلة الأولى :

بدأت بها فى أواخر ١٩٦٧ وحتى سنة ١٩٦٨ جرت على امتداد سبعين متراً من أسفل الحائط الجنوبي للحرم الإسلامى خلف قسم من جنوب المسجد الأقصى وأبنيته جامع النساء والمتحف الإسلامى والمئذنة الفخيرية الملاصقة له ووصل عمق هذه الحفريات إلى ١٤ متراً .

المرحلة الثانية :

تمت سنة ١٩٦٥ وقد جرت على امتداد ٨٠ متراً مبتدئة من حيث انتهت المرحلة الأولى ومتجهة شمالاً حتى وصلت إلى أحد أبواب الحرم والمسمى بباب المغاربة مارة تحت مجموعة من الأبنية الإسلامية الدينية التابعة للزاوية الفخيرية وتسببت فى أزالتها بالجرافات

الإسرائيلية واجلاء سكان الزاوية عام ١٩٦٩ . المرحلة الثالثة :

بدأت فى ١٩٧١ وتوقفت فى ١٩٧٤ ثم أستؤنف العمل عام ١٩٧٥ ولم تنته حتى اليوم وامتدت من مكان يقع أسفل عمارة المحكمة الشرعية وتعتبر من أقدم الأبنية التاريخية الإسلامية فى القدس مارة شمالاً أسفل خمسة من أبواب الحرم القدسى وهى باب السلسلة ، المطهرة ، القطانين ، الحديد علاء الدين البصرى المسمى بباب المجلس وعلى امتداد ١٨٠ متر وهو ما يهدد مجموعة من الأبنية الدينية والحضارية والسكانية والتجارية وتضم أيضاً أربعة مساجد ومئذنة قايتباى الأثرية ومساكن يقطن بها حوالى ٢٠٠٠ عربى من أهل القدس .

المرحلة الرابعة والخامسة :

بدأت عام ١٩٧٢ واستمرت حتى ١٩٧٤ وتقع آثارها خلف الحائط الجنوبي الممتد من أسفل القسم الجنوبي الشرقى للمسجد الأقصى وسور حرم القدس الشريف وتمتد على مسافة ٨٠ متر إلى الشرق وقد اخترقت هذه الحفريات فى شهر تموز / يوليو ١٩٧٤ الحائط الجنوبي بالحرم القدسى للدخول منه إلى الأروقة السفلية للمسجد الأقصى وللحرم فى أربعة مواقع وهى ١- أسفل محراب المسجد الأقصى بعمق ٢٠ متر إلى الداخل أسفل جامع عمر الجناح الجنوبي الشرقى للمسجد الأقصى تحت الأبواب الثلاثة للأروقة الواقعة أسفل المسجد الأقصى ، تحت الأروقة الجنوبية الشرقية للمسجد الأقصى وقد وصلت أعماق هذه الحفريات إلى أكثر من ١٢ متر وأصبحت تعرض تلك الأماكن إلى خطر الانهيار .

المرحلة السادسة :

بدأت فى أوائل ١٩٧٥ فى مكان قرب منتصف الحائط الشرقى لسور المدينة وسور الحرم ويقع بين باب السيدة مريم والزاوية الشمالية والشرقية من سور المدينة وتهدد أعمال الحفر فيها بإزالة القبور الإسلامية وقد تم مصادرة الأراضى الملاصقة للمقابر وإنشاء جانب من منتزه إسرائيل الوطنى .

المرحلة السابعة :

مشروع تعميق ساحة البراق الشريف ويسمىها الإسرائيليون "ساحة المبكى" وهى ملاصقة للحائط الغربى للمسجد الأقصى . وقد وضع المشروع فى عام ١٩٧٥ م ، وتمت الموافقة عليه ، فى عام ١٩٧٧ م ، من قبل اللجنة الوزارية الإسرائيلية بوقضى المشروع بضم أقسام أخرى من الأراضى العربية المجاورة للحائط ، أو للساحة عموماً بهدم ما عليها ، وحفرها ، بعمق ٩ أمتار . وضمت هذه الساحة حوالى ٢٠٠ عقار إسلامى ، شكلت القسم الأكبر من الحى الغربى ، هدمتها الجرافات الإسرائيلية ، وتعرضت أبنية أخرى لخطر التصدع والانهيار ومن تلك الأبنية المهددة :

عمارة المحكمة الشرعية المعروفة بالمدرسة التكرية

عمارة المكتبة الخالدية وهي من أقدم المكتبات الإسلامية في القدس ، زاوية ومسجد أبو مدين الفوث وكلاهما من الأوقاف الإسلامية في القدس القديمة ، وحوالي ٢٥ عقار سكنياً.

المرحلة الثامنة :

تلك المرحلة تكميلية للمرحلتين الرابعة والخامسة ولكنها تحت شعار "كشف مدافن ملوك إسرائيل في مدينة داوود" ويخشى منها علي تصدع الجدران الجنوبية للمسجد الأقصى .

المرحلة التاسعة :

اخترقت الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف في عام ١٩٨١ م وأعاد فتح النفق الذي أفتتح مؤخراً وكان قد اكتشفه كولونيل إنجليزى يدعى وارن عام ١٨٨٠ م وتوغلت الحفريات في ساحة الحرم من الداخل على امتداد ٢٥ متراً شرقاً ويعرض ٦ أمتار ووصلت أسفل سبيل تاريخي وهو سبيل قايتباي ، حسبما جاء في تقرير المهندس المقيم لإعمار المسجد الأقصى بتاريخ ١٩٨١/٨/٢٩ م وقد أدت هذه الحفريات مبدئياً إلى تصدع في الأروقة الغربية والواقعة ما بين باب السلسلة والقطانين للحرم القدسي والخوف من أن تؤدي إلى تحقيق أهدافهم في تصديق المسجد الأقصى ومسجد الصخرة المشرفة ثم هدمها.

اشكالية أم حسم:

في شهري أيار / مايو وحزيران / يونيو من عام ١٩٨٦ اندلعت مواجهات عنيفة بين المتدينين والعلمانيين الإسرائيليين استمرراً ل جولات سابقة ولكن بحدة غير مسبوقة فقد استخدمت في المواجهات لقمع ذلك الهراوات والسكاكين وأعمال التخريب وإحراق منشآت وكانت تلك المواجهات قد اندلعت بين التيارين قبل ذلك التاريخ بستة أشهر .

وتفاقمت تلك الحادثة حتى أنها وصفت في الصحف العبرية بالحرب الأهلية وقامت جماعات متطرفة دينياً "ناطوري كارت" بافتتاح مكاتب تطويع سرية لمحاربة العلمانيين ورد العلمانيون بعنف أيضاً . وازاء مواقف الطرفين المتشدد اعترف وزير الداخلية الإسرائيلية في حينه بعجز الشرطة عن معالجة الأوضاع .

واستمرت المواجهات في تصاعد حيناً ويشوبها الهدوء النسبي حيناً آخر إلى أن تحولت المواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين عندما قام أحد أعضاء جماعة ناطوري كارت باضرام نيران في المسجد الأقصى قام التياران الدينى والعلمانى باختلاف تنويعاته وتبريراته ومدى قربه أو بعده من الدولة المؤسسة الحاكمة بتبرنته بدعوى أنه مختل عقلياً وتم ترحيله من البلاد ولم تضع تلك الدولة قوانين من شأنها وضع حدا لأجراءات المتطرفين اليهود تجاه الأماكن المقدسة الإسلامية أو المسيحية أو باتجاه أهالي البلدة من الفلسطينيين وقد تكررت حوادث الاعتداءات من قبل

المتطرفين اليهود كما حدث في مجزرة الخليل عندما تم الاعتداء علي المصلين الفلسطينيين من قبل أحد أعضاء الجماعات الدينية المتطرفة دون تدخل جذري من قبل القوي العلمانية الإسرائيلية .

إلا أن صدمة المجتمع الإسرائيلي جاءت من مقتل رئيس الوزراء إسحاق رابين علي يد متطرفين متدينين من اليهود مما أسفر عن إشكاليات من شأنها التساؤل حول مدى تصاعد التيار الدينى ومدى قدرته علي تغيير أحداث من شأنها أن تهدر منجزات الدولة العبرية ومن قبلها الحركة الصهيونية باعتبارها حركة قومية علمانية.

ثمة انطباعات لدي عدد من المثقفين الصهاينة بأن صعود التيارات الدينية جاء بسبب تنافس بين العلمانيين وأن اليهودية الدينية لم تطرح أطروحات من شأنها زيادة قوتها وكل ما حققته أعطي لها بملأ الإرادة علي أيدي سياسيين علمانيين منذ أول عناق تقليدي بين بن جوريون وحزب المفدال بقصد تدمير اليسار واليمين العلماني . ويقدر ما تتفاقم التناقضات بين المعسكر العمالي ومعسكر الليكود كان المعسكر الدينى يقوي مواقفه وي طرح مطالب دينية أكثر . وقد نمت قوة التيار الدينى مما أسلفناه بالإضافة إلي الرشوة علي أيدي اليسار واليمين المتعطشين للسلطة . لذا فأنا الشعب لم ينقسم وليس هناك خطر وبالإمكان وقف عملية تصاعد التيار الدينى لو قرر الحزبان الكبيران الجلوس سوياً (سامي ميخائيل، ١٩٩٦) .

الذي يتجاهله هؤلاء المغالون في تفاؤلهم أن العلاقات بين المتدينين والعلمانيين ذات أهمية خاصة للنظام السياسي نظراً لعدم الوضوح التاريخي للأمور المدنية والدينية . إن العلاقة ما بين الدين والدولة في إسرائيل إشكالية بالغة التعقيد والتداخل وبالرغم من أن جذور الدولة يعود إلي العلمانية إلا أن القوي الدينية قد شكلت دوما جزءاً عضواً من نسيج المجتمع الإسرائيلي وفاعلاً أساسياً في منظومة القوي السياسية وليس أدل علي ذلك من صفقة الوضع الراهن التي أبرمتها التنظيمات الدينية مع بن جوريون ١٩٤٧ حيث كرست تلك الاتفاقية أهمية المؤسسة الحاكمة في مجالات متعددة تنتمي لنطاق الحياة المدنية ومنذ أواخر الستينات شهدت تلك القوي نمواً غير مسبوقاً وهو ما انعكس بالتالي علي تزايد التداخل ما بين الدينى والسياسي ومحورية الأحزاب الدينية في صراعات السلطة حيث صار باستطاعتها ترجيح أيا من قطبي الساسة الإسرائيليين «الليكود والعمل» وهو الأمر الذي تبدي بشكل جلي مع نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٦-١٩٩٩ حيث حصلت الأحزاب الدينية آنذاك على نسبة أكثر من ٢٠٪ من اجمالي الأصوات الانتخابية مما أدى إلى زيادة حصتها في مقاعد الكنيست والذي يعني تزايداً أعلي في نفوذ الأحزاب الدينية .



مختارات إسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار في مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- التقرير الاستراتيجي العربي: تقرير سنوي بدأ في الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشارك في إصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية في المركز، وينقسم التقرير الى ثلاثة أقسام رئيسية: النظام الدولي والاقليمي، النظام الاقليمي العربي، جمهورية مصر العربية، الى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.

- دراسات استراتيجية: سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الدراسات الى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والوطن العربي، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لحايلتها.

- الكتب والكتيبات: أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التي شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.

- «ملف الأهرام الاستراتيجي» شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥

- «مختارات إسرائيلية» شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك في عضوية المركز التي تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التي يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التي يصدرها في لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوي، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج في خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).